العلاقات السياسية الأردنية المصرية
١٩٨١ – ١٩٩٩

إعداد

مخلد عواد البكر

إشراف

الاستاذ الدكتورسعد أبو دية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول / ٢٠٠١م

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ١٢/٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ ١٢ / ١٢/ ٢٠٠١

اعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

الاستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية ، رئيساً
استاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردنية

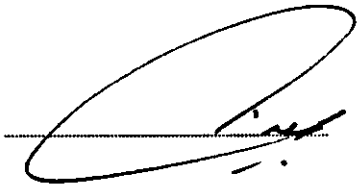

الدكتور غازي ربابعة ، عضواً
استاذ العلوم السياسية المساعد في الجامعة الأردنية

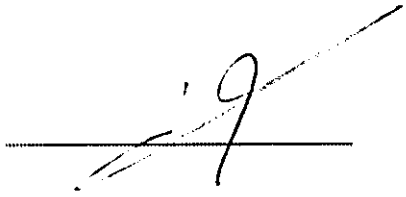

الدكتور مازن العقيلي ، عضواً
استاذ العلاقات الدولية المشارك في الجامعة الأردنية

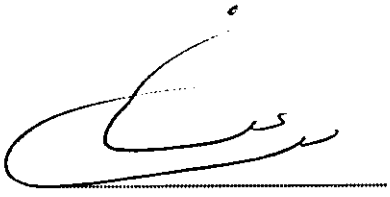

الدكتور أحمد سعيد نوفل ، عضواً
استاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة اليرموك

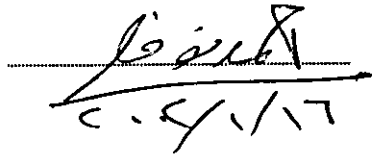

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاهداء

إلى من أعطياني من محبتهما وحنانهما الكثير
الكثير

إلى أبي & أمي
أهدي هذا الجهد المتواضع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى ، الذي أعانني على إنجاز هذه الدراسة أجد لزاماً علـى أن أتقدم بخالص شكري وعظيم إمتناني إلى كل من مد يد العون والمساعدة فـي سبيل إعداد هذه الدراسة .

وأخص بالذكر هنا إستاذي المشرف الإستاذ الدكتور سعد أبو دية لتحملـه عناء الإشراف على الرسالة ولما أبداه من رعاية وإهتمام طيلة فترة الدراسـة ، والذي كان لأرائه الاثر الكبير في تقويم البحث .

والشكر كل الشكر إلى إساتذتي في قسم العلوم السياسـية فـي الجامعـة الأردنية .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في إخراج هذه الدراسـة إلـى حيز الوجود ، وأخص بالذكر الأخوة موظفي السفارة المصرية في عمان ، وإلـى الأخت شاهة القضاة مديرة قسم الدراسات والأرشـيف فـي مؤسسـة الإذاعـة والتليفزيون ، وإلى الأخوة موظفـي دائـرة المطبوعـات والنشـر ، ودائـرة الإحصاءات العامة ، وإلى الاستاذ فارس عبيد على ما بذله من جهود مشـكورة في الإعداد اللغوي لهذه الدراسة .

كما أسجل جميل عرفاني إلى الأخوة : هيثم حسان ، محمد أبـو السـعود رافع البكر ، محمد الدباس ، حبيب الملاجي ، والآنسة أسماء البكـر ، لدعمـهم ومساعدتهم لي أثناء فترة الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويات

العنوان	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	ء
المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
الباب الأول	
التطور التاريخي للعلاقات الأردنية المصرية ١٩٢١ – ١٩٨١	٧
الفصل الأول : العلاقات الأردنية المصرية قبل عام ١٩٤٦	١٠
الفصل الثاني : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٤٦ – ١٩٥٢	١٧
الفصل الثالث : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٠	٢٨
الفصل الرابع : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٧٠ – ١٩٨١	٤٠
الباب الثاني	
العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨١ – ١٩٨٤	٤٩
الفصل الأول : متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية	٥٠
الفصل الثاني : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨١ – ١٩٨٤	٧٤
الباب الثالث	
العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨٤ – ١٩٩٠	١٠٣
الفصل الأول : إستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الأردن ومصر	١١٦
الفصل الثاني : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨٤ – ١٩٩٠	١٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الرابع

العلاقات الأردنية المصرية ١٩٩٠ – ١٩٩٩ ..... ١٤٨

الفصل الأول : أزمة الخليج والعلاقات الأردنية – المصرية . ١٤٩

الفصل الثاني : الموقف السياسي لكل من الأردن ومصر تجاه عملية التســـوية فـــي الشرق الأوسط ١٦٦

الخاتمة ١٨٦

المصادر والمراجع ١٩١

الملخص باللغة الانجليزية (Abstract) ٢٠٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

العلاقات السياسية الأردنية المصرية

١٩٨١ – ١٩٩٩

إعداد

مخلد عواد البكر

اشراف

الاستاذ الدكتور سعد أبو دية

تبحث هذه الدراسة في العلاقات السياسية الأردنية – المصرية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨١م – ١٩٩٩ م ، وذلك بهدف معرفة نمطية العلاقات السياسية بين الأردن ومصر خلال الفترة محل الدراسة ، وقد ارتكزت الدراسة على فرضية مفادها أن العلاقات السياسية الأردنية المصرية ليست مستقرة وذلك لارتباطها بالأزمات الإقليمية .

ولاستعراض هذه العلاقة بشيء من التفصيل تم التعرض إلى طبيعة الموروث التاريخي للعلاقات السياسية بين البلدين من خلال الباب الأول الذي تناول العلاقات السياسية الأردنية خلال الفترة التي سبقت استقلال المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٨١م .

كما بحثت الدراسة في متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية على اعتبار تلك المتغيرات هي الخريطة المعرفية لدراسة التوجهات السياسية لكلا البلدين ، كما تم التطرق إلى آلية صنع القرار السياسي الخارجي ، بإعتبار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن هذه القرارت هي مخرجات العملية التفاعلية لمتغيرات صانع القرار الأردني والمصري .

وبناء على ما سبق ، وما تم التوصل إليه من استنتاجات أولية ، فقد تمت دراسة نمط العلاقات السياسية الأردنية المصرية في الفترة محل الدراسة (١٩٨١م – ١٩٩٩م) ، وتم بحثها حسب الأحداث والمتغيرات المرحلية البارزة إبانها ، حيث تناولت الدراسة قرار صانع القرار السياسي الخارجي الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر في أيلول ١٩٨٤ ، ثم تطرقت الدراسة إلى أثر الصراع العربي الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية على العلاقات بين البلدين ، ومن ثم قيام مجلس التعاون العربي نتيجة لما وصلت إليه العلاقات الأردنية المصرية من وئام وأنسجام ، كما أوضحت الدراسة أثر أزمة الخليج وعملية التسوية في الشرق الأوسط ، على طبيعة العلاقات بين البلدين .

وانتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج ، أبرزها أن متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية هي الخريطة المعرفية لواقعها والبوصلة الحقيقية لتوجهاتها وانماطها السلوكية ، كما انتهت هذه الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية المصرية هي علاقات ذات طابع استراتيجي تستند إلى المصلحة الوطنية والقومية ، وأن المتغير المصري بالنسبة للأردن سيبقى من أكثر المؤثرات الإقليمية والدولية على سياسة وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، وهذا ما يجعل صانع القرار الأردني على اهتمام مباشر بالشأن المصري والمواقف المصرية إزاء التطورات العربية والإقليمية والدولية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة : -

تتميز العلاقات الدولية بين الدول العربية على اختلاف انظمتها ، او حتى درجة التقارب الجغرافي بينها بعدم الاستقرار ، وهذه السمة تغلب على طبيعة العلاقات العربية منذ حصول هذه الدول على استقلالها وحتى يومنا هذا .

ولما كانت العلاقات السياسية الاردنية المصرية تتميز بخصوصية دون غيرها من العلاقات الاردنية العربية ، بسبب الجوار ومواجهة اسرائيل في صراع طوال السنين السابقة فان هذه الخصوصية قد دفعت الباحث الى الخوض في دراستها في محاولة للتوصل الى معرفة نمط العلاقات السياسية التي كانت سائدة بين البلدين في الفترة ما بين ١٩٨١ – ١٩٩٩ .

اهمية الدراسة :-

تنبع اهمية الدراسة من إعتبارين أساسيين أحدهما علمي والآخر عملي :-

أولاً :- الاعتبار العلمي :

ما تزال المكتبة الاردنية بحاجة لهذا النوع من الدراسات ، اذ لم يحظ موضوع العلاقات الاردنية العربية بشكل عام ، والاردنية المصرية بشكل خاص باحترام الباحثين والدارسين ، لذا فقد وجد الباحث أنه من الواجب رفد المكتبة الأردنية بهذا النوع من الدراسات والأبحاث .

ثانياً :- الاعتبار العملي :

على الرغم من كون مصر لا تمتلك أي حدود طبيعية مباشرة مع الاردن- لا تبتعد اكثر من سبعة اميال عن الاردن فقط – فانها كانت من ابرز المتغيرات التي لعبت دورا كبيرا في التاثير على حركة صانع القرار السياسي الخارجي الاردني وقراراته ، وبخاصة ابان فترة الخمسينات والستينات ، اذ كانت مصر محوراً للسياسة العربية ، اعتمادا على تاريخها الطويل وحضارتها وقوتها الديمغرافية (السكانية) والعسكرية ودبلوماسيتها العريقة والاهم من ذلك جهازها الاعلامي القوي بعد عام ١٩٥٣ ، فهي التي قادت تفاعلات السياسة العربية خلال السنوات ١٩٤٨ – ١٩٧٨ م .

لذلك كله كان الملك الراحل حسين بن طلال يركز عليها ، ويظهر تركيزه في خطاباته ومؤتمراته لانه كان يعي تماما مدى اهميتها في النظام الاقليمي العربي ، وبخاصة خلال هذه الفترة (١٩٨١ – ١٩٩٩) المليئة بالاحداث والمتغيرات التي تفاعلت إبانها ، وكان لتفاعلها الاثر الكبير على شبكة العلاقات العربية – العربية ، والاردنية العربية وبخاصة الاردنية المصرية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمن خلال هذه المرحلة الزمنية للدراسة يمكننا ان نلاحظ انها تمثل نهايات النظام العالمي ثنائي القطبية (١٩٨١ – ١٩٩١) والذي انتهى بانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي ، وبدايات النظام العالمي الجديد (احادي القطبية) ، وتتميز هذه الفترة فيما يخص البلدين موضوع الدراسة بوجود زعيمين امسكا بزمام السلطة ففي مصر برز اواخر عام ١٩٨١ اسم الرئيس حسني مبارك على المسرح السياسي ، والذي ما زال لغاية هذه اللحظة يقود الجمهورية المصرية الثالثة [١] .

في المقابل فان العام ١٩٩٩ شهد نهاية حقبة طويلة وغنية من عمر السياسة الخارجية الاردنية في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال ،والتي استمرت منذ عام ١٩٥٢ .

اهداف الدراسة :-

يتحدد الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في الاجابة على سؤال هام وهو : كيف كان نمط العلاقات السائدة بين الاردن ومصر خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨١ – ١٩٩٩م ؟ والتي شهدت حكم الزعيمين حسني مبارك في مصر والملك حسين بن طلال في الاردن .

فرضية الدراسة :-

تنطلق فرضية الدراسة من مقولة أن العلاقات الاردنية المصرية ليست مستقرة وذلك لارتباطها بالازمات الإقليمية ، فعلى سبيل المثال تأزمت العلاقات الاردنية المصرية عام ١٩٧٢ م بسبب مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين بن طلال كصيغة جديدة للعلاقة الاردنية الفلسطينة وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر على اثر ذلك .

كما ان العام ١٩٧٨ شهد انقطاع اخر للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين على اثر انفراد مصر بالحل السلمي ، صحيح أنها خلال فترة الدراسة لم تنقطع إلا أنها تأزمت وتردت بشكل كبير على اثر ازمة الخليج (ازمة الكويت) مما ادى الى انهيار مجلس التعاون العربي الذي تشكل عام ١٩٨٩م .

هذه الظاهرة مستمرة في علاقات الاردن مع مصر وسوف تكون مهمة الباحث تسليط الضوء على أسباب ذلك من خلال دراسة الأحداث التي مرت بها المنطقة والتي لعبت دوراً في التأثير على طبيعة هذه العلاقة .

---

[١] الجمهورية الأولى بقيادة جمال عبد الناصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠ م ، والجمهورية الثانية بقيادة أنور السادات ١٩٧٠ – ١٩٨١م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منهج الدراسة :-

يعتبر المنهج العلمي نسقاً من القواعد والاجراءات التي يرتكز اليها الباحث في بحثه ، ويقيم على اساسها فرضياته ومقولاته ، وهي بذلك تشكل الاساس النظري الذي يقوم عليه مضمون البحث ، وتصنيف على اساسه معلومات وحقائق الدراسة ، لذلك فقد قامت الدراسة بتوظيف منهج التحليل التاريخي للاحداث اذ يرى الباحث انه من الملائم استخدام هذا المنهج باعتباره منهجاً يقوم على استرداد الماضي ويصنف ما مضى من وقائع واحداث ، وظواهر ويحلل تلك الامور ويركبها بشكل يساعد على تفسيرها واستنتاج تعميمات منها وهذه التعميمات قد تلقي اضواءاً على الحاضر ، وتنبئ بشئ عما سيتم مستقبلا ، فالمبادئ التي حكمت الاحداث والظواهر والاشخاص قد تكون هي نفسها ما يحكم جميع هذه الامور الان ومستقبلا .

وهكذا يتضح ان المنهج التحليلي التاريخي هو أحد المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في مجال الدراسات الانسانية والاجتماعية في معالجة الموضوعات والظواهر والمشكلات في بعدها التاريخي ، أي السياقات الزمنية التي تحدد اطار معالجتها .

إن المنهج التاريخي لا يُستخدم في مادة التاريخ وحسب وانما يتناول ظواهر مختلفة جغرافية كانت ام اجتماعية ام سياسية .

وعلى الرغم مما سبق فان بعض الباحثين ينتقد المنهج التاريخي من حيث انه لا يخضع للتجريب بينما يرى اخرون ان اخضاع المادة التاريخية للنقد الداخلي والخارجي يحقق الدقة والموضوعية وبالتالي يرقى الى اسلوب البحث العلمي .

ورغم هذه الانتقادات التي يتعرض لها هذا المنهج الا انه مهم في دراسات الظواهر المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الدراسات السابقة :-

على الرغم من الدور الكبير والمؤثر الذي اداه وما زال يؤديه الاردن في المنطقة العربية إلا أن المتخصصين والباحثين في شؤون هذه المنطقة غالباً ما همّشوا هذا الدور لذلك فإن المكتبة الأردنية والعربية لا زالت تعاني نقصاً في هذا المجال ، ولقد وجد الباحث أن أهم الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الدراسة قد ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين وفي الوقت ذاته فإنها تتناول فترات زمنية أقدم بكثير من فترة الدراسة ، ومن أهم هذه الدراسات : -

١ – عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، العلاقات السياسية الأردنية – المصرية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٤ ، وهي دراسة تاريخية بحتة أخذت طابعاً سردياً للأحداث ، ومع ذلك فإنه يمكن الاستناد إليها كأساس تأصيلي لدراستنا ، وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ – بدر صيتان الماضي ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥ ، وقد جاءت هذه الدراسة بمقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، تناول الباحث من خلالها الأحداث والعوامل التي أثرت في العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة ، ومما يؤخذ على هذه الدراسة ، السطحية التي تناول فيها الباحث المنعطفات التي أثرت على العلاقة بين البلدين وعدم التعمق والتحليل لمواقف البلدين في تلك الفترة .

٣ – الدكتور فيصل عودة الرفوع ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، وهي دراسة للتاريخ السياسي بالإضافة إلى كونها دراسة تحليلية لمسار السياستين الأردنية والمصرية خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٢ – ١٩٧٠، وقد قسمت الدراسة ثلاثة فصول ، ، ولقد أفرد الباحث فصلاً كاملاً من الدراسة للحديث عن القضية الفلسطينية ودور مصر في قيام منظمة التحرير الفلسطينية .

٤ – الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبد الله بن الحسين ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٢٥ – ١٩٥١) ، المجلد الثاني عشر ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٨ ، وهي جهد مجموعة من الباحثين من خلال جمع وتصنيف وثائق وأوراق ورسائل الأمير عبد الله بن الحسين (الملك المؤسس) وقد تضمن هذا المجلد ملفاً صحفياً تناول كل ما يخص العلاقات الأردنية المصرية من خلال صحيفتي الشرق العربي وفلسطين ، بالإضافة إلى نص مجتزأ من كتاب الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين .

إضافة إلى ما سبق فقد استند الباحث إلى مجموعة من المراجع التي أثرت البحث ، خاصة تلك التي عنيت بالنظام السياسي الأردني والنظام السياسي المصري ، والسياسة الخارجية لكلا البلدين ، بالإضافة إلى عدد من الدوريات ، كون المرحلة الأخيرة تميزت بعدم وجود المراجع والدراسات التي تُعنى بأحداثها ، وذلك ربما لحداثة هذه الفترة زمنياً .

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة ، أنها تغطي فترة حديثة من عمر العلاقات السياسية بين البلدين ، وهي الفترة التي كان يعتلي السلطة فيها الملك الراحل الحسين بن طلال في الأردن والرئيس حسني مبارك في مصر ، أي أن التركيز سيكون على فترة حكم الزعيمين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقسيم الدراسة : -

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة ، حيث يعرض الباحث من خلال المقدمة لأهمية هذه الدراسة ، وأهدافها ، والإطار النظري لها ، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تخدم البحث والمتعلقة بموضوع الدراسة .

أما أبواب الدراسة الأربعة فسيتم تقسيمها على النحو التالي : -

الباب الأول : - تناول التطور التاريخي للعلاقات الأردنية المصرية (فترة ما قبل عام ١٩٤٦ - حتى عام ١٩٨١) .

الباب الثاني : - وتناول متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية بالإضافة إلى العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨١ - ١٩٨٤ ، وهي فترة العلاقات الأردنية المصرية في عهد الرئيس حسني مبارك وقبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٤ .

الباب الثالث : - وتناول القرار الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩٠ ، وهي فترة عودة العلاقات ما بين مصر والأردن وحتى تأسيس مجلس التعاون العربي ، ثم ظهور أزمة الخليج .

الباب الرابع : - وتناول العلاقات الأردنية المصرية ١٩٩٠ - ١٩٩٩ ، وهي الفترة التي شهدت تردي العلاقات بين البلدين بسبب أزمة الخليج ومن ثم عادت وتحسنت بعد إنعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١ والذي تناول القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الأول

التطور التاريخي للعلاقات الأردنية المصرية

١٩٢١ – ١٩٨١

تمهيد .

الفصل الأول : العلاقات الأردنية المصرية قبل عام ١٩٤٦ .

الفصل الثاني : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٤٦ – ١٩٥٢ .

الفصل الثالث : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٠ .

الفصل الرابع : العلاقات الأردنية المصرية ١٩٧٠ – ١٩٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الأول
التطور التاريخي للعلاقات الأردنية المصرية

تمهيد : -

يمكن للباحث فهم الأحداث الدولية وسياسات الدول من خلال دراسة قرارات وتوجهات السياسة الخارجية لهذه الدول ، فالعلاقات الدولية حصيلة قرارات السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر إزاء بعضهما البعض، ضمن المحيط الإقليمي والدولي لهذه الدول.

ولفهم العلاقات الدولية بين دولتين أو أكثر فإنه لا بد لنا بدايةً من الرجوع إلى الموروث التاريخي للسلوك الخارجي للدول موضوع الدراسة ذلك أنه لا يمكن أن ننفي أن للعامل التاريخي بحد ذاته تأثيراً مهماً في عملية السياسة الخارجية [١] ، حتى أن البعض ذهب إلى إعتبار العامل التاريخي متغيراً ثابتاً في السياسة الخارجية [٢].

إن اثر الخبرة التاريخية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تتزايد في ظروف معينة وذلك عندما تكون المعلومات عن نوايا الآخرين وتحركاتهم إما غائبة أو غير دقيقة ، هنا تعتمد تقديرات الدولة لنوايا الآخر وأهدافه وتحركاته المحتملة على مؤشر غير مباشر وهو سلوك ذلك الآخر في صراعات أو نزاعات أو أزمات سابقة [٣].

وعلى الرغم من أنه قد يتعذر علينا تحديد تاريخ محدد نؤرخه كبداية انطلقت فيه العلاقات الأردنية المصرية لكننا نستطيع أن نؤكد بأن هذه العلاقات لم تبدأ عام ١٩٨١ – بدء فترة الدراسة – وإنما تملك هذه العلاقة العريقة رصيداً كبيراً من التاريخ يمكن الاستناد إليه في تفسير أحد جوانب العلاقات الأردنية المصرية من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٩م .

ولهذا فإن الباحث – ومن خلال هذا الباب – سيلقي الضوء على بعض الجوانب التاريخية للعلاقات الأردنية المصرية منذ بداية هذه العلاقات وحتى عام ١٩٨١م (بدء مرحلة الدراسة) ، وإن كان ذلك بشكل مختصر مختزل .

وسيتم تقسيم هذا الباب إلى أربعة فصول وعلى النحو التالي : -

الفصل الأول : – العلاقات الأردنية المصرية قبل عام ١٩٤٦م ، أي منذ قيام إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١م حتى الاستقلال عام ١٩٤٦م .

الفصل الثاني : – العلاقات الأردنية المصرية بين عامي ١٩٤٦ – ١٩٥٢ ، وهي المرحلة الممتدة منذ إستقلال إمارة شرقي الأردن حتى قيام ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ في مصر وتغيير نظام الحكم فيها .

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، د . ن ، مطبعة الحكمة ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٨ .

[٢] محمد المصالحة ، " جغرافيا الأردن : أثر المتغير الصهيوني في حركة حدوده " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السادسة ، العدد (٥١) ، أيار / ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

[٣] مصطفي علوي ، بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، يوليو / ١٩٩١ ، ص ٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث : – العلاقات الأردنية المصرية بين عـــامي ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، وهـــي مرحلـــة الحكم الناصري في مصر والتي تميزت بالمد القومي من قبل مصر .

الفصل الرابع : – العلاقات الأردنية المصرية بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٨١ ، وهـــي المرحلـــة التي تولى فيها في مصر الرئيس أنور السادات .

إن الباعث وراء تخصيص هذا الفصل لدراسة التطور التاريخي للعلاقات السياسية بيـــن الأردن ومصر ، هو محاولة إدراك الظروف السياسية التي لعبت دوراً مهماً وأساسياً في التـأثير على توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين خلال المرحلة التي تسبق فترة الدراسة ، وبالتـــالي الإنطلاق من القاعدة التاريخية لدراسة العلاقات السياسية الأردنية المصرية مـــن عـــام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٩م .

لذلك فإنه لا يمكن لنا أغفال دور المتغير التاريخي في دراستنا هذه ، فهو يعتـــبر مـــن أبرز المتغيرات التي تفسر طبيعة العلاقات الأردنية المصرية ، وبالتالي تعلل السياسة الخارجيـــة لكلا البلدين تجاه بعضهما البعض .

لقد توالت الأحداث على الأردن حتى عام ١٥١٦ عندما إحتل السلطان العثمـــاني ســـليم فلسطين والأردن على إثر هزيمته للمماليك في معركة مرج دابق ، حيـــث أحكـــم العثمـــانيون سيطرتهم على كافة بقاع الوطن العربي نحو أربعة قرون [١].

عمل العثمانيون على تتريك العرب واضطهادهم ، وقد إستمر هذا الوضع حتى أوائـــل القرن العشرين ، عندما تحرك العرب على إثر إندلاع الحرب العالميـــة الأولـــى حيـــث أعلـــن الشريف حسين بن علي شريف مكة الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية في ١٠ حزيران ١٩١٦م ، وقد سبقت هذه الثورة مراسلات الحسين مكماهون [٢]، التي هدفـــت إلـــى حصـــول العرب على إستقلالهم وتأسيس مملكتهم في آسيا العربية مقابل وقوف العرب إلى جانب الإنجليز ضد العثمانيين ، إلا أن بريطانيا خذلت الشريف حسين عندما أبرمـــت إتفاقيـــات ســـرية مـــع الفرنسيين عام ١٩١٦ ، عرفت فيما بعد بـــ (إتفاقية سايكس– بيكو) ، والتي كانت تنص علـــى إقتسام المنطقة بين الدولتين ، حيث فرض الانتداب البريطاني على شرقي الأردن [٣].

وفي عام ١٩١٨ وعلى أثر إنهزام العثمانيين أعلن الأمير فيصل بن الحسين قيـــام أول حكومة عربية في دمشق ، لكن الفرنسيين أسقطوا المملكة العربية الفتية عـــام ١٩٢٠ ، فخـــرج الأمير عبد الله من مكة على رأس قوة نظامية من أجل إستعادة ملك أخيه فوصل معان فـــي ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠ [٤]، وقد تزامن قدوم الأمير عبد الله مع إنعقاد مؤتمر في القاهرة بيـــن ١٢

---

[١] محمد ومنذر سليمان الدجاني ، النظام السياسي الأردني : أركانه ومقوماته ، الطبعـــة الأولـــى ، عمـــان ، مطبعة بالمينوبرس ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٨ – ٣٠ .

[٢] إرشيد فالح العبداللات ، العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشـــورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣ ، ص٥ .

[٣] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤١ – ٤٣ .

[٤] سليمان موسى ، إمارة شرق الأردن : نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١ – ١٩٤٦) ، الطبعة الأولى، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٠ ، ص ٧٦. (وسوف يشار لهذا الكتاب لاحقـــاً بـــ (موســـى ، (١٩٩٠) ، مصدرسبق ذكره) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

– ٢٣ / آذار ١٩٢١ يضم جميع المسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط برئاسة وزير المستعمرات الجديد آنذاك – ونستون تشرشل – حيث قرر المؤتمر أن تمنح إمارة شرقي الأردن للأمير عبد الله بن الحسين [١].

وعلى إثر هذا الاجتماع عقد الأمير عبد الله إجتماعاً في القدس في ٢٨ آذار ١٩٢١م مع الوزير تشرشل ، ويقول الأمير عبد الله معلقاً على هذا الإجتماع : " لقد قصم الوزير ظهري ... " ، يتضح لنا من هذه العبارة مدى تأثر الأمير لما آلت إليه الأمور من سوء [٢].

وهكذا قام الأمير عبد الله بتأسيس إمارة شرقي الأردن ، حيث أوكل إلى السيد رشيد طليع بتشكيل أول حكومة في تاريخ الأردن الحديث في ١١ نيسان ١٩٢١ [٣].

أما بالنسبة لمصر فإننا عندما نتحدث عنها ، فإننا نتحدث عن أول دولة تظهر في العالم كوحدة سياسية مركزية .

لقد بقي العثمانيون يحكمون مصر حتى عام ١٧٩٨ عندما قامت فرنسا بإرسال حملة إلى مصر حيث شكلت حكومة عسكرية فيها ، إلا أن الظروف الدولية ساهمت في خروج الفرنسيين من مصر بعد ثلاث سنوات ، ليأتي إلى الحكم محمد علي باشا الذي يعتبر امتداداً للحكم العثماني ، وهو مؤسس مصر الحديثة وقد استمرت سلالة محمد على في حكم مصر حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي اطاحت بالملك فاروق ، آخر حكام مصر من سلالة محمد علي [٤].

ولا بد أن نشير إلى أن عام ١٨٨٢ شهد إحتلال بريطانيا لمصر مع بقاء السيادة العثمانية – نظرياً – إلى أن أعلنت بريطانيا الحماية على مصر عام ١٩١٤ ، وقد شهدت الفترة من عام ١٩١٩ حتى قيام ثورة ١٩٥٢ قيام رجالات مصر بالنضال من أجل إستقلال بلادهم ومن أبرز هؤلاء الرجال مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ، والذي كان لهم الفضل في تحقيق الاستقلال المصري عن بريطانيا ، حيث توالت الأحداث ، فأعلنت بريطانيا عام ١٩٢٣ إسقاط الحماية عن مصر والاعتراف بها دولة مستقلة مع وجود بعض القيود التي ناضل المصريون ضدها حيث أجبروا بريطانيا على توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع الحكومة المصرية والتي مثلت خطوة كبيرة نحو الاستقلال الكامل خارجياً وداخلياً [٥].

---

[١] إرشيد فالح العبداللات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٩ .

[٣] الوزارات الأردنية (١٩٢١ – ١٩٩٩) ، دائرة المطبوعات والنشر، وزارة الإعلام، نيسان ، ١٩٩٩م ، ص ١٠ .

[٤] الكتاب السنوي ، ١٩٩٧ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الإعلام ، مطابع الهيئة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٤ – ٣٥ .

[٥] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الجزء السادس ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢١١ – ٢١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

العلاقات الأردنية المصرية قبل عام ١٩٤٦

مقدمة

لا يمكن لنا تحديد تاريخ معين لبداية العلاقات الأردنية المصرية إلا أن هذا الفصل سيرصد هذه العلاقة من خلال دراسة المشاريع الوحدوية التي كانت مطروحة على الساحة العربية في تلك الفترة والتي شكلت محور إهتمام البلدين .

فقد انصب جل إهتمام صانعي القرار في كلا البلدين على مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب والذي نادى بهما على التوالي الأمير عبد الله ونوري السعيد في العراق .

لقد أثر موقف البلدين من هذه المشاريع على طبيعة العلاقات السياسية بينهما ، وبالتالي أدى إلى ظهور مشروع الجامعة العربية الذي أيدته مصر وتبنته في إطار معارضتها للمشاريع السابقة ، لذا فإننا سنقوم بدراسة الظروف التي رافقت طرح هذه المشاريع وإبراز الموقفين الأردني والمصري منها في سبيل الوصول إلى صورة واضحة لطبيعة العلاقات الأردنية المصرية قبل عام ١٩٤٦ .

المشاريع الوحدوية العربية كمؤثر على طبيعة العلاقات الأردنية المصرية

كان الهاشميون وما زالوا ينظرون إلى مشاريع الوحدة العربية على إعتبار أنها استمرار لأهداف ومبادئ الثورة العربية الكبرى التي قامت من أجل ذلك [١].

فمنذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين بدأ الأمير عبد الله أمير شرق الأردن يطرح دورياً مشروع سوريا الكبرى وذلك على أساس وحدة جميع البلاد السورية [٢] ، تلك الوحدة التي مزقتها الانتدابات الغربية [٣].

ومع بداية العقد الرابع من القرن العشرين اصبحت الوحدة العربية وسيلة للمزايدة بين الحلفاء ودول المحور ، اذ حاول كل طرف استمالة العرب الى جانبه [٤] ففي ٣٠ حزيران ١٩٤٠ اذاع راديو برلين في المانيا وراديو باري في ايطاليا ، بياناً أكد على تأييد دور المحور للاماني القومية العربية في تحقيق الوحدة السورية [٥] .

---

[١] بدر صيتان الماضي ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

[٢] هنري لورنس ، اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، الطبعة الأولى ، قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ١٩٩٢ ، ص ٥٦ .

[٣] عبد الله بن الحسين ، مذكراتي ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع مكتبة برهومة، عمان، ١٩٨٩، ص٢٥٧ . وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقاً بـ (عبد الله بن الحسين ، (١٩٨٩) ، مصدر سبق ذكره) .

[٤] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، العلاقات السياسية الأردنية المصرية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٤ ، ص ٧ .

[٥] الكتاب الأبيض الأردني ، مشروع سوريا الكبرى ، وزارة الخارجية الأردنية ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٤٧ ، ص ١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حرك هذا البيان احلام الامير عبد الله بتحقيق الوحدة العربية فقام برفع مذكرة الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين تضمنت استعداد الاردن لتحقيق الوحدة السورية في (سوريا الكبرى) [١] .

جاء رد المندوب السامي مخيبا لآمال الأمير عبد الله ، فبريطانيا تعلم مقاصد المحور من بيانه هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فهي لا توافق على أي مشروع يمكن ان يؤدي الى وحدة عربية حقيقية لان ذلك سيضر مصالحها الاستراتيجية [٢] .

الا ان تعقد الظروف الدولية اجبر بريطانيا على اصدار تصريح مضاد لبيانات المحور على لسان وزير خارجيتها (انتوني ايدن) تعلن فيها تاييدها لاماني سوريا في الاستقلال ضمن اهداف الامة العربية ، كان ذلك في ٢٩ ايار ١٩٤١ [٣] .

شجع هذا التصريح الامير عبد الله على الاستمرار في توجهاته الوحدوية فعاد يتبنى مشروع سوريا الكبرى ، ذلك ان الامير عبد الله كان يتطلع دائما الى تحقيق الوحدة بين سوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين [٤] .

وبعد عشرة ايام من تصريح ايدن أصدر الجنرال (كاترو) قائد قوات فرنسا الحرة في المنطقة بياناً نيابة عن الجنرال ديغول [٥] يتعهد فيه بمنح الاستقلال لسوريا ولبنان مؤكداً تأييد بريطانيا وضمانها لهذا الاستقلال [٦] .

ايد مجلس الوزراء الاردني برئاسة توفيق ابو الهدى في ١ تموز ١٩٤١ تصريحي ايدن وكاترو [٧] واتخذ قرارا ببذل المساعي لتحقيق الوحدة السورية ، هذا القرار الذي باركه الامير عبد الله [٨] .

وبناءً على دعوة من الامير عبد الله قام ممثل وزارة الحرب البريطانية في الشرق الاوسط (اوليفر لتلتون) في ايلول ١٩٤١ بزيارة الى عمان ، أجرى خلالها مباحثات مع الحكومة الاردنية صدر على اثرها بلاغ رسمي اكد على انه لا شيء يحول دون تنفيذ وعود ايدن وكاترو وايصال العرب الى أمانيهم القومية [٩] .

---

[١] المصدر السابق ، ص ٢٠ .

[٢] جميل الجبوري ، نشأة فكرة الجامعة العربية ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٢٥ ، ص ١٣ .

[٣] المصدر السابق ، ص ١٢ .

[٤] أحمد عبد الرحيم مصطفى (بريطانيا وفلسطين) ١٩٤٥– ١٩٤٩ ، دراسة وثائقية ، القاهرة ، دار الشرق ، ١٩٨٦ ، ص ٦٥ .

[٥] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨–٩ .

[٦] جميل الجبوري ، نشأة فكرة الجامعة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .

[٧] المصدر السابق ، ص ص ١٢ – ١٣ .

[٨] منيب الماضي و سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) ، الطبعة الثانية ، عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٨٨ ، ص ٣٨٨ . (زسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقاً بـ (الماضي وموسى ، مصدر سبق ذكره .

[٩] المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طرح موضوع الوحدة العربية من جديد في ٢٤ شباط ١٩٤٣ عندما اجاب وزير الخارجية البريطاني (انتوني ايدن) على تساؤل لاحد اعضاء مجلس العموم البريطاني حول خطوات الحكومة البريطانية لتحقيق تعاون اقتصادي وسياسي بين الدول العربية ، بقوله :" ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية السياسية ، وان المبادرة لأي مشروع من هذا القبيل يجب ان تاتي من جانب العرب انفسهم، وعلى ما اعلم لم يوضع حتى الآن مشروع يحظى بموافقة الجميع "[١] .

ويلاحظ الباحث ان بريطانيا ما كانت لتسعى لتحقيق وحدة عربية حقيقية ، وهذا ما يؤكده تصريح (ايدن) الثاني ، الذي يعتبر ردا على مساعي الامير عبد الله في تحقيق مشروع (سوريا الكبرى) واقامت الوحدة السورية .

لكن الأمير عبد الله لم ييأس فقام بإرسال مذكرة الى الحكومة البريطانية يذكرها فيها بوعودها للعرب ويطالبها ان تقوم وفرنسا بتحقيق الوحدة السورية ، الا ان هذه المذكرة لم تجد آذانا صاغية ، ذلك ان بريطانيا كانت قد اعطت الاشارة في تصريح وزير خارجيتها لانشاء جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية ، لكي تعطل فكرة الوحدة العربية الحقيقية [٢] وهي بذلك تكرس الروح الاقليمية في دويلات صغيرة المساحة والامكانيات والقدرات .

ولا بد ان نشير هنا الى الجهود التي قام بها عدد كبير من القوميين العرب في إطار دعمهم لتوجهات الامير عبد الله الوحدوية حيث قاموا بعقد اجتماع كبير لهم في اذار ١٩٤٣ خرجوا خلاله بمشروعين لتحقيق الوحدة [٣] طالب الأول باستقلال سوريا الطبيعية في دولة ذات حكم ملكي دستوري ، وفي حال استقلال سوريا الطبيعية يقوم اتحاد بينها وبين العراق (الهلال الخصيب) في اتحاد عربي تعاهدي [٤] .

اما المشروع الثاني فهو مشروع الدولة السورية الاتحادية والاتحاد العربي ويتضمن تاسيس اتحاد سوري مركزي يضم حكومات : (شرق الاردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين) وعاصمته القدس ، ينظم هذا الاتحاد شؤون الدفاع والاقتصاد والسياسة والثقافة والقضاء مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الاقليمية الاربعة ، وفي حال قيام هذه الدولة يصار الى الاتحاد مع العراق كما في المشروع الاول [٥] .

---

[١] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

[٢] جميل الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ .

[٣] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

[٤] عبد المجيد الشناق ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية– السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٠٥ – ١٠٦ . (وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (الشناق ، (١٩٩٦) ، مصدر سبق ذكره .

[٥] المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشروع الهلال الخصيب :-

تزامن طرح مشروع (سورية الكبرى) من قبل الامير عبد الله مع مشروع آخر طرحه رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) ، وهو مشروع الهلال الخصيب .

تعود فكرة هذا المشروع في الاساس الى الملك فيصل ملك العراق الذي كان يهدف الى تحقيق اتحاد بين سورية الطبيعية والعراق [١] يؤيده ويشجعه في مسعاه هذا بعض القوميين العرب الذين شاركو في تحرير بلاد الشام على إثر اندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين بن علي [٢] .

وفي هذا الاطار قام نوري السعيد بزيارات متكررة الى القاهرة لمقابلة وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط ريتشارد كيزي ، وعلى اثر زيارته الى القاهرة عام ١٩٤٢ طلب الوزير البريطاني من نوري السعيد ان يتقدم بمذكرة الى الحكومة البريطانية يشرح فيها وجهة نظره لمشروع (الهلال الخصيب) وتصوره لمستقبل الدول العربية ، كما يبين رأيه في المشكلات التي تواجه الحليفتين العراق وبريطانيا وانكاره لحل هذه المشكلات [٣] .

وانسجاما مع اقتراح الوزير البريطاني كيزي تقدم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بمذكرة تحمل عنوان :" استقلال العرب ووحدتهم – مذكرة في القضية العربية – مع اشارة خاصة الى فلسطين ومقترحات رامية الى حل نهائي " ، واطلق على هذه المذكرة اسم (الكتاب الأزرق) ، كان ذلك في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣ [٤].

التأييد المصري لمشروع الجامعة العربية كرد على مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب :-

اخذت السياسة المصرية بالتحرك لمواجهة مشروع سوريا الكبرى فناصبت توجهات الامير عبد الله الوحدوية العداء [٥] وتبنت موقفاً معارضاً لهذا المشروع ، ومشروع نوري السعيد في العراق (الهلال الخصيب) وذلك حرصاً منها على مركزها المرموق بين الدول العربية ولان مثل هذه المشاريع او أي مشروع مشابه من شأنه أن يخلق مركزاً مساويا لها في السطوة والنفوذ والتأثير [٦] .

---

[١] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

[٢] جلال الأورفلي ، الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، بغداد ، مطبعة النجاح ، ١٩٤٤ ، ص ١٥٠ .

[٣] بدر صيتان الماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[٤] جميل الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

[٥] الكتاب الأبيض الأردني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .

[6] Shwadran , Benjamin , Jordan A State of Tension , Council for Middle East Affairs Press , New York 1959 , P 226 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا بد أن نشير هنا الى ان موقف مصر من مشروع سوريا الكبرى ومعارضتها للهاشميين لا يختلف عن موقفها من الثورة العربية الكبرى التي قادها الهاشميون في العقد الثاني من القرن العشرين حينما وصفتها بانها وليد مطامع شخصية ونتيجة دسائس انجليزية مكشوفة [١] .

ولعلَ ما يؤخذ على مشروع سوريا الكبرى الذي تبناه الامير عبد الله هو اهماله واستبعاده لمصر وشبه الجزيرة العربية [٢] الامر الذي شجع مصر على اتخاذ مثل هذا الموقف المناوئ للوحدة في هذا الجزء من المنطقة العربية .

وفي اطار معارضته لهذا المشروع وفي أعقاب تصريح ايدن الثاني قام مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري في ٣٠ اذار ١٩٤٣ بالقاء خطاب امام مجلس الشيوخ المصري يبين فيه موقف حكومته من الدعوات العربية التي يقوم بها الزعماء العرب من اجل تحقيق الوحدة العربية [٣] ويلاحظ من هذا البيان ان النحاس قد افترض قيادة مصر للحركة العربية [٤] .

وكان مما قاله النحاس في هذا الخطاب (الذي القاه نيابة عنه وزير العدل المصري) :" انني معني من قديم ، باحوال الامم العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال ، وقد خطت في ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم في بعض الاقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح ، فمنذ أن أعلن السيد ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل الى غاية مرضية هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل " [٥] .

وبعد أربعة شهور من خطاب النحاس آنف الذكر ، بدأت مشاورات الوحدة العربية في القاهرة بين مصر ممثلة برئيس وزرائها النحاس ووفود الاقطار العربية المستقلة (شرقي الأردن ، العراق ، سوريا ، لبنان ، السعودية ، واليمن) والتي استمرت حتى كانون الثاني من عام ١٩٤٤ [٦] .

---

[١] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[2] Shwadran , Benjamin , Op : Cit , P 235 .

[٣] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[٤] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

[٥] علي المحافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١ – ١٩٥٧) ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٩ .

[٦] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نتج عن هذه المشاورات محورين الاول ضم العراق والاردن أصحاب مشروعي الهلال الخصيب سوريا الكبرى ، اما المحور الثاني فضم مصر وسوريا والسعودية ، وكانت هذه الدول متفقة على احباط المشروعين السابقين [١] .

ومع علم الامير عبد الله بما ستسفر عنه مشاورات النحاس حول تاسيس الجامعة العربية في القاهرة من اقرار للغطرسة وتجاوز للهدف الرئيسي وهو الوحدة الحقيقية الا انه بعث برئيس وزرائه توفيق ابو الهدى الى مصر من اجل التشاور في قضية الوحدة مع النحلس باشا ، وكانت تعليماته لابي الهدى محددة بان أي اجراء يهدف الى الوحدة سيكون منقوصا اذا ما كان هناك اتحاد بين البلاد الشامية (سوريا الكبرى) [٢] .

وكان مما قاله الامير عبد الله آنذاك في التعليمات التي وجهها الى رئيس وزرائه بخصوص الوحدة العربية " ان الاتحاد المعمول به اليوم والمرتكز على مصر والعراق لا يكون محكماً قبل أن تتحد البلاد الشامية (سوريا الكبرى) او أن توحد ، واذا بقيت هذه البلاد منقوصة السيادة تحت انتدابات اجنبية او تشتت كلي مع مصر والعراق يكون من الضعف وعدم التماسك بصورة تجعلها تعجز عن القيام بما يجب عليها في هذا المضمار " [٣] .

وصل ابو الهدى الى مصر وتمت المشاورات الاردنية المصرية بين ٢٨ آب – ٢ ايلول ١٩٤٣ ، وكانت برئاسة مصطفى النحاس من الجانب المصري ، تناول ابو الهدى والنحاس مشروع وحدة سوريا الكبرى وموضوع الوحدة العربية ، وقد حاول ابو الهدى أن يبين للنحاس موافقة بريطانيا على مشروع سوريا الكبرى كما ايد مشروع نوري السعيد في مجال التعاون العربي [٤] .

الا أن مصر ورغم ما تظاهرت به من حياد تجاه مشروع سوريا الكبرى اثناء مشاورات الوحدة العربية الا انها في الحقيقة كانت ضد اية محاولة تهدف الى تحقيق أي نوع من الوحدة في المشرق العربي [٥] .

وهذا الموقف المصري من توجهات الامير عبد الله الوحدوية متوقع فليس من مصلحة مصر قيام دولة قوية في سوريا الطبيعية تحت زعامة الهاشميين لان هذا سيؤدي الى عزلها عن مكانتها بين الدول العربية في الوقت الذي كان يتطلع فيه الملك فاروق في مصر الى زعامة العرب [٦].

---

[١] المصدر السابق ، ص١٣ .
[٢] بدر صيتان الماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
[٣] عبد الله إبن الحسين ، (١٩٨٩) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦١ .
[٤] علي المحافظة ، مصدر سبق ذكره ص ١٧٠ .
[٥] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .
[٦] عبد الحميد الموافي ، أبعاد الدور المصري في جامعة الدول العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٣ – ١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كسبت مصر السباق وقطعت على الامير عبد الله ونوري السعيد الطريق فقد افلح النحاس رئيس وزراء مصر وبعد سلسلة من المشاورات مع جميع ممثلي الدول العربية في لجنة تحضيرية بدأت اعمالها في الاسكندرية في ٢٥ ايلول ١٩٤٤ [١] وبعد اسبوعين من هذا التاريخ خرجت هذه اللجنة ببروتوكول سمي (بروتوكول الاسكندرية) والذي اقرته الدول العربية المجتمعة في السابع من تشرين الاول ١٩٤٤ [٢] .

وفي ٢٢ أذار ١٩٤٥ تم توقيع ميثاق الجامعة العربية في القاهرة والذي اكد صراحة على استقلال كل بلد من البلدان الموقعة وسيادته [٣] .

خاتمة :-

أدت المشاريع الوحدوية التي كانت مطروحة على الساحة العربية خلال هذه المرحلة من عمر العلاقات الأردنية المصرية ، دوراً كبيراً ومؤثراً على طبيعة هذه العلاقات ، فقد كان التنافس على الزعامة الإقليمية العنوان الرئيسي للعلاقة الأردنية المصرية في هذه الفترة التي زامنت طرح هذه المشاريع ، فالأمير عبد الله الذي ينحدر من السلالة الهاشمية ، كان يطمح إلى توحيد صفوف الأمة العربية استمراراً لأهداف الثورة العربية الكبرى التي أطلق رصاصتها الأولى والده الشريف حسين بن علي عام ١٩١٦ ، وكان يرمي من خلال دعمه لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب إلى محاولة خلق نواة للوحدة العربية العربية وصولاً إلى الوحدة العربية السياسية الكاملة بين جميع أقطار الأمة العربية .

هذا التوجه للأمير عبد الله رافقه توجه معاكس للملك فاروق في مصر ، الذي كان يرى أن مصر يقدراتها البشرية والاقتصادية بالإضافة لدورها الحضاري وتاريخها الطويل ، هي الأولى بأن تكون صاحبة المبادرة وهي التي يجب أن تكون مركز الأمة .

هذا الأمر دفع العلاقات الأردنية المصرية إلى التصادم والتكتل ، وقاد إلى خلق شعور بالشك والريبة إزاء توجهات قادة البلدين فيما يتعلق بمختلف القضايا التي كانت مطروحة على الساحة السياسية في تلك المرحلة .

ويجب علينا أن لا نغفل الدور المؤثر لبريطانيا على طبيعة هذه العلاقات في هذه الفترة كون أن البلدين كانا يخضعان بشكل أو بآخر لسيطرة بريطانيا العظمى التي كانت تكبل وتقيد البلدين في معاهدات كانت تحد من هامش الحركة لدى قيادتي البلدين ، الأمر الذي حد بشكل كبير من قدرة البلدين على التصرف بشكل سيادي .

---

[١] هنري لورانس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

[2] Mansfield , Peter , The Arabs , London , 1977 , P.403 .

[٣] هنري لورانس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني
العلاقات الأردنية المصرية
١٩٤٦ – ١٩٥٢

مقدمة : –

سيحاول هذا الفصل رصد حركة العلاقات الأردنية المصرية خلال الفترة من عام ١٩٤٦ ، وهو العام الذي نالت فيه إمارة شرقي الأردن استقلالها عن بريطانيا وحتى عام ١٩٥٢ عندما قامت ثورة يوليو المصرية من قبل الضباط الأحرار على نظام الملك فاروق وأعلنت الجمهورية في مصر .

ولعل التركيز في هذا الفصل سيكون على أهم الأحداث التي واجهت دول المنطقة ولا سيما الأردن ومصر مثل حرب ١٩٤٨ ووحدة ١٩٥٠ بين الأردن والضفة الغربية ، وآثار هذه الأحداث على طبيعة العلاقات السياسية الأردنية المصرية .

معاهدة ١٩٤٦ واستقلال إمارة شرقي الأردن : –

نتيجة لطلبات الامير عبد الله المتكررة لمنح شرقي الأردن الإستقلال التام بعث المعتمد البريطاني في ١٦ حزيران ١٩٤٤ بمذكرة إلى الأمير تضمنت وعدا بالاستقلال .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في الثاني والعشرين من آذار ١٩٤٦ وقعت معاهدة التحالف الأردنية البريطانية الثانية والتي نصت على إنهاء الانتداب وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية الأولى [١] ، والاعتراف بالأردن دولة مستقلة ذات حكومة ملكية وراثية نيابية [٢].

وافق مجلس الوزراء في ٣٠ اذار ١٩٤٦ على المعاهدة ، وفي اليوم ذاته صادق عليها الأمير عبد الله [٣]، أما المجلس التشريعي فقد قام بتعديل القانون الأساسي لشرقي الأردن في ٢٥ أيار ١٩٤٦ في دورته الاستثنائية ، حيث استعاض بكلمات جديدة بدل الكلمات الموجود في القانون الأصلي مثل (صاحب السمو الأمير) أصبحت (صاحب الجلالة الملك) ، وكلمتي (شرقي الأردن) أصبحت مكانها عبارة (المملكة الأردنية الهاشمية) حيث وردت [٤].

---

[١] كانت إمارة شرقي الأردن قد أبرمت المعاهدة الأولى مع بريطانيا عام ١٩٢٨ ، لمزيد من إلقاء الضوء على هذه المعاهدة إنظر : – سليمان الموسى ، إمارة شرق الأردن : نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١ – ١٩٤٦) ، الطبعة الأولى ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ ، ١٩٩٠م .

[٢] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

[٣] لمزيد من إلقاء الضوء على بنود المعاهدة، إنظر الجريدة الرسمية عدد ٨٦٥، تاريخ ١٧/حزيران ١٩٤٦م .

[٤] عبد المجيد الشناق ، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته ، الطبعة الثانية ، عمان ، المطابع العسكرية ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٦٢ . (وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠) ، مصدر سبق ذكره) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي اليوم نفسه أي في ٢٥ أيار ١٩٤٦ جرى عرض عسكري للجيش العربي وتقرر اعتبار هذا اليوم من كل عام عيدا للاستقلال [١].

وقد أرسل وزير الخارجية الأردني البرقيات إلى الدول العربية والصديقة يعلمهم فيها باستقلال البلاد والبيعة لجلالة الملك عبد الله ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية [٢].

لقد أثارت هذه المعاهدة ردود فعل كبيرة عربيا ودوليا ، ففي سوريا والعراق أبرزت الصحف المعاهدة مع عدم الترحيب بها معتبرين أن الأردن لم يحصل على الاستقلال الكامل ما دامت القوات البريطانية ستبقى مرابطة فيه ، أما صحف بيروت فكانت متحفظة في انتقاداتها [٣].

أما مصر فقد أظهرت بادرة مودة نحو الأردن إذ كلف الملك فاروق القنصل المصري في القدس بتقديم التهنئة إلى الملك عبد الله ، في حين بعث الملك عبد العزيز آل سعود برسالة تهنئة إلى الملك عبد الله . أما على الساحة الدولية فقد انتقدت الصحف الروسية المعاهدة ، وكان مجمل انتقادها منصبا على بقاء القوات البريطانية على الأراضي الأردنية [٤].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى المعاهدة من قبل جهات عديدة وبدوافع مختلفة ، إلا أنها اعتبرت من قبل الأردنيين خطوة جديدة ومؤثرة في سبيل تخليص البلاد من أي تبعات لبريطانيا .

المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٤٨: -

لم يغفل الملك عبد الله الانتقادات التي وجهت لمعاهدة ١٩٤٦ ، فأخذ على عاتقه تعديل هذه المعاهدة عندما قامت حكومته بالتفاوض مع بريطانيا ممثلة بوزيرها المفوض في عمان (إليك كيركبرايد) ، حيث تم توقيع المعاهدة الجديدة [٥] في عمان بتاريخ ١٥ آذار ١٩٤٨ وأبرمت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ من قبل الأمير عبد المجيد حيدر الوزير المفوض للمملكة الأردنية الهاشمية في لندن وارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني [٦].

حصرت هذه المعاهدة التواجد العسكري البريطاني في الأردن داخل مطاري عمان والمفرق وهذا ما ورد في المادة الأولى من الملحق [٧].

٥٤٩٨٤٤

---

[١] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٢ .

[٢] الماضي وموسى ، مصدرسبق ذكره ، ص ٤١٠ .

[٣] سليمان الموسى ، صفحات من تاريخ الأردن في القرن العشرين ، أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦– ١٩٥٢)، مكتبة الرأي ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، ص ص١٧ – ١٨ . (وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره .

[٤] المصدر السابق ، ص ٢٢ .

[٥] لمزيد من إلقاء الضوء على بنود المعاهدة ، إنظر الجريدة الرسمية ،عدد ٩٤٤ ، بتاريخ ٥ أيار ١٩٤٨ .

[٦] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٣ .

[٧] محمد سليمان الدجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موقف مصر من معاهدة ١٩٤٨ :-

في أثناء المفاوضات بين الحكومة الأردنية والحكومة البريطانية حاولت مصر إيقاف التفاوض بين الجانبين ، ففي ٢٣ كانون الثاني وصل إلى عمان مبعوث خاص من الملك فاروق يحمل معه كأسا ثمينة هدية للملك عبد الله بالإضافة إلى رسالة شفوية تتضمن رجاء الملك فاروق للملك عبد الله بعدم بحث تعديل المعاهدة مع بريطانيا إلى أن تتم تسوية مشاكل المعاهدة المصرية – البريطانية إلا أن الملك عبد الله أجابه جوابا غير ملزم ، هذه الإجابة من الملك عبد الله لم تعجب المصريين ولم ترضهم فغضب الملك فاروق وغضبت حكومته [١].

ويذكر أن كلا من مصر والعراق كانا قد توصلا مع بريطانيا إلى إتفاقيات مشابهة عام ١٩٤٨ إلا أن برلماني البلدين رفضا التصديق على هاتين المعاهدتين لأنهما لم تتضمنا انسحابا بريطانيا تاما من أراضيها [٢].

وقد انتقدت مصر المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٤٨ فشنت الصحافة المصرية هجوما على المعاهدة والأردن ، رافق ذلك حملة من جانب الصحافة العراقية ضد المعاهدة ، أما في سوريا فقد تظاهر الطلاب الأردنيون هناك ضد المعاهدة [٣].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأحداث ، والتدهور الحاصل في مستوى العلاقات العربية العربية بشكل عام والأردنية المصرية بشكل خاص كان في الوقت الذي كان فيه العرب يعدون العدة للدخول في معركة تحرير فلسطين من اليهود الغاصبين .

الحرب العربية الاسرائيلية الأولى ١٩٤٨ ومستوى العلاقات الأردنية المصرية :

جاء إعلان قيام الدولة اليهودية في فلسطين من جانب العصابات اليهودية في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ (وهو اليوم المحدد لإنهاء عملية جلاء البريطانيين عن فلسطين) حيث استولى اليهود على المناطق المخصصة لهم بموجب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم عام ١٩٤٧ ، بالإضافة إلى اقسام من المناطق العربية والدولية [٤].

لقد فرض قيام الدولة اليهودية هذا في قلب الوطن العربي تحديا مصيريا هائلا ترك أضرارا بالغة على الساحة العربية والأهمية الجيواستراتيجية للوطن العربي ككل بعد ما حدث من إنقطاع للتواصل الجغرافي مما خفض من التأثير السياسي العربي على المستوى الدولي والإقليمي [٥].

---

[١] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

[٢] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

[٣] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ .

[٤] جواد الحمد (محرر ومؤلف مع مجموعة من المؤلفين) ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، الطبعة الثالثة ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٨ ، ص ٢٦١ .

[٥] طه المجذوب ، الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١١٩ ، ١٩٩٥م ، ص ١٠٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤتمر أنشاص ١٩٤٦ [١] : -

عقد هذا المؤتمر في ٢٨ – ٢٩ أيار ١٩٤٦ بدعوة من الملك فاروق وحضره الملك عبد الله ورؤساء دول الجامعة العربية أو من ينوب عنهم ، ولقد بحث المؤتمر مطالب العرب في فلسطين وأيدوها واستنكروا توصيات لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية والتي نشرت تقريرها في الأول من أيار ١٩٤٦ والمتضمنة توصية بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين [٢].

لقد كانت السمة الغالبة على العلاقة الأردنية المصرية في هذا المؤتمر هي التنافس وعدم الثقة بين قيادة البلدين وهذا ما يوضحه رفض مصر أن يتدخل الأردن في إنقاذ فلسطين بما لديه من قوة عسكرية حيث اعتبرت مصر هذا التدخل خدمة لمصالح الملك عبد الله وهذا ما جعل الملك فاروق يدعو الرؤساء العرب للاجتماع به في أنشاص [٣].

وبعد أيام قليلة أي في حزيران ١٩٤٦ عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا في بلودان للتباحث في تطورات القضية الفلسطينية [٤]، وفي هذا الاجتماع وقف الأردن ومصر على طرفي نقيض ، حيث دعم العراق المواقف الأردنية ودعمت سوريا والسعودية المواقف المصرية من القضية الفلسطينية [٥].

ومع تتابع الأحداث صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وذلك بتأليف دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية ، اتبعت بريطانيا هذا القرار بالإعلان عن نيتها الانسحاب من فلسطين الامر الذي جعل الأجواء مناسبة للاصطدام بين العرب واليهود [٦].

كان الملك عبد الله الوحيد الذي يدعو إلى قبول قرار التقسيم وحل المشكلة الفلسطينية دون اللجوء للحرب لمعرفته التامة بتوازن القوى الدولي وقوة الصهيونية العالمية والضعف الذي يعانيه العرب [٧]، إلا أن موقف الأردن والملك عبد الله جاء منسجما مع الاجماع العربي وقرار الجامعة العربية بدخول الحرب في ١٥ أيار ١٩٤٨ [٨].

---

[١] مزرعة للملك فاروق تقع قرب القاهرة .

[٢] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .

[٣] ناصر الدين النشاشيبي ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري ، ١٩٦٢ ، ص ٧٧ .

[٤] منيب الماضي وسليمان الموسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٤ .

[٥] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠

[٦] أحمد فرج طايع ، صفحات مطوية عن تاريخ فلسطين ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة القاهرة ،١٩٧٤ ، ص ص ١١٢ – ١١٣ .

[٧] عبد النل ، كارثة فلسطين ، مذكرات عبد الله النل ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ ، ص ١١٣ .

[٨] أحمد النل ، لماذا تراجع العرب ، الطبعة الأولى ، عمان ، د . ن ، ٢٠٠٠م ، ص٤٩٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصر من جانبها أعلنت في ١٢ أيار ١٩٤٨ دخولها الحرب ولعل التنافس القوي بين الأسرة الهاشمية والأسرة المالكة في مصر وراء هذا القرار ، ذلك أن الملك فاروق قد قال عن هذه الحرب : " إن حرب فلسطين هي مسألة سياسية قبل أن تكون عسكرية ، وأن معارضة هذه الفكرة يعتبر جريمة وطنية " [١].

وفي ١٥ أيار ١٩٤٨ بدأت القوات العربية عملياتها العسكرية في المناطق المحددة للعرب طبقا لقرار التقسيم المشار إليه سابقا ، وقد مرت هذه الحرب بأربع مراحل انتهت المرحلة الأخيرة في ١٩ تموز ١٩٤٨ بتدخل مجلس الأمن وفرض الهدنة الثانية [٢].

منيت الجيوش العربية بهزيمة قاسية [٣] لعل الخلافات العربية من بين الأسباب التي ادت إلى هذه الهزيمة ، فعلى الرغم من إتفاق الدول العربية على إنقاذ فلسطين إلا أنها اختلفت في وضع خطة موحدة لعملية إنقاذها [٤].

لقد تبع انتهاء الحرب توقيع اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل على فترات متقاربة خلال العام ١٩٤٩ [٥] .

وقد تعرض الأردن لهجمة إعلامية مصرية شرسة شككت بالموقف الأردني خلال الحرب وألقت اللوم على الملك عبد الله فيما آلت إليه من نتائج ، ولعل الملك فاروق أراد من خلال هذه الحملة تحويل الأنظار عن تقصيره وحكومته في الحرب [٦].

وكان مما قاله الملك عبد الله في رده على الحملة الإعلامية المصرية على الأردن وسياسته : " أنكم تلومونني على عدم اشتراك الجيش الأردني في الضغط على الجيش المصري في معركة بئر السبع ، ولكنكم نسيتم أن توجهوا اللوم إلى من يستحق اللوم ، إلى الذين لم يشاوؤا أن يعطوا أية إشارة أو أي خبر إلى قيادة الجيش الأردني ، كأن هذا الجيش غريب عنهم ، ولو أنني نوديت لأسرعت ألبي النداء ... " [٧].

---

[١] عايدة سليمة ، مصر والقضية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٨٠ – ١٨١ .

[٢] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

[٣] ليس من أهداف هذه الدراسة البحث في أحداث حرب ١٩٤٨ وعملياتها العسكرية ، لمزيد من التفاصيل حول هذه الحرب وأحداثها ، إنظر : سليمان الموسى ، أيام لا تنسى ، الأردن في حرب ١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، عمان ، المطابع العسكرية ، ١٩٨٢ ، ص ص ١١٩ – ٢٩٨ .

[٤] إرشيد فالح العبداللات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

[٥] جواد الحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧ .

[٦] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ .

[٧] عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة للملك عبد الله ، الطبعة الثانية ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٦٢ – ٢٦٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد أظهرت حرب ١٩٤٨ المستوى التي كانت عليه العلاقات الأردنية المصرية في تلك الفترة ، فالشك والريبة والتنافس بين الاسرتين الهاشمية في الأردن والمالكة في مصر كان العنوان العريض لتلك المرحلة من عمر العلاقات بين البلدين .

لقد كان الموقف الأردني يقوم على ضرورة رفض أي إجراء عشوائي أو متعجل لأن الملك عبد الله كان يعرف تماما قدرة الجيوش العربية ، وعدم امتلاكها التأهيل الكافي لردع اليهود ، إلا أن الأردن اضطر لمسايرة القرارات المرتجلة للحكام العرب وخصوصا الملك فاروق في مصر حيث أكبر الدول العربية ، ومن هنا نلاحظ التقاطع الذي ساد بين السياستين الأردنية والمصرية ، والذي جاء نتيجة لما يدور في فكر صانع القرار السياسي في كلا البلدين .

قيام الوحدة الأردنية الفلسطينية (وحدة الضفتين) واثر ذلك على مستوى العلاقات الأردنية المصرية : -

كان من نتيجة نكبة ١٩٤٨ أن أصبح الفلسطينيون يعيشون حالة من فقدان الأمن بسبب الأعمال التي كانت تقوم بها المنظمات الصهيونية المسلحة ضدهم بعد هزيمة الجيوش العربية ، فأصبح الهم الأكبر لديهم هو البحث عن جهة توفر الأمن والحماية لهم ، وكان أن ظهر في تلك الفترة تياران الأول نادى بتشكيل حكومة عموم فلسطين وقد تمتع هذا التيار بدعم مطلق من مصر ، أما التيار الثاني فقد دعا إلى الاتحاد مع المملكة الأردنية الهاشمية .

وسنحاول إبراز هذين التيارين وموقف كل من الأردن ومصر منهما والسياسات التي انتهجتها كل من الدولتين لتحقيق أهداف سياستهما الخارجية في تلك المرحلة .

حكومة عموم فلسطين : -

اعلن في غزة في ٢٣ ايلول ١٩٤٨ عن تشكيل هذه الحكومة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي ، دعت هذه الحكومة لعقد مجلس وطني في تشرين الاول ١٩٤٨ ، والذي قام بدوره بإعلان استقلال فلسطين وانتخاب الحاج امين الحسيني رئيسا للمجلس الوطني [١] .

وقد تزعمت مصر الدول العربية اعضاء الجامعة المؤيدة لهذا التيار والى جانب مصر فان حكومات سوريا ولبنان والعراق اعترفت بحكومة عموم فلسطين وابلغت احمد حلمي باشا بذلك [٢] .

---

[١] الماضي وموسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣٤ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٥٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كان القرار العراقي مفاجئا ، حيث علق السفير البريطاني في بغداد على ذلك قائلا : " ان حكومة غزة حكومة ظل ولا اهمية لها ، فاية اهمية لهذه الحكومة ، ونحن نرى حكومة مصر ترغم المفتي [١] وهو اكبر شخصية فيها ، وجماعته ، على الانتقال من غزة الى القاهرة " [٢] .

عارضت الحكومة الاردنية فكرة قيام حكومة عموم فلسطين لعدة اسباب وجيهة لعل من اهمها : ان تخلي القوات الاردنية عن الاجزاء التي تسيطر عليها سيؤدي الى سقوطها بيد اليهود لان الحكومة أي حكومة تحتاج للمال والقوات العسكرية حتى تستمر ، وهذا الامر لا يتوفر لدى حكومة عموم فلسطين [٣] .

وقد اوضح الملك عبد الله في خطاب العرش لسنة ١٩٤٨ السبب في عدم موافقته على حكومة عموم فلسطين بغزة ليس خلافا جوهريا بقدر ما هو خلاف على الوقت الذي قامت فيه [٤] . وفي مؤتمره في تشرين الاول ١٩٤٨ اوضح الملك عبد الله ان قبوله بهذه الحكومة هو امر لا يحتمل مسؤوليته امام الله والتاريخ – واضاف – بان الحل هو ان تحل حكومة غزة نفسها بنفسها [٥] .

وفي الجانب الدبلوماسي فان الملك عبد الله كثف من اتصالاته مع الزعماء والشخصيات العربية ذات العلاقة ، فارسل البرقيات الى امين عام الجامعة العربية والى الامير فيصل بن سعود ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ورئيس الوزراء المصري محمود النقراشي وقد اوضح فيها موقف الاردن الرافض لقيام هذه الحكومة [٦] .

وعلى اية حال فان حكومة فلسطين التي ولدت وهي لا تملك اسباب الحياة لم تعمر طويلا فالهجوم الاسرائيلي على الجيش المصري في جنوب فلسطين انهاها مما دفع اعضاءها الى اللجوء الى القاهرة [٧] .

هذا الهجوم الاسرائيلي ادى الى تراجع القوات المصرية المتمركزة في جنوب فلسطين مما دفع الفلسطينيون الى الاتجاه نحو الملك عبد الله ، وكان من بين رجالات فلسطين المؤيدين لهذا التوجه عيسى البندك وسليمان طوقان اللذان كانا من مؤيدي المفتي في السابق [٨] .

---

[١] يذكر أن الحاج أمين الحسيني غادر القاهرة حيث كان يقيم في غزة دون أن يحصل على موافقة الملك فاروق مما أثار غضب الملك ، الذي أصدر أوامره بإعادة المفتي حالا إلى مصر ، وإلا فلن تعترف مصر بحكومة عموم فلسطين ، فعاد المفتي إلى القاهرة وبقي تحت رقابة الملك فاروق .

[٢] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .

[٣] إرشيد فالح العبداللات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

[٤] هاني خير ، خطب العرش (١٩٢٩ – ١٩٧٢) ، عمان ، د . ن ، د . ت ، ص ١١٩ .

[٥] سعد أبو دية ، من مآثر الملك عبد الله بن الحسين ، عمان ، د . ن ، ١٩٩٠ ، ص٢٧ .

[٦] إرشيد فالح العبداللات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

[٧] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

[٨] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحدة الضفتين : -

سنحاول هنا ابراز الدور الذي لعبه التيار الثاني في فلسطين والذي رفض الاعـــتراف بحكومة عموم فلسطين ونادى بالاتحاد مع الاردن وتفويض الملك عبـــد الله بـــالتحدث باســم الفلسطينيين ، فقد تخوف دعاة هذا التيار ان يؤدي الوضع فـــي فلســطين الـــى قيـــام الدولـــة الاسرائيلية الجديدة بضمهم اليها ، فتنادوا الى عقد مؤتمر شعبي في عمان حضره عدد كبير من رجالات فلسطين وقرروا فيه الدعوة الى عقد مؤتمر موسع يضم ممثلين عـــن جميـــع الفئـــات والمناطق الفلسطينية لمناقشة قضية الوحدة الأردنية الفلسطينية [١] .

مؤتمر اريحا : -

في الاول من كانون اول ١٩٤٨ تنادى دعاة الوحدة مع الاردن من اهالي فلسطين الـــى عقد مؤتمر كبير في اريحا ضم نخبة رجالات فلسطين في القدس والخليل وبيت لحـــم ورام الله ومندوبين عن نازحي اللد والرملة وغيرهما [٢] .

هذا المؤتمر كان قويا في قراراته صريحا في اقواله حيث قرر " المناداة بوحدة فلسطين والاردن ومبايعة الملك عبد الله ملكا دستوريا على فلسطين كلها ، وابلاغ هذه القـــرارات الـــى منظمة الامم والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الاخرى " [٣] .

ويذكر كيركبرايد (الوزير المفوض البريطاني في عمان) في تقرير لحكومته ان هـــذا المؤتمر جاء اكثر تمثيلا من المؤتمر السابق في عمان، وحضره نحو ثلاثة الاف شخص[٤] .

اخذت مصر زمام المبادرة في معارضة الوحدة بين الاردن وفلسطين ، فارسل الملـــك فاروق رسائل الى رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في القاهرة ، وصف فيها قـــراره بانـــه تهديد خطير للوحدة العربية [٥] حيث قال " ... ان مصر لم تضح بدماء ابنائها ليبقـــي مســـتقبل فلسطين بين ايدي المجتمعين في اريحا " [٦] .

وفي اليوم نفسه كانت الصحافة المصرية تشن حملة عنيفة على الحكومة الاردنية بسبب موافقتها على قرارات المؤتمر ، ولم تكتف مصر بذلك بل دعت اللجنة السياسية للجامعة لكـــي تنعقد وتتباحث في موضوع الوحدة الاردنية الفلسطينية [٧] .

رحب مجلس الوزراء الاردني بقرارات المؤتمر وعرضها على مجلس الامة الاردنـــي (البرلمان) الذي وافق عليها بالاجماع [٨] .

---

[١] محمد سليمان الدجاني ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠ .

[٢] وصفي التل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

[٣] الماضي وموسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣٦ .

[٤] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

[٥] المصدر السابق ، ص ص ١٠٦ – ١٠٧ .

[6] Shwadran , Benjamin , Op : Cit , P . 282 .

[٧] موسى ، (١٩٩٢م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

[٨] محمد سليمان الدجاني، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ندد عبد الرحمن عزام امين الجامعة العربية بالمؤتمر وقراراته واتهم الملك عبد الله بالتشجيع على هذا العمل الذي سيؤدي الى التفريق بين الاردن والدول العربية [١] .

تابعت مصر حملتها الشرسة ضد الاردن عن طريق اعلامها ، كما انها لجأت الى شيوخ الازهر لتاكيد وجهة النظر المصرية ، حيث أتهم الملك عبد الله بانه خائن للقضية العربية ، رافق الحملة المصرية حملات اعلامية من اذاعات سوريا والسعودية ، الامر الذي دفع الحكومة الاردنية الى القيام بحملة مضادة عبأت لها كل الامكانيات المتوفرة [٢] .

حيث قال عمر الجعبري رئيس مؤتمر اريحا ان قرارات المؤتمر لم تتخذ الا بعد هزائم الجيش المصري ، وان المؤتمر مثل الاغلبية من عرب فلسطين[٣] كما عقد اهالي فلسطين للرد على الحملة المصرية مؤتمرين في نابلس ورام الله اكد قرارات مؤتمر اريحا [٤] .

بقيت الاحداث تتابع على مختلف الاصعدة والمستويات فيما يتعلق بقضية فلسطين والدول العربية مع اسرائيل الى ان انتهت عام ١٩٤٩ بتوقيع اتفاقية الهدنة الدائمة في جزيرة رودس والتي جاء الباحث على ذكرها سابقا .

اعقب توقيع اتفاقية الهدنة بين اسرائيل قيام الحكومة الاردنية باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات مؤتمر اريحا ، فاجريت الانتخابات النيابية في ضفتي الاردن في ١١ نيسان ١٩٥٠ لتاليف مجلس نواب موحد يمثل نصف ابناء الضفة الغربية والنصف الاخر يمثل ابناء الضفة الشرقية [٥] .

وقد عهد الملك عبد الله الى سعيد المفتي بتشكيل اول حكومة موحدة في ١٢ نيسان ١٩٥٠ وبعد اثني عشر يوما عقد مجلس الامة جلسته الاولى التي قرر خلالها الموافقة بالاجماع على مشروع وحدة الضفتين ، حيث رفعوه للملك الذي صادق عليه لتصبح الوحدة حقيقة واقعية ، وتم ابلاغ ذلك لجميع الدول [٦] .

وبعد ثلاثة ايام فقط اعترفت بريطانيا بالوحدة اعترافا كاملا [٧] .

---

(1) Shwadran , Benjamin , Op : Cit , P . 284 .

(٢) عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٤) الماضي وموسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣٧ .

(٥) محمد سليمان الدجاني، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٢ .

(٦) الماضي وموسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٤٠ – ٥٤٢ .

(7) Shwadran , Benjamin , Op : Cit , P . 297 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموقف المصري : -

لم يخرج الموقف المصري من مشروع وحدة الضفتين عن الاطـــار العـــام لسياســة الخارجية المصرية السائدة في تلك الفترة المبينة على مناوئة سياسات الملك عبد الله وتحجيمــها عربيا واقليميا والحيلولة دون نجاحها [١] .

فقد اجتمع مجلس الوزراء المصري في ٢٦ نيسان ١٩٥٠ (بعد يومين مـــن اعـــلان الوحدة رسميا بين الضفتين) برئاسة النحاس باشا رئيس الوزراء وذلك لمناقشة قرار الوحـــدة ، وقد ادلى النحاس بتصريح جاء فيه : " بان مصر قد طلبت من الجامعة العربية دعوة اللجنـــة السياسية للاجتماع في الحال لبحث الحالة التي نشات عن ضم الجزء المتبقـــي مـــن فلســطين للاردن " [٢] حيث بقيت مصر تعتبر ما حدث ضم من جانب الاردن وليس وحدة لغاية الان .

شنت حملة شديدة القسوة على الاردن والملك عبد الله تحديدا ففي اثناء اجتماع اللجنـــة السياسية للجامعة العربية ، اقترحت مصر طرد الاردن من جامعة الدول العربية ســـاندها فـــي ذلك سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية [٣] .

الا ان العراق واليمن طلبا تاجيل الاجتماع لاستشارة حكومتيهما ، فتاجل الاجتماع الـــى ١٢ حزيران ١٩٥٠ [٤] ، ويبدو ان العراق طلب التاجيل من اجل التوسط بين الاردن ومصـــر لحل الازمة وبالفعل ونتيجة لمشاورات عراقية اردنية وعراقية مصرية ومشاورات اخرى مـــع الجامعة العربية . نجحت الدبلوماسية العراقية في الوساطة ، حيث تقدمت الحكومة المصرية في ١٤ حزيران في اجتماع عقد في مدينة الاسكندرية بصيغة نصها الاتي :-

" ... لما كانت الدول العربية قد اعلنت تمسكها بعروبة فلسطين واســـتقلالها وســـلامة اقليمـــها تحقيقا لرغبة سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على تجزئتها ، فان المملكـــة الاردنيـــة الهاشمية تعلق ان ضم الجزء الفلسطيني اليها هو اجراء اقتضته الظروف العملية ، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على ان يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين وعند تحريـــر اجزائها الاخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان ... " ولكي تتمكن الحكومة العراقية مـــن الاتصال بالحكومة الاردنية تقرر تأجيل بحث المسالة حتى تنتهي الحكومة العراقية من انجـــاح وساطتها [٥] .

---

[١] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

[٢] جامعة آل البيت ، الوثائق الهاشمية ، أوراق اللمك عبد الله بن الحسين ، العلاقات الأردنيـــة – المصريـــة (١٩٢٥ – ١٩٥١) ، المجلد الثاني عشر ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨٧ .

[3] Lenczowski , Goerge , The Middle East in World Affairs , Cornell University Press , New York , 1952 , P . 410 .

[٤] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

[٥] المصدر السابق ، ص ص ٦٤ – ٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونلاحظ ان هذه الصيغة جاءت في صالح الحكومة الاردنية لما فيها من شروط وقيود جعلتها مستحيلة التحقيق، كما اننا نلاحظ ان الحكومة المصرية قد خرجت عن دورها المتشدد في فصل طرد من الجامعة العربية الى التسوية وهو الامر الذي كانت ترفضه في السابق .

وفي اطار المساعي العراقية لاقناع الحكومة الاردنية بقبول الصيغة المصرية قام الأمير عبد الاله (الوصي على عرش العراق) بزيارة الى عمان في ٢٦ حزيران ١٩٥٠ ، وبقيت المسالة معلقة ومع مضي الوقت تم تجاهلها [١] .

خاتمة :-

في ٢٠ تموز ١٩٥١ واثناء زيارة كان يقوم بها الملك عبد الله بن الحسين الى مدن الضفة الغربية امتدت يد الغدر لتغتال جلالته وهو يهم بدخول المسجد الاقصى لاداء فريضة الصلاة .

وقد دارت الشكوك حول الجهة التي دبرت المؤامرة ووجهت أصابع الاتهام لعدة اطراف ، ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الشكوك او خارج دائرة الاتهام خاصة اذا علمنا ان الملك فاروق كان يطمح الى ان يصبح خليفة للمسلمين فكان الهاشميون في الاردن والعراق اكبر عقبة في طريقه [٢] .

وفي هذا الصدد يقول الملك حسين بن طلال " فكرت دوما بأن مصر كان لها نصيب من المسؤولية في الاغتيال ، الا ان جدي كان له فيها كثير من الاعداء " [٣] .

وعلى اثر اغتيال الملك عبد الله نودي بالأمير طلال ولي العهد ملكا دستوريا للبلاد في ايلول ١٩٥١ الا ان المرض حال دون استمرار الملك طلال في ممارسة سلطاته الدستورية فتنازل عن العرش لولي عهده الامير حسين بن طلال الذي نودي به ملكا على الاردن ١١ آب ١٩٥٢ [٤] وكان قد سبق هذا التاريخ بثمانية عشر يوما قيام الضباط الاحرار باعلان ثورة يوليو على النظام الملكي في مصر ، وبالمناداة بالامير حسين بن طلال ملكا على الاردن واعلان الثورة في مصر فاننا نطوي صفحة العلاقات الاردنية المصرية خلال فترة (١٩٤٦ – ١٩٥٢) وهي الفترة التي زخرت بالاحداث التي اثرت في طبيعة العلاقات بين البلدين .

---

[١] تيسير ظبيان ، الملك عبد الله كما عرفته ، عمان ، المطبعة الوطنية ، ١٩٦٧ ، ص ص ١٦٠ – ١٦١ .

[٢] وليد صلاح ، رحلة من العمر (مذكرات وليد صلاح) ، عمان ، د . ن ، ١٩٩٢ ، ص ٥٦ .

[٣] الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، ترجمة غازي غزيل ، الطبعة الأولى ، مؤسسة مصري للتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢ ، وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (الحسين بن طلال ، (١٩٨٧م) ، مصدر سبق ذكره) .

[٤] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث
العلاقات الاردنية المصرية
١٩٥٢ – ١٩٧٠

مقدمة :-

مرت العلاقات الاردنية المصرية خلال هذه الفترة في العديد من المتغيرات التي تركت بصماتها على طبيعة العلاقات بين البلدين .

ويعتبر العام ١٩٥٢ احد المفاصل الهامة في العلاقات الاردنية المصرية نظرا للتحول الذي اصاب النظام السياسي في مصر على اثر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [١] التي نقلت مصر من النظام الملكي الى النظام الجمهوري [٢] حيث تسلم زمام الامور فيما بعد الرئيس جمال عبد الناصر .

وفي الحادي عشر من آب من العام ذاته صعد الى سدة الحكم في الاردن الامير حسين بن طلال [٣] الذي لم يكن قد بلغ الثامنة عشر من عمره حيث شكل مجلس للوصاية على العرش استمر حتى ٣ ايار ١٩٥٣ عندما تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية .

وسيحاول الباحث من خلال هذا الفصل رصد ابرز المتغيرات التي لعبت دورا هاما في التاثير على الخط البياني للعلاقات بين البلدين ، بدءا بحلف بغداد وأزمة السويس والاتحاد الهاشمي بين الأردن ومصر والوحدة المصرية السورية ، وانتهاءا بمؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، ولا سيما وان هذه المرحلة شهدت العديد من الاحداث التي اثرت في مسلكية العلاقات السياسية الاردنية المصرية .

حلف بغداد : –

تعتبر الاحلاف احدى طرائق التنظيم الدولي ، ويعرف شارل كالفو الحلف بانه " اتحاد دولتين او اكثر لمتابعة هدف سياسي مشترك " [٤] .

وقد برزت ظاهرة الاحلاف العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية فقد تم تشكيل حلف شمال الاطلسي الذي ضم الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة عام ١٩٤٨ ، وبالمقابل أنشات الدول الاوروبية الشرقية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي حلف وارسو عام ١٩٥٥[٥].

---

[١] لمزيد من إلقاء الضوء حول ثورة يوليو ، راجع أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، بيروت ، مجتمع جمال عبد الناصر ، ١٩٧٥ .

[٢] فيصل الرفوع ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩ .

[٣] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣ .

[٤] محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولي ، الأسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٥ ، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

[٥] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حلف بغداد واثره على العلاقات الاردنية المصرية :-

جاء حلف بغداد كواحد من المشاريع الدفاعية [١] التي تبنتها دول المعسكر الغربي في مواجهة المد الشيوعي ، والتي تشمل جميع الدول الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي [٢] .

وفي هذا الاطار قام وزير الخارجية الامريكي (جون فوستر دالاس) بزيارة للمنطقة عام ١٩٥٣ وهو يحمل في حقائبه مشروع حلف يضم (العراق ، ايران ، تركيا ، والباكستان) وقد اطلق على هذا الحلف اسم الحزام الشمالي (او الطوق الشمالي) [٣] .

تبنى العراق فكرة الحلف ووقع معاهدة ثنائية للدفاع المشترك مع تركيا في شباط ١٩٥٥ عرفت ب (حلف بغداد) والذي انضم اليه فيما بعد بريطانيا وباكستان [٤] .

ابدى الاردن رغبة في الانضمام الى الحلف ، نظرا للفوائد العسكرية والاقتصادية التي سيجنيها في حال انضمامه [٥] الا ان هذه الرغبة اثارت الخلافات بين الاردن والدول العربية الرافضة لفكرة الحلف وعلى رأسها مصر .

شنت مصر حملة دبلوماسية وإعلامية ضد الحلف ومؤيديه توجتها باجتماع لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٤ ، خرج الاجتماع بقرار يدعو الدول العربية الى الامتناع عن دخول الحلف وعدم التعاون مع الغرب [٦] .

لقد بدا واضحا ان مصر تتزعم الفريق العربي المناهض لحلف بغداد ساندها في ذلك السعودية وسوريا بينما ايد العراق والاردن فكرة الحلف [٧] .

---

[١] في عام ١٩٥٢ أبرمت الولايات المتحدة مع نيوزلندا واستراليا حلف سمي (الأنزوس) ، تلاه في عام ١٩٥٤ التوقيع على معاهدة مانيلا والتي سميت (معاهدة جنوب شرق آسيا للدفاع الجماعي) وهو حلف ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزلندا والفلبين والباكستان .

[٢] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

[٣] جمال مصطفى مردان ، عبد الناصر والعراق ، الطبعة الأولى ، بغداد ، المكتبة الشرقية للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ، ص ٣٦ .

[٤] سعد أبو دية ، عملية إتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية (الظوابط والمقومات) ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٨٣ ، ص١٩٢. وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (سعد أبو دية ، (١٩٨٣) ، مصدر سبق ذكره) .

[٥] حازم نسيبة ، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (١٩٥٢ – ١٩٦٧) ، الطبعة الثانية ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٢ ، ص ٤١ .

[٦] فؤاد فايق سعيد ، السياسة الخارجية الأردنية (دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٣ .

[٧] سعد أبو دية ، (١٩٨٣م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٩٤– ١٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شهدت هذه الفترة من عمر العلاقات الاردنية المصرية استمرارا للحرب الباردة بين الدول العربية ، فقد وقفت مصر ضد دخول الاردن الى حلف بغداد معتمدة على الوسائل الدبلوماسية ، اضافة الى الوسيلة الاعلامية من خلال استقطاب الجماهير في الدول المعنية في موقف موحد لمقاومة النشاطات السياسية لحكومات هذه الدول [١] .

لقد ادت الضغوط التي تعرض لها الاردن من قبل مصر وباقي الدول العربية المؤيدة لها الى استقالة اكثر من حكومة [٢] في ظرف ايام معدودة .

ونتيجة للتطورات السياسية الداخلية والاقليمية اقلعت السياسة الاردنية كليا عن الانضمام الى حلف بغداد ، وهذا ما اكده بيان حكومة سمير الرفاعي بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٦ حيث دعى الى الابتعاد عن سياسة الاحلاف [٣] .

وقد لاحظ الباحث ان مصر الرافضة لحلف بغداد استطاعت استغلال دور المتغير المجتمعي في التاثير على صانع القرار السياسي الخارجي الاردني من خلال وسائل الاعلام .

وفي هذا المجال يقول هزاع المجالي : " إن المظاهرات كانت تحدث بعد ما تصدر لها الاوامر من صوت العرب " [٤] في اشارة الى الدور الذي كانت تلعبه الاذاعة المصرية في التاثير على الجماهير الاردنية في تلك الفترة .

العدوان الثلاثي على مصر واثر ذلك على العلاقات الاردنية المصرية .

نهجت السياسة الاردنية منذ معارضتها حلف بغداد وتعريب قيادة الجيش العربي وطرد الفريق كلوب ومجموعة من معاونيه الضباط الانجليز [٥] نهجت هذه السياسة خطا متقاربا من السياسة المصرية ، وهذا ما اتضح من خلال الموقف الرسمي الاردني من ازمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر .

---

[١] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

[٢] إستقالة حكومة سعيد المفتي في ١٤ / ١٢ / ١٩٥٥ ، شكل على أثر ذلك هزاع المجالي حكومته في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٥ ، لكنه اضطر إلى تقديم إستقالته في ١٩/١٢/ ١٩٥٥، أنظر منيب الماضي ، مصدر سبق ذكره .

[٣] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٨ .

[٤] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .

[٥] قام الملك حسين بن طلال في ١ / ٣ / ١٩٥٦ بخطوة مفاجئة عندما أعفى الجنرال كلوب من قيادة الجيش العربي الأردني هو وجميع معاونيه الانكليز ، مما كان له رد فعل إيجابي في داخل الأردن وجميع البلاد العربية ، لا سيما مصر والسعودية ، أنظر منيب الماضي، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أزمة السويس :-

كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد تعهدتا بتقديم قرض الى مصر من اجل بناء السد العالي الا ان هذا التعهد سحب من قبل الدولتين [١] الامر الذي فسرته مصر على انه اهانة لها فقامت بتأميم قناة السويس وتحويلها الى شركة مساهمة مصرية في ٢٦ تموز ١٩٥٦[٢] .

احتجت الدول الغربية على هذا القرار واعتبرته عملا تعسفيا ينطوي على تهديد خطير للملاحة في قناة السويس [٣] بينما وجدت مصر في القرار استرجاعا لحقها المسلوب وخلاصا لها من الاستعمار المقنع بعد جلاء الاحتلال عنها [٤] وبذلك استكملت سيادتها وحريتها [٥] .

الموقف الاردني من عملية التأميم :-

اثار التأميم موجة كبيرة من التاييد في الاردن على الصعيدين الرسمي والشعبي ، فعلى الصعيد الرسمي وجه الملك حسين رسالة إلى جمال عبد الناصر أكد فيها تضامن الاردن مع مصر ووقوفه حكومة وجيشا وشعبا في مواجهة العدو المشترك [٦] .

ونظرا لتدهور العلاقات الاردنية البريطانية قام الملك حسين بالدخول مع مصر وسوريا في تحالف عسكري في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٦ سمي (اتفاقية الدفاع المشترك)[٧] .

اما على الصعيد الشعبي فقد ايدت الجماهير الاردنية والاحزاب السياسية قرار التاميم كما اخذ الاف المتطوعين بالتوافد على الملحقية العسكرية المصرية في عمان للتطوع في صفوف جيش التحرير المصري (وهو جيش شعبي يضم المتطوعين العرب) [٨] .

---

[١] عصمت عبد المجيد ، زمن الانكسار والانتصار (نصف قرن من التحولات الكبرى) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٩ ، ص ٧ .

[٢] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

[٣] عبد الرحمن الرافعي ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات (١٩٥٢ – ١٩٥٩) ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤٣ .

[٤] توصلت مصر وبريطانيا إلى إتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس عام ١٩٥٤ ، وقد شهد يوم ١٣ حزيران ١٩٥٦ جلاء آخر جندي بريطاني عن الأراضي المصرية ويدعى (اليرجا ديرلاي) .

[٥] عبد العزيز الرفاعي و إبراهيم عبد العال ، دراسات في الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، د . ت ، ص٢٥١ .

[٦] علي المحافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .

[٧] عبد المنعم حمزة محمود ، أسرار مواقف وقرارات الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الناشر المؤلف بالتعاون مع مركز الكتاب العلمي ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٠٩ – ١١١.

[٨] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٢ – ١١٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العدوان الثلاثي على مصر والموقف الاردني :-

شنت القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية [١] في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ هجومها على مصر [٢] . وعند بدء العدوان أعلنت الحكومة الاردنية التعبئة العامة بتوجيه من الملك حسين الذي ابرق الى الرئيس عبد الناصر يبلغه استعداد الاردن لدخول الحرب وخوض معركة الامة [٣] . كما قامت الحكومة الاردنية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا [٤] وابلغت السفير البريطاني في عمان بأن الأردن لن يسمح للقوات البريطانية باستخدام قواعدها في الاردن لضرب مصر [٥] . وقد القى الملك حسين في تلك الفترة خطابا عبر الاذاعة الاردنية أعلن فيه وقوفه الى جانب مصر ضد قوى الشر والاستعمار [٦] .

وفي هذا السياق يقول محمود رياض سفير مصر في سوريا في تلك الفترة بأن الملك حسين والرئيس السوري شكري القوتلي عرضا على عبد الناصر ان يهاجما اسرائيل ، الا ان عبد الناصر رفض ذلك إذ راى أن من المصلحة القومية عدم تعرض سوريا والاردن لغزو غربي [٧] .

لم يقف التأييد الرسمي عند هذا الحد بل فتح الملك حسين باب التطوع لنصرة مصر كما امر بتسخير جهود ووقت الاذاعة الاردنية كله للمعركة في أعقاب تدمير الاذاعة المصرية [٨] .

وقد اشار الرئيس المصري في خطاب له في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ الى الموقف الاردني اثناء العدوان حيث قال : " ... وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ اتصل بي الملك حسين بالتلفون وقال لي بان الجيش الاردني مستعد بناء على الاتفاق الثلاثي الذي وقع منذ ١٥ يوما ، ... ، وانا قلت للملك حسين ان هدفنا ان لا تكون هناك جبهة في الاردن وان ينحصر القتال بين الجيش المصري والجيش الاسرائيلي " [٩] .

---

[١] هناك أسباب غير مباشرة لهذا العدوان منها دعم عبد الناصر للثورة الجزائرية والتقارب المصري السوفياتي

[٢] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٦ .

[٣] بدر صيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

[٤] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٦ .

[٥] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

[٦] نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني استنادا للنطق السامي (١٩٥٢ – ١٩٩٨) ، الجزء الأول : الأردن والعلاقات العربية ، د . ن ، د . ت ، ص ص ٦٢٠ – ٦٢٢ .

[٧] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٦ .

[٨] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

[٩] علي المحافظة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لعبت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي دورا رئيسيا في انهاء الازمة باتخاذها موقفا موحدا من العدوان الثلاثي على مصر ، وان كان لكل طرف اسبابه الخاصة ، حيث اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ يدعو الى وقف القتال وسحب القوات الاجنبية من الاراضي المصرية [١] .

وعلى الرغم من التحسن الذي أصاب العلاقات الاردنية المصرية في هذه الفترة ، الا ان سرعان ما عادت إلى سابق عهدها من ضعف وسوء ، اذ بلغت الحرب الباردة بين البلدين ذروتها في فترة ازمة نيسان ١٩٥٧ بعد ان قامت مصر وسوريا بالضغط على الاردن اقتصاديا نظرا لموقفه من مبدا ايزنهاور [٢] ، فقامت الاردن في ١٠ حزيران ١٩٥٧ بالطلب من الملحق العسكري المصري في عمان والقنصل العام في القدس مغادرة البلاد بتهمة تحريضهما على اغتيال الملك ، فكان رد الحكومة المصرية بالطلب من السفير الاردني في القاهرة مغادرة مصر مما دفع الحكومة الاردنية الى اغلاق سفارتها في حزيران ١٩٥٧[٣] .

الوحدة المصرية السورية والاتحاد العربي بين الاردن والعراق واثر ذلك على العلاقات الاردنية المصرية .

استمرت العلاقات الأردنية المصرية في اواخر العقد الخامس من القرن العشرين في اتباع سياسة المحاور والتي انتهت عام ١٩٥٨ الى قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا والاتحاد العربي بين الاردن والعراق .

فبعد تسعة ايام من قيام الوحدة المصرية السورية في الاول من شباط ١٩٥٨ قام الملك فيصل بن غازي ملك العراق بزيارة الى الاردن اجرى خلالها محادثات مع الملك حسين انتهت بقيام الاتحاد العربي بين البلدين في ١٤ شباط ١٩٥٨ وقد جاءت اتفاقية الوحدة [٤] في اثنتي عشرة [٥] .

---

[١] محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٠ .

[٢] يقوم هذا المبدأ على فكرة أن الولايات المتحدة ترى أن إستباب الأمن في الشرق الأوسط أمر حيوي لها ، ومطالبة الكونغرس باتخاذ قرار باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط عند الضرورة ، وهذا الأمر سيمنع الاتحاد السوفيتي من القيام بأي عمل عدواني في المنطقة ويحفظ استقرار دول المنطقة .

[٣] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٦ – ١٤٢ .

[٤] لمزيد من إلقاء الضوء على بنود الإتفاقية راجع الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد (١٣٧٧) ، في ٣١ / أذار ١٩٥٨ ، ص ص ٤٠٣ – ٤١٣ .

[٥] هيثم حسن حسان ، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق (١٩٩٠ – ١٩٩٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلاقات الاردنية المصرية خلال هذه الفترة :-

وصلت العلاقات الاردنية المصرية مع بداية عام ١٩٥٨ الى أدنى مستوى لها فما ان قامت الجمهورية العربية المتحدة حتى توجه الاردن للعراق وانشأ معه اتحادا يجمع البلدين وذلك لخلق نوع من التوازن السياسي مع الجمهورية العربية المتحدة [١] .

كما لم تعط وسائل الاعلام الأردنية اهمية بارزة لقيام الوحدة المصرية السورية [٢] ، وقد علقت الاذاعة الاردنية على قيام هذه الوحدة فقال : " ان هذا الذي يتم بين مصر وسوريا ليست وحدة ، وانما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا " . [٣]

لقد راى الملك حسين ان لعبد الناصر اطماعا في الاردن ، فالاردن همزة الوصل بين مصر وسوريا لذلك فان الاتحاد مع العراق سيحد من طموحات عبد الناصر ، وفي ذلك يقول الملك حسين : " اراد عبد الناصر ان يبتلع الاردن حتى يشكل اتصالا بين سوريا ومصر وان الاتحاد اوقف هذا الطموح " [٤] .

العراق كان يطمح الى تقوية الاتحاد وتوسيعه وذلك لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة فتوجه وفد اردني عراقي الى السعودية ليطلع الملك سعود على مراحل الاتحاد ويدعوانه الى الانضمام الى الاتحاد الا ان الوفد لم يوفق في مسعاه ، ثم جرت محاولات لضم الكويت الى الاتحاد دون ان تصيب هذه المساعي نجاحا [٥] .

دفعت مساعي العراق والاردن السابقة عبد الناصر الى شن حملة قاسية ضد من اسماهم الأدوات الأمبريالية في العراق والاردن ، واكد بان اتحاد الدولتين هو اتحاد مزيف ولهذا فان مصيره الفشل [٦] .

وراحت الصحافة المصرية تهاجم الاتحاد العربي ووصفته بأنه من صنع الولايات المتحدة وأن اسرائيل تعهدت بعدم مهاجمته [٧] .

الا ان عمر الاتحاد لم يدم طويلا ، فبعد اشهر قليلة قام انقلاب عسكري في العراق [٨] ولم يكن عبد الناصر يخلو من المسؤولية في هذا الانقلاب حيث رحبت الجمهورية العربية

---

[١] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

[٢] المصدر السابق ، ص١٤٤ .

[٣] محمد حسنين هيكل ، ما الذي جرى في سوريا ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ ، ص ٤٨ .

[٤] سعد أبو دية ، (١٩٨٣م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

[٥] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

[٦] جمال عبد الناصر ، قال الرئيس ، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر ، القاهرة ، مطبعة دار الهلال ، د . ت ، ص ٣٢٩ .

[٧] عبد السلام عبد الرحمن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥١.

[٨] بدر صبيتان الماضي، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتحدة بانقلاب العراق وسارعت للاعتراف به ، مما دفع الاردن الذي كان يعتبر الاتحاد مـــا زال قائما الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، واغلاق سفارتها في عمان في ٢٠ تمـــوز ١٩٥٨ [١] .

وعلى اثر استمرار حملات التحريض المصرية ضد الاردن توجهت الحكومة الأردنيـــة الى الامم المتحدة في ٨ آب ١٩٥٨ للشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة والتـــي اصـــدرت قرارا بان تتعهد الجمهورية العربية المتحدة بوقف حملاتها الدعائية والعدائية ضد الاردن [٢] .

بقيت العلاقات بين الاردن ومصر مقطوعة حتى ٣١ تموز ١٩٥٩ [٣] ، عندما بـــادرت مصر بتحسين علاقاتها مع الاردن بعد ان ساءت علاقات عبد الناصر مع العراق ، حيث حاول عبد الناصر ان يحاصر العراق وتوجهات عبد الكريم قاسم المعادية له [٤] .

وبعد انتهاء الوحدة المصرية السورية في ٢٨ / ايلول ١٩٦١ اعترف الاردن رســـميا بسورية مما أدى الى تأزم الامور بين الاردن ومصر [٥] والى قيام مصـــر بقطـــع العلاقـــات الدبلوماسية مع الاردن في ١ / تشرين اول / ١٩٦١ [٦] ، وقد ازداد التوتر بين البلدين على اثر انقلاب السلال في اليمن حيث وقفت الاردن الى جانب الإمام البدر بينما وقفت مصر الى جانب الانقلابين ومساعدتهم عسكريا [٧] .

يمكننا القول بان الحرب الباردة كانت العنوان الرئيسي لهذه المرحلة من عمر العلاقـات الاردنية المصرية ، وعن ذلك يقول الملك حسين : " ... حين أعود ببصري الى الـــوراء أرى ان العام ١٩٥٨ كان ذروة ثلاث سنوات تعرض فيها الاردن الى حرب لا هوادة فيها ، دعائية ، وتخريبية ، وتسلل عملاء تتحكم فيهم الشيوعية من البلاد العربية الشقيقة " [٨] .

---

[١] الماضي وموسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩٢ .

[٢] محمد سليم الزبون ، التمثيل الدبلوماسي الأردني (١٩٥٣ – ١٩٩٨) ، رسالة ماجســـتير غـــير منشـــورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٥ .

[٣] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٣ .

[٤] أنتوني ناتنج ، ناصر ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة مدبولـــي ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠٥ .

[٥] فيصل عودة الرفوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

[٦] محمد سليم الزبون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ .

[٧] أنتوني ناتنج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٩ .

[٨] الحسين بن طلال ، ليس سهلا أن تكون ملكا " سيرة ذاتية "، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الأولى ، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ . (وسوف يشار إلـــى هـــذا الكتـــاب لاحقـــا بـــ (الحسين بن طلال ، (١٩٩٩م) ، مصدر سبق ذكره) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤتمر القمة العربي الاول ١٩٦٤ والعلاقات الاردنية المصرية :-

شهدت نهاية العام ١٩٦٣ – وفي ذروة النزاعات والخصومات العربية – انفراجا مفاجئا حين عادت القيادة المصرية لاستخدام العمل العربي الجماعي كوسيلة تحذر من خلالها من نتائج تدهور الوضع العربي العام وقد حققت القاهرة غرضها حين شرحت خطورة التشرذم العربي في مؤتمر القمة العربي الاول [١] في كانون الثاني ١٩٦٤ والذي دعا الى النظر في القضية الفلسطينية وبخاصة اعمال التحويل [٢] الاسرائيلية لروافد نهر الاردن [٣] .

وقد قرر المؤتمر اتخاذ اجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيوني تجمع بين الاجراءات الفنية واخرى ميدانية ودفاعية وكذلك في مجال تنظيم الشعب الفلسطيني وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، كما قررت القمة تشكيل قيادة موحدة للجيوش العربية تعبيرا عن نية العرب منع اسرائيل من التدخل المسلح لعرقلة المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الاردن [٤] .

اثر القمة على العلاقات الاردنية المصرية :-

كان الملك حسين في تلك الفترة يخشى على الاردن ان يعاني من عزلة خطيرة عن العالم العربي ، وما سينجم عن ذلك من ضغوط خارجية ، لذلك بدا بانتهاج سياسة وقائية مع الانظمة العربية ولا سيما مصر .

وعن هذا يقول الملك حسين :" ابدلت رئيس وزرائي وصفي التل الذي كانت القاهرة قليلة الميل اليه بسمير الرفاعي في آذار ١٩٦٣ " [٥] .

كان الاردن اول دولة عربية استجاب لدعوة عبد الناصر في عقد القمة ، وقد حاول الملك استرضاء عبد الناصر فوافق على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، ووضع الجيوش العربية تحت القيادة المصرية ، واعترف بالاتحاد السوفيتي في شباط ١٩٦٤ ثم اعترف باليمن في تموز من العام نفسه ، واتبع سياسة عدم الانحياز [٦] .

---

[١] الأولى هي قمة أنشاص التي دعا إليها الملك فاروق عام ١٩٤٦ ، أما القمة الثانية فهي قمة بيروت عام ١٩٥٦ ، والتي هدفت لمناقشة العدوان الثلاثي على مصر .

[٢] استغلت اسرائيل التدهور المتصاعد في العلاقات العربية العربية ، وأعلنت نهاية عام ١٩٦٣ انتهاءها من استكمال المرحلة الأولى من مشروع تحويل مياه نهر الأردن دون النظر لحقوق الدول العربية .

[٣] أحمد طربين ، المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٢٥ ، تموز ١٩٨٩ ، ص ص ٧٣ – ٧٤ .

[٤] طه المجذوب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨ .

[٥] الحسين بن طلال ، (١٩٨٧م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

[٦] سعد أبو دية ، (١٩٨٣م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كان من اولى ثمار هذه القمة عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان التي كانت قطعتها القاهرة منذ تشرين الاول ١٩٦١ على اثر اعتراف الاردن بالانفصال السوري [١] ، ويذكر ان هذه القمة كانت الفرصة الاولى لعقد اول اجتماع بين الملك حسين وعبد الناصر منذ عام ١٩٥٧ [٢] .

وتكمن اهمية المؤتمر بالنسبة للاردن في عودة علاقاته الدبلوماسية مع مصر حيث تطلع الملك حسين بعد المؤتمر الى علاقات خاصة مع مصر ، تقوم على أسس من الاحترام المتبادل والصدق في التوجه القومي وان تطفي الاهداف القومية على كل غاية قطرية .

أثر الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٦٧ [٣] على العلاقات الاردنية المصرية :-

شهدت العلاقات الاردنية المصرية خلال السنوات التي تلت قمة ١٩٦٤ نوعا من الاستقرار والهدوء ، الا أنه وفي عام ١٩٦٦ تردت العلاقات مجددا بين البلدين عندما قام الملك فيصل ملك السعودية بزيارة للاردن في حملة للترويج لعقد مؤتمر اسلامي عالمي ، فقد ساورت مصر الشكوك حول هذا المؤتمر ، فرافق الزيارة حملات دعائية مصرية ضد الاردن والسعودية ، وزاد من سوء الوضع وقوف عبد الناصر الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في خلافاتها مع الاردن [٤] .

اثر الحرب على العلاقات بين البلدين :-

كانت جميع المؤشرات تدل على ان المواجهة العربية مع اسرائيل قريبة لا محال ، الامر الذي دفع الحكومة الاردنية الى فتح باب التطوع العسكري في الجيش لكل من هم دون سن الاربعين عاما [٥] .

وفي اليوم ذاته كان عبد الناصر يقول :" ... ، لقد باتت استعداداتنا كاملة ، ونحن الان مهيئون لمواجهة اسرائيل ، ... " ، سوف نقرر نحن وليس هم زمان المعركة ومكانها " [٦] .

---

[١] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٨ .

[٢] بدر صيتان الماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

[٣] لا يتسع المجال لدراسة الحرب ومجرياتها ونتائجها ، وسنحاول دراستها بقدر ما يتعلق ذلك بالعلاقات الأردنية المصرية ، لمزيد من التفاصيل ، راجع : اللواء صادق الشرع ، حروبنا مع إسرائيل (١٩٤٧ – ١٩٧٣) ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ .

[٤] سليمان الموسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨ – ١٩٩٥) ، الطبعة الثانية، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٩٦، ص١٠١. (وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره).

[٥] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٣ .

[٦] مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، الطبعة الأولى ، بيروت ، الإنترناشونال سنتر للنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قام الاردن انسجاما مع هذا الوضع بوقف حملات الاذاعة ضد مصر وأرسل مندوبا الى القاهرة ، ثم طلب الملك السفير المصري في عمان وأبلغه رغبته في مقابلة الرئيس عبد الناصر ، فرد عبد الناصر بالترحيب بالزيارة فقام الملك في ٣٠ ايار ١٩٦٧ بزيارة مصر وفي نفس اليوم وقع الاردن ومصر اتفاقية الدفاع المشترك [١] .

بدأت الحرب فجأة يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ عندما شنت اسرائيل عدوانها المخطط له مسبقا على الدول العربية ، حيث دمرت الطائرات الإسرائيلية سلاح الجو المصري في اقل من ثلاث ساعات [٢] .

تعرضت الأمة العربية خلال هذه الحرب الى هزيمة مدوية نتج عنها احتلال اسرائيل لمزيد من الاراضي العربية فقد احتلت ساحل غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء [٣] .

وفي الفترة التي تلت الحرب كان التعاون بين مصر والأردن من أهم سمات العمل السياسي العربي ، حيث قام الملك حسين بزيارة القاهرة آواخر حزيران ١٩٦٧ ، واتفق الزعيمان على أن العمل الدبلوماسي هو السبيل الوحيد لاستعادة الاراضي المحتلة ، وقد منح الرئيس المصري الملك حسين حق التحدث باسم العرب (وباسمه بالذات) في المحافل الدولية [٤] .

وفي هذا المقام يقول الملك حسين مخاطبا الامريكيين في نادي الصحافة في واشنطن في ١٠ نيسان ١٩٦٩ :" لقد خولني (ويقصد الرئيس عبد الناصر) هذه الصلاحية قبل ثلاثة اسابيع لاتحدث اليكم نيابة عنه ، أنه لا يريد الحرب " [٥] .

وهكذا ادت الحرب الى تغيرات جذرية على السياسة الخارجية للاردن ومصر ، فبعد الحرب اصبحت اسرائيل هي العدو الرئيسي لمصر ونادرا ما نظر عبد الناصر في هذه الفترة الى أي نظام عربي كنظام معاد ، كما ادت الحرب الى اضعاف القدرات السياسية والعسكرية المصرية وبالتالي اضعفت الدور القيادي المصري في النظام العربي [٦] .

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٥ – ١٥٢ .

[٢] عبد المنعم حمزة محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠.

[٣] جواد الحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٤.

[٤] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢٩ – ٢٣٠ ، ص ٢٩٤.

[٥] سعد أبو دية ، البيئة النفسية واثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٨٣ ، ص ٦٨. (وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (سعد أبو دية ، البيئة النفسية ، (١٩٨٣م) ، مصدر سبق ذكره) .

[٦] علي الدين هلال ، دراسات في السياسة الخارجية المصرية ، الطبعة لأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا ان بـــروز حـــركة المقاومـــة الفلســـطينية في الأردن وانحرافها عن الخط القومي والوطـــني الذي قامت من أجله ، جعلت العلاقات الأردنية المصرية تعود تدريجياً إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ من علاقات متوترة واتهامات متبادلة بين الطرفين .

ففـــي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ شجع الأردن مصر بشأن الخطوات الكبيرة التي قامت بهـــا مـــن أجل الحل السلمي للقضية الفلسطينية والوصول إلى تسوية سياسية عن طريق الأمم المتحدة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ [١].

لقـــد كـــان القـــبول الأردني المصري لمشروع روجرز [٢] القاضي بإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية قاعدة لعلاقات أردنية مصرية طيبة .

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرت مقترحات روجرز ما هي إلا تصفية للقضية الفلســـطينية والعمل الفدائي ، لذلك تميزت ردة الفعل بالعنف مما أدى إلى المواجهة بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠ [٣].

حاول عبد الناصر الحد من الكارثة بفرض وساطته بين الطرفين فعقد مؤتمر قمة ضيق فـــي القاهرة منذ ٢٣ أيلول ١٩٧٠ ، وفي ٢٦ أيلول قبل الملك حسين وياسر عرفات الحضور إلى القاهرة ، حيث نجح عبد الناصر في ٢٧ أيلول يسانده الملك فيصل ملك السعودية في فرض حل وسط بين الطرفين حيث تم وقف القتال بين الجانبين [٤].

بعـــد يـــوم واحـــد من نجاح عبد الناصر في فرض الحل الوسط بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد توديعه لضيوفه في مطار القاهرة ، فارقت روحه الحياة ، وكان ذلك في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ .

خاتمة : -

لعبت حرب ١٩٦٧ دوراً أساسياً في عودة العلاقات الأردنية المصرية إلى صفائها فقد وقف البلدان جنباً إلى جنب في هذه الحرب التي لم تكن ظروفها مواتية لانتصار العرب فيها .

لقـــد كـــان الأردن يتجه بعلاقاته مع مصر خلال هذه الفترة اتجاهاً تصالحياً تتطلع من خلالـــه إلى بناء موقفٍ تحالفيّ مما أحدث تغييراً جوهرياً في السياسة المصرية تجاه الأردن ، الـــتي كـــانت تعـــاني من الضغط المصري على صانع القرار في الأردن مما ساهم في تهدئة الشـــارع السياســـي الأردنـــي الذي كان يشكل ضاغطاً مهماً بمساعدة مصر على سلوك صانع القرار السياسي في الأردن .

---

[١] بدر صيتان الماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .

[٢] طـــرح وزيـــر الخارجية الأمريكي وليم روجرز في ٢٣ / ٧ / ١٩٧٠ مشروعاً يتضمن حلاً سلمياً لأزمة الشرق الأوسط .

[٣] باربارا فيكتور ، حنان عشراوي السيرة والمسيرة ، ترجمة مصطفى الرز، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٠م ، ص ١٠٣ .

[٤] هنري لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

العلاقات الأردنية المصرية

١٩٧٠-١٩٨١

مقدمة :-

مرت العلاقات الأردنية المصرية خلال العقد السابع من القرن العشرين بمرحلة تعد من أخطر مراحل العلاقات العربية المصرية، و لعل ذلك ناتج عن قيام مصر بالاتجاه نحو الحل المنفرد مع إسرائيل، الأمر الذي أحدث شرخا في النظام الإقليمي العربي حيث عقد مؤتمر القمة العربي عام ١٩٧٨ في بغداد نتج عنه قيام الدول العربية بمقاطعة مصر و طردها من جامعة الدول العربية.

وسيحاول هذا الفصل تتبع خط سير العلاقات الأردنية المصرية من خلال دراسة أهم حدثين أثرا في العلاقات العربية العربية في السبعينات و هما حرب ١٩٧٣ و إتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية (كامب ديفيد)١٩٧٩.

العلاقات الأردنية المصرية قبل حرب ١٩٧٣ :-

في محاولة منه لإعادة ترتيب البيت الأردني – الفلسطيني طرح الملك حسين في ١٥/ آذار / ١٩٧٢ مشروع (المملكة العربية المتحدة) [١] في اجتماع كبير عقد في الديوان الملكي حضره ٤٠٠ شخصية من أعيان البلاد و قادة الرأي [٢] .

قوبل هذا المشروع بمعارضة واسعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية و مصر و التي أعلنت على لسان رئيسها أنور السادات في نيسان ١٩٧٢ عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن [٣] و مهما يكن من أمر فإن الأردن و أمام المعارضة الذي وجدها مشروع المملكة المتحدة وجد نفسه مضطرا إلى طي صفحة المشروع.

---

[١] يهدف هذا المشروع إلى إقامة إتحاد فيدرالي بين الضفتين الشرقية والغربية بدلا عن الوحدة وذلك من أجل التأكيد على الهوية الفلسطينية .

[٢] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٨٥ – ٣٨٦ .

[٣] أحمد أبو الحسن حلبي ، إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ٧٩ ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تعرض الأردن نتيجة لطرحه هذا المشروع لضغوط عربية كبيرة فبالإضافة إلى أن ليبيا و الكويت قطعتا المعونة عنه فإن سوريا أغلقت حدودها و أجواءها في وجهه و قد وضعت هذه الإجراءات الأردن في شبه عزلة عن العالم العربي و الخارجي مما الحق خسائر جسيمة بالاقتصاد الأردني، و لم يقف الأمر عند هذا الحد بل جرت محاولات إرهابية ضد الشخصيات و المؤسسات الأردنية [١].

حرب ١٩٧٣ و أثرها على العلاقات الأردنية المصرية:-

أدت حالة اللاحرب و اللاسلم التي عانت منها الأمة العربية في أوائل السبعينات إلى إستنزاف تدريجي لموارد مصر، الأمر الذي دفع الرئيس المصري أنور السادات بمشاركة الرئيس السوري حافظ الأسد إلى الشعور بضرورة اتخاذ مبادرة عسكرية لإحياء أزمة الشرق الأوسط و إرغام الدول الكبرى على وضعها على جدول أعمالها [٢] .

بدأت الاتصالات بين الرئيسين المصري و السوري أواخر عام ١٩٧٢ إذ ظهرت بوادر الاستعداد لذلك التوجه عندما أعلنت سوريا عن فتح حدودها مع الأردن في ١ / كانون أول ١٩٧٢ [٣] بعد أن أغلقتها لمدة ستة عشر شهرا بسبب المواجهات بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٠ [٤] ، حيث وقفت سوريا عندها إلى جانب الفصائل الفلسطينية.

مصر من جانبها قامت بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن و ذلك على أثر القمة التي عقدت في القاهرة في العاشر من أيلول عام ١٩٧٣ [٥] ، حيث أن متطلبات المواجهة العسكرية مع إسرائيل قد أملت على البلدين إنهاء خلافاتهم مع الأردن .

شنت مصر و سوريا في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ هجوما عسكريا على القوات الإسرائيلية في سيناء و الجولان ، و انطلاقا من الدور القومي الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية فقد أمر الملك حسين تشكيلة من خيرة القوات الأردنية بالتوجه إلى الأراضي السورية للمشاركة في الحرب [٦].

---

[١] سليمان الموسى ، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (١٩٦٧ – ١٩٩٥) ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٨م ، ص ص ١١٨ – ١٢٠ .(وسوف يشار إلى هذا الكتاب لاحقا بـ (موسى (١٩٩٨م) ، مصدر سبق ذكره) .

[٢] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

[٣] موسى ، (١٩٩٨م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .

[٤] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩١ .

[٥] أحمد أبو الحسن حلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥ .

[٦] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إستغل العرب عنصر المفاجأة و حققوا إنتصارات باهرة في الأيام الأولى، لكن الإسرائيليين تغلبوا على عنصر المفاجأة وأرغموا القوات السورية على التراجع، و إخترقوا الجيش الثاني و الثالث على الجبهة المصرية، هذه التطورات أثارت إهتماما عالميا فقام الاتحاد السوفيتي بدعم سوريا و مصر بالسلاح . في حين بادرت الولايات المتحدة بدعم إسرائيل، رافق ذلك نشاط سياسي مكثف من قبل الدولتين العظميين إنتهى في ٢١ تشرين الأول بإصدار مجلس الأمن قراره الشهير رقم (٣٣٨) و هكذا توقف القتال بالفعل في ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣ [١].

وكان من نتائج هذه الحرب أنها فتحت الباب من جديد للمساعي السلمية لتحقيق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، و هو ما كان يطمح إليه السادات و على ضوء هذه المعطيات طرحت مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية و تمثيل الفلسطينيين في ٢٨ / تشرين الأول / ١٩٧٤ عندما عقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، حيث إتخذت القمة قرارا بإعتبار (منظمة التحرير الفلسطينية) الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني [٢].

و يذكر أن هذه القمة قد سبقها في ٢١ أيلول ١٩٧٤ قمة ثلاثية مصرية سورية فلسطينية أصدرت بيانا مشتركا أعترف فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . [٣]

و يفسر حماس السادات لإصدار قرار مؤتمر الرباط الشهير هو أن السادات و بعد الفصل بين القوات المصرية و الإسرائيلية كان عليه أن يتحمل جزءا من تبعات القضية الفلسطينية، و بما أن السادات لم يكن يفكر بالحل الشامل لأن ذلك سيحرمه من إستعادة سيناء، لا سيما و أن مصر مرتبطة أخلاقيا بحل شامل لأن الأردن كان قد دخل حرب ١٩٦٧ إلى جانب مصر و خسر الضفة الغربية نتيجة تلك الحرب، و قبل بقرار ٢٤٢ إلى جانب مصر أيضا، و حتى يخرج السادات من هذا المأزق فكر بأنه إذا إنتقلت المسؤولية على الضفة الغربية من الأردن إلى منظمة التحرير فإن إخلاله بتعهده لها أسهل بكثير مما لو كان الأردن مسؤولا عنها . [٤]

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٢٣ – ١٢٥ .

[٢] مديحة المدفعي ، الأردن وحرب السلام ، ترجمة رشيد أبو غيدا ، الطبعة الأولى ، عمان ، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ ، ص ٤١ .

[٣] فؤاد فائق سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

[٤] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كان قرار قمة الرباط بمثابة تحجيم للدور الأردني في مسألة تمثيل الفلسطينيين و هي حالة قطعت إستمرارية إعتبار الأردن المسؤول المباشر عن القضية الفلسطينية أمام الدول التي تحتفظ بصلات بالقضية الفلسطينية.

كانت أحداث ١٩٧٠ (أيلول الأسود) قد أثرت في العلاقات الأردنية العربية و الأردنية المصرية كثيرا إلى درجة أصبح يشعر معها الأردن بالعزلة في الوطن العربي إلا أن بوادر تحسن في هذه العلاقات و لا سيما العلاقات الأردنية منذ أيلول ١٩٧٣ ثم بعد مشاركة القوات الأردنية في حرب تشرين الأول ١٩٧٣، و هنا يجب أن لا نغفل أن وصول السادات [١] للسلطة في مصر لعب دورا في تحسين العلاقات في تلك الفترة ذلك أنه كان يختلف في توجهاته و شعبيته و تأثيره في الوطن العربي عن سلفه جمال عبد الناصر .

و قد ساهم في إنفراج العلاقات بين الأردن و الدول العربية في تلك الفترة موافقته على قرار قمة الرباط ، بإعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني على الرغم من إقتناعه أن الإجماع العربي لم يكن على صواب .

وفي هذا المقام يقول الملك حسين في رده على سؤال لصحيفة الغارديان البريطانية في أواخر كانون الأول ١٩٧٤: " إن الضفة الشرقية ليست منطقة فارغة، إن لها شعبها ، إنها قريبا جدا من فلسطين و الفلسطينيين و لن يكون من السهولة رؤية الضفة الشرقية قد إبتلعت في ما يصفه الناس بأنه فلسطين البديلة " . [٢]

إتفاقية كامب ديفيد و أثرها على العلاقات الأردنية المصرية

يطلق الكثيرون على حرب تشرين الأول ١٩٧٣ إسم (حرب التحريك لا التحرير)، ذلك أن السادات كان يطمح من خلال هذه الحرب إلى إعادة قضية الشرق الأوسط إلى بؤرة إهتمام الدولتين العظميين آنذاك .

وهذا ما يؤكده موقف السادات قبل الحرب و بعده فقبل الحرب أعلن السادات قبوله بمبادرة (روجرز) التي كانت ما تزال قائمة عندما تسلم السلطة، ثم أعلن هو نفسه عن مبادرة للسلام، و هو بذلك يعد أول رئيس عربي يعلن عن إستعداده إبرام إتفاقية سلام مع إسرائيل [٣].

---

[١] قام الملك حسين بزيارة لمصر عام ١٩٧٤ ، وفي أيار ١٩٧٥ قام الرئيس السادات بزيارة الأردن ، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس دولة مصري للأردن .

[٢] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٤ .

[٣] أنور السادات ، البحث عن الذات (قصة حياتي) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨٧ - ٢٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ و في ذروة النصر المصري في حـــرب أكتوبر أعلن السادات أنه على استعداد للمشاركة في مؤتمر للســـلام يعـــالج قضيـــة الشـــرق الأوسط [١].

زيارة السادات للقدس:-

بدأت بوادر التوتر في العلاقات الأردنية المصرية بالظهور بعد قيام مصر بتوقيع إتفاقية فصل القوات مع إسرائيل عام ١٩٧٥ [٢]. حيث إتسمت العلاقات بين البلدين بـــالجمود خـــلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧ عندها لجأ الأردن إلى التنسيق مع ســـوريا فـــي المجـــالين السياسي و الإقتصادي[٣] .

يمكن لنا القول بأن العام ١٩٧٧ قد شكل بداية مرحلة جديدة [٤] في ســـلوك السياســـة الخارجية المصرية إتجاه قضية الشرق الأوسط، فقد جاء هذا العام لينذر بحدوث توتر شديد فـــي العلاقات العربية المصرية، عندما قام الرئيس المصري أنور السادات و بصورة مفاجئة بزيـــارة لإسرائيل [٥] في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، إلا أن رد الفعل الأردني إتسم بأنه أكثر حذرا و أقل إدانة من ردود فعل الدول العربية الأخرى .

إذ أعلن الملك حسين أن زيارة السادات لإسرائيل مبادرة شجاعة حطمت الحواجز التـــي كانت تعوق التسوية العادلة و السلام في الشرق الأوسط، و كان الإنتقاد الوحيد الـــذي وجهـــه الملك للسادات يتعلق بفشله في التنسيق مع رفقائه العرب [٦].

كما شجبت الحكومة الأردنية في بيان لها القيام بخطوة منفردة على هذا المســـتوى، و دعت الدول العربية إلى معالجة الأمر بروية و عدم توسيع شقة الخلاف [٧].

---

[١] عصمت عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

[٢] جاءت هذه الاتفاقيات على أثر مؤتمر جنيف للسلام الذي عقد نهاية عام ١٩٧٣ بحضور وزيري خارجيـــة الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، وكورت فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة ، وشارك به وفود مثلت الأردن ومصر وإسرائيل ، إلا أن المؤتمر إنفض دون أن يحقق نتائج مهمة سوى تـــأليف لجنـــة عســـكرية مصريـــة إسرائيلية وضعت إتفاقيات فصل القوات .

[٣] محمد سليم الزبون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

[٤] يمكن لنا تقسيم فترة حكم السادات إلى ثلاثة مراحل ،الأولى إنتقالية من عـــام ١٩٧٠ إلـــى عـــام ١٩٧٣ ، والثانية بدأت من حرب ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ ، امتلك خلالها السادات الشرعية ، والثالثة من عـــام ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ ، وهي مرحلة كامب ديفيد .

[٥] للإطلاع على خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي ، راجع : أنور السادات ، البحـــث عـــن الـــذات ، ص ص ٣٥٨ – ٣٦١ .

[6] Clinton Bailey , Jordan's Palestinian Chaenges 1948 – 1983 , A Political History , London , West – View Press , 1984 , P . P 93 – 95 .

[٧] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد رفض الأردن حضور الإجتماع الذي دعا إليه السادات في القاهرة كانون الأول ١٩٧٧ كما رفضت سوريا و منظمة التحرير حضور الإجتماع الذي كان يهدف لبحث عملية السلام، و على أثر ذلك بدأت المباحثات الثنائية بين مصر و إسرائيل [١]. و التي أدت إلى قيام الرئيس كارتر بدعوة السادات و بيغن لإجراء مباحثات ثلاثية أمريكية مصرية إسرائيلية لمدة إسبوعين من ٥ – ١٧ أيلول ١٩٧٨ أسفرت عن توقيع وثيقتين الأولى تتعلق بإطار السلام في الشرق الأوسط و جاء فيها أن على مصر و إسرائيل و الأردن و ممثلي الشعب الفلسطيني أن يدخلوا في مفاوضات لحل المشكلة بين مصر و إسرائيل لعقد معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر و دعوة الأردن و سوريا و لبنان إلى التفاوض و عقد معاهدات سلام مماثلة [٢] .

وعلى الرغم من الضغوط التي فرضت على الأردن إلا أن الملك حسين رفض إتفاقية كامب ديفيد و رفض الإشتراك بها،[٣] وهذا ما أكده الملك في إجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه في ١٩ أيلول ١٩٧٨ و الذي يمثل تأكيدا على ثوابت الإستراتيجية الأردنية للسلام [٤] .

إن الأردن و هو يرفض إتفاقية كامب ديفيد كان يعلم أنها ستعمل على تحييد مصر مما يؤدي إلى تحول في الميزان الإستراتيجي لمصلحة إسرائيل [٥] .

و قد سعى الملك حسين إلى الحفاظ على وحدة الصف العربي حيث قام بزيارة مصر مرتين أواخر عام ١٩٧٨ بهدف تنسيق مواقف دول المواجهة [٦] . إلا أن هذه الإتصالات لم تستمر بسبب قرار المقاطعة الجماعية الذي إتخذه مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد في ٢ – ٥ / تشرين الثاني ١٩٧٨، فقد أصدر سلسلة من القرارات بحق مصر منها قطع العلاقات الدبلوماسية معها و تعليق عضويتها في الجامعة العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي و حركة عدم الإنحياز، و إيقاف جميع صور الدعم المالي لها، و أخيرا نقل مركز الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس [٧].

---

(١) أحمد عبد الرحيم الخلايلة ، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، عمان ، المطابع العسكرية ، ١٩٩٨ ، ص ص ٥٩٩ – ٦٠٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٦٠٠ – ٦٠١ .

(٣) نهار علي الوخيان ، مواقف جلالة الملك حسين بن طلال، الطبعة الثانية ، عمان ، د . ن ، ١٩٩٦، ص ٤٠ .

(٤) موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٧ .

(٥) الحسن بن طلال ، السعي نحو السلام (سياسة الوسطية في الشرق العربي) ، عمان ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، ١٩٨٥ ، ص١٢٩ .

(٦) أحمد أبو الحسن حلبي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ .

(٧) محمد سليم الزبون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و إنسجاما مع توجهات المؤتمر قامت الحكومة الأردنية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر[١] ، و كان المؤتمر قد قرر تقديم مساعدة مالية سنوية للأردن حتى لا يتأثر بتوجهات السياسة المصرية [٢].

و مهما يكن من أمر فإن السادات لم يأبه بكل ما سبق و إستمر في السير بسياسته إلى أن وقع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في واشنطن بتاريخ ٢٦ / آذار /١٩٧٩ . بحضور الرئيس الأمريكي كارتر [٣].

لقد كان لصدور قرارات قمة بغداد و معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الأثر الكبير على النظام العربي الذي بدأ يتداعى و تعرض لعوامل الإنهيار خلال السنوات التالية .

وفي الفترة التي تلت توقيع السادات على معاهدة السلام مع إسرائيل تنامى داخل مصر تيار معارض لتوجهاته السياسية، هذا التيار وجد في وضع حد لحياة الرئيس المصري طريقة للتعبير عن رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل، كان ذلك في ٦ تشرين الأول ١٩٨١ أثناء العرض العسكري الذي يقام سنويا في مصر في ذكرى حرب ١٩٧٣ [٤].

خاتمة:-

تناول الباحث في هذا الفصل العلاقات الأردنية المصرية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، و هي الفترة التي دانت السلطة فيها إلى الرئيس أنور السادات في مصر الذي تولى الحكم على أثر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد ساهمت قضية الشرق الأوسط و تبعاتها في التأثير على السياسة الخارجية لكلا البلدين و بالتالي أثرت في طبيعة العلاقات التي تحكم البلدين، ففي الوقت الذي إنتهجت فيه السياسة الخارجية المصرية خطا منفصلا عن الأمة العربية في توجهاتها نحو الحل السلمي، لاحظنا كيف رفض الأردن الحل المنفرد مع إسرائيل – بتأثير ديموغرافي داخلي و عربي خارجي – رغم الضغوط التي تعرض لها، و هو الأمر الذي أدى عام ١٩٧٩ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين انسجاما مع قرارات قمة بغداد .

وليأتي مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس عام ١٩٧٩ ، ويثبت قرارات قمة ، ويدين إتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل .

---

[١] جميع الدول العربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر باستثناء السودان ، عمان ، الصومال .

[2] Clinton Bailey , Op : Cit , P . P . 95 – 97 .

[٣] عبد المنعم حمزة محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

[٤] المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة الباب الأول : -

من خلال قراءة تلك المرحلة من عمر العلاقات الأردنية المصرية ، يمكن القول بـــأن هذه العلاقات لم تعرف الثبات أو الإستقرار ، حيث كانت تنتقل من مرحلة القطيعة (١٩٥٨) ، إلى مرحلة التواصل الحذر (١٩٥٩) إلى القطيعة مرة أخرى (١٩٦١) ، ومن ثم العودة إلى مرحلة التواصل المشوب بالحذر ، والتي استمرت بين البلدين من عام (١٩٦٤) إلى ما قبـل حرب (١٩٦٧) ، حيث بدأت بعد ذلك مرحلة تصالحية تحالفية بين البلدين مبنية على الثقـــة المتبادلة بين الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر ، إلا أن هذه الفترة لم تستمر أكثر مـــن ثلاث سنوات ، حيث أصيبت العلاقات الأردنية المصرية بنوع من الفتور على إثـــر الصـــدام المسلح الذي حدث بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية عام ١٩٧٠ ، حيث كان الرئيـــس المصري أكثر تعاطف مع الجانب الفلسطيني . هذا الأمر أنتهى عام ١٩٧٢ بقطـــع العلاقـات الدبلوماسية بين البلدين على إثر طرح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحـــدة كصيغـــة لإعادة ترتيب البيت الأردني الفلسطيني .

إلا أن ظروف المنطقة ومتطلبات المواجهة العسكرية مع إسرائيل قد أملت على مصـــر وإلى جانبها سوريا إلى إنهاء خلافاتهم مع الأردن قبل أقل من شهر على قيامهما بشن هجومهما على القوات الإسرائيلية في سيناء في ٦ / تشرين الأول / ١٩٧٣ .

وبعد إنتهاء حرب ١٩٧٣ بدأت توجهات الرئيس المصري أنور السادات نحـــو الحـــل السلمي تتضح شيئا فشيئا إلى أن توجها بتوقيع إتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل عندها قامت الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في قمة بغداد المنعقـــدة عـــام ١٩٧٨ ، والتي اكدت قرارها من خلال قمة تونس ١٩٧٣ .

وإنسجاما مع توجهات قمتي بغداد وتونس قام الأردن بقطع علاقاته الدبلوماســـية مـــع مصر والتي استمرت على هذا النحو حتى الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٨٤ ، عندهـــا أعلن الأردن عن إعادة علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع مصر .

مما سبق نلاحظ بأن العلاقات الدبلوماسية الأردنية المصرية قد قطعت أربـــع مـــرات خلال هذه المرحلة من عمر العلاقات بين البلدين ، كان الأردن المبادر بقطعها عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٨ ، بينما قطعت مصر علاقاتها مع الأردن عامي ١٩٦١ و ١٩٧١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الثاني
العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨١ – ١٩٨٤

الفصل الاول
متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية

الفصل الثاني
العلاقات الأردنية المصرية
١٩٨١ – ١٩٨٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الثاني

العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨١ – ١٩٨٤م

تمهيد : –

سيعمد الباحث من خلال فصلين مستقلين في الباب الثاني إلى دراسة متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية ، وهذا ما سيتناوله الفصل الأول ، ذلك أن هذه المتغيرات تلعب دوراً هاماً في صنع السياستين الداخلية والخارجية لكل دولة [١] ، فالدولة تتحرك داخل إطار مجموعة من الضوابط المختلفة ، ولعل من أهم تلك الضوابط ، الإمكانات المادية لتلك الدولة ، فهذه الامكانات هي التي تعطي للدولة ملامح قوتها أو ضعفها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية [٢] .

أما الفصل الثاني من هذا الباب فإنه سيتناول مرحلة ١٩٨١ – ١٩٨٤ ، وهي المرحلة التي تسلم خلالها الرئيس المصري حسني مبارك السلطة في مصر وحتى قيام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر في أيلول ١٩٨٤م . وذلك من خلال دراسة مرحلة ما بعد " كامب ديفيد " في العلاقات الأردنية المصرية ودراسة الموقف الأردني من متغير العلاقات المصرية والإسرائيلية ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على حركة صانعي القرار السياسي الخارجي في كلا البلدين تجاه بعضهما البعض ، وإبراز التقارب الأردني المصري في فترة ما قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة .

والعلاقات الأردنية المصرية في هذه الفترة تمثل إنطلاق مرحلة جديدة من عمرها نظراً للتحول الذي حدث على المسرح السياسي المصري بخروج الرئيس السادات منه ودخول الرئيس حسني مبارك ، والذي كان يسعى عندما تولى السلطة إلى المحافظة على إتفاقيات الصلح مع إسرائيل وفي الوقت ذاته إعادة علاقات مصر مع الدول العربية .

---

[١] بدر صيتان الماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤ .

[٢] فؤاد فائق سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول

متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية

مقدمة : -

السياسة الخارجية حركة متعددة ومتنوعة المتغيرات وذلك بالإضافة إلى كونها حركة هادفة ومستمرة ذات طابع ديمومي غائي [١] ، وقد اضحى متعارفا عليه أن هذه المتغيرات أصبحت في عالم اليوم تتبع في آن واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن إطاره ، ومن محيطها الخارجي الذي تنفذ ضمن حدوده [٢] .

وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية ومن ثم العلاقات الدولية هي الناتج الحقيقي لتفاعل العديد من المتغيرات في آن واحد ، كما أن هذه المتغيرات تتميز بسمة التأثير الدينامي بمعنى أن تأثيرها يختلف من حيث الزمان والمكان .

وبناء على ذلك يمكن تعريف تلك المتغيرات بالمسببات المؤثرة في إدراك صناع القرار ، والدافعة بهم إلى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها [٣].

" ويمكن القول أنه كلما تعددت المؤثرات وزادت في اثرها سلبا على على صانع القرار ، حد ذلك من حرية هامش حركته وقلل بدائله وقائمة خياراته والعكس بالعكس ، فكلما قل الأثر السلبي للعوامل البيئية وقل ضغط البيئة على صانع القرار السياسي الخارجي كانت حرية حركته أكبر وزاد ذلك من قائمة خياراته وبدائله المتاحة في إتخاذ القرارات السياسية الخارجية " [٤].

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[٢] مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤١ .

[٣] المصدر السابق ، ص ١٤١ .

[٤] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا الفصل سيعمد الباحث على تناول متغيرات السياسية الخارجية الأردنية والمصرية ، ومن ثم دراسة أثرها على العلاقات بينهما ، وذلك من خلال محاور ثلاثة هي كالتالي : -

أولا : المتغيرات المادية : ونقصد بها المتغير الجغرافي ، والمتغير الإقتصادي ، والمتغير العسكري .

ثانيا : المتغيرات المعنوية ، ونقصد بها المتغير الإجتماعي والمتغير الشخصي (القيادي) .

ثالثا : المتغير الخارجي ونقصد به كل المتغيرات الناشئة من البيئةالمحيطة للوحدة الدولية .

أولا : - المتغيرات المادية : -

أ - المتغير الجغرافي

إن مقولة تأثر سياسة الدول بأوضاعها الجغرافية مقولة قديمة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد [١] . ولا يكاد يختلف دارسو النظم السياسية على إعتبار المحيط الجغرافي احد المتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام السياسي [٢]. لذلك لا يمكن إنكار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الإستراتيجي لصانع القرار [٣]، ويبدو الأردن في مكانه منطقة عازلة بين فلسطين - كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني

---

[١] كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الطبعة الأولى ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص١٢٧ .

[٢] محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص١٢٨ .

[٣] مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستيطاني – وبين مراكز الثقل السكاني العربي المحيطة بمنطقة المشروع ، ومن جهة ثانية منطقة إيواء للمهاجرين بفعل تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين[١] .

وهذا الأمر ينعكس بالضرورة من خلال موقع الأردن وحدوده وكذلك مساحته وشكله حيث أن الأردن يمثل أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي وهو بحكم موقعه ذاك محاط بأربع دول إقليمية كبرى يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لا يتوافر أي منها للأردن .

كما أن الأردن يعد دولة شبه قارية لكونه يطل عبر منفذ مائي ضيق على خليج العقبة ، وبالتالي فقد فرض الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية وعلى صانع القرار توجها ثابتا في السياسة الإقليمية قوامه تبوء مركز التوازن في وسط القوى المحيطة ، ومن هنا امتازت السياسة الخارجية الأردنية بالإعتدال والتوازن وحتى الحذر على المستوى الإقليمي [٢] .

وإذا ما تعلق الأمر بحدود الأردن ، فهي لم تستند إلى أية أسس طبيعية أو بشرية ، فيما عدا الحدود الغربية ، بسبب عدم وجود موانع طبيعية تسوغ تلك الحدود المصطنعة بين الأردن وما يجاوره من دول عربية [٣]، ولكن تلك الحدود تجد تبريرها في أن نشوء دولة الأردن بحدودها الحالية جاء ضمن النتائج التي ترتبت على التفاعلات السياسية والإقليمية والدولية التي حدثت في بدايات هذا القرن (سايكس – بيكو وغيرها) [٤].

---

[١] عبد الله نقرش ، الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مجلة دراسات ، المجلد (٢١) ، العدد (٤) ، ١٩٩٤ ، ص٣٢٦ .

[٢] هيثم حسم حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .

[٣] فؤاد فائق سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

[٤] عبد الله نقرش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الناحية الاستراتيجية يعد مركز الأردن ضعيفا مقارنة بدول جواره ، ولقياس ذلك من الوجهة الاستراتيجية تؤخذ النسبة بين مجموع مساحات الدول المجاورة ومساحة الأردن ، وبالنسبة لعدد السكان تؤخذ النسبة بين مجموع عدد سكان الدول المجاورة ومجموع سكان الأردن وفي الحالتين كلما زاد الرقم الدال على هذه النسبة كلما كان مركز الدولة ضعيفا من الوجهة الاستراتيجية والعكس بالعكس [١] .

أما بالنسبة لمصر ، فهي لا تشذ عن قاعدة ارتباط السياسة بالجغرافيا ، وخاصة من خلال موقعها الذي جعلها على تماس مباشر بالمؤثرات العربية في قارة آسيا ، وكذلك بالقارة الإفريقية ، وهو ما جعل السياسة الخارجية المصرية فوق قومية وفوق إقليمية ... كما أن حدودها السياسية هي حدود هندسية أي أنها لا تتماشي مع ظواهر طبيعية واضحة مثل الجبال أو الأنهار أو غير ذلك [٢]. ويحد مصر من جميع حدودها ثلاث دول فقط ، إثنتان منها عربية بالإضافة إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج العقبة .

أما بالنسبة للمساحة فإن الدول تتباين في إحجامها ومساحاتها ويترتب على هذا التباين آثارا إيجابية وسلبية نسبية متعددة ، والسؤال المهم في هذا الأمر ؛ إلى إي حد يتوازى أو يتوزن حجم الدولة مع مواردها الجغرافية الطبيعية والبشرية ، ومن هنا لم تكن المساحة وحدها هي المعيار الوحيد لمدى نفوذ وقوة الدولة حيث ترتبط القيمة الفعلية للمساحة بعناصر عديدة من أهمها السكان بأعدادهم وثقافتهم وعلمهم وخبرتهم ، ومدى تناسبهم مع الموارد المتاحة ، إضافة إلى حجم هذه الموارد ومدة تنوعها وإستغلالها الاقتصادي [٣].

---

[١] محمد عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٧ ، ص٢٣٠ .

[٢] عيسى على إبراهيم ، جغرافيا مصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص١٣ .

[٣] محمد مرسي الحريري ، دراسات الجغرافيا السياسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، ص٢٦١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا ما تم إسقاط الواقع على النظرية في المساحة ، فإن الأردن يعتبر من الأقطار الصغيرة الحجم حيث تبلغ مساحته (٣ر٨٩) ألف كيلو متر مربع [١]. أما بالنسبة لمصر فتعتبر من الدول المتوسطة الحجم ، حيث تبلغ مساحتها (١ر٠١٩٦٠٠) كيلو متر مربع [٢] . بمعنى أن نسبة مساحة الأردن بالنسبة إلى مساحة مصر تساوي (٧ر٨ %) ، وهو ما يبرز مدى الفرق الكبير في المساحة الجغرافية بين كلا البلدين وما يعكسه ذلك على العمق الإستراتيجي لكل منهما ... وفي الحقيقة أنه لا يوجد مركز حدودي مشترك على تماس بين الأردن ومصر إلا عبر خليج العقبة مرورا بإيلات .

أما بالنسبة لشكل الدولة والذي لا يحكمه قانون محدد ، فإن الأردن يعد دولة مدمجة (Compact) إلا أن له يد كيد المقلاة (Corupt) [٣]، أما مصر فهي تأخذ شكلا أقرب ما يكون إلى المربع الذي تقترب فيه النسبة بين طوله وعرضه ، ويحيط بضلعين من أضلاع ذلك المربع خطوط وحدود سياسية على اليابسة [٤].

أخيرا ، من خلال عرض البعد الجغرافي ومقارنة ذلك بين الدولتين ، يبرز مدى قوة وضعف ذلك البعد بالنسبة للدولتين ، كما أنه يعد من أبرز مدركات صانع القرار السياسي الخارجي في كلا البلدين ، والذي قد لا يفصح عنه صراحة ولكنه لا يكاد يبارح مدركاته وقراراته .

---

[١] صلاح الدين البحيري ، جغرافيا الأردن ، الطبعة الثانية ، عمان ، مكتبة الجامع الحسيني ، ١٩٩١ ، ص ١٢٤ .

[٢] عيسى على إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[٣] صلاح الدين البحيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ .

[٤] عيسى على إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧ – ٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب – المتغير الإقتصادي

نظرا لازدياد أهمية وتأثير المتغير الاقتصادي في الدولة إزداد الاهتمام بدور ذلك المتغير في العلاقات الدولية كونه يلعب دورا مركزيا في تلك العلاقات [١].

وبالنسبة لواقع الاقتصاد الأردني فإنه يفتقر إلى أهم مورد طبيعي ونقصد بذلك البترول ، مما أدى إلى حرمانه من ميزة هامة في عالم الاقتصاد [٢]. أما بالنسبة للموارد المائية فيعد الأردن في الترتيب الثاني من حيث معاناته في نقص كميات المياه المستخدمة لديه بعد الضفة الغربية وقطاع غزة [٣]. لذلك ومنذ البداية كان العامل الاقتصادي والمساعدات الخارجية بشكل خاص عناصر ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني ، وبالتالي يمكن قراءة أثر ذلك على السياسة الخارجية الأردنية بشكل عام .

أما واقع الاقتصاد المصري فإنه وبالمقارنة مع الإقتصاد الأردني – يتميز عن هذا الأخير بتوافر العديد من الموارد الطبيعية المتاحة سواء الطاقوية المتمثلة بالبترول ، أو المائية المتمثلة بنهر النيل ، إلا أن مشكلة مصر الاقتصادية تكمن في قلة هذه الموارد أمام الكثافة والنمو السكاني في مصر حيث يولد في مصر مولود جديد كل (٢٤) ثانية ، ويبلغ عدد سكانها ٦٦ مليون [٤]، كما أن مصر تعتمد على الموارد الزراعية الكبيرة وكذلك الموارد الحيوانية والاستثمارات الخارجية ، ولكن كل ذلك لم يحصن مصر أمام الديون

---

[١] لويد جنسون ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد المفتي ومحمد السيد سليم ، الطبعة الأولى ، الرياض , عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٩ ، ص٨٤ .

[٢] محمد عوض الهزايمة ، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، د . م ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص٨٤ .

[٣] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

[٤] صحيفة الرأي ، في ٢٧ / ٣ / ٢٠٠١م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارجية أو المساعدات الخارجية وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يلقي بظلاله على سياستها الخارجية بشكل عام [١].

أما بالنسبة للعلاقات الإقتصادية بين الأردن ومصر فهي متشابكة إلى حد كبير من خلال التبادل التجاري ، سواء بحركة الصادرات أو حركة المستوردات أو من خلال العمالة المصرية في الأردن أو من خلال تبادل الاستثمارات في كلا البلدين .

ففي عام ١٩٩٥ بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى مصر (٨٨٢١١) دينار ، بينما بلغ حجم المستوردات (٣٢٤٠٧٩) دينار وفي عام ١٩٩٦ بلغ حجم الصادرات (١٤٠٤٣٦) دينار ، وحجم المستوردات (٦٥٩٤١١) دينار ، وفي عام ١٩٩٧ ، ارتفعت قيمة الصادرات إلى مصر إلى (١٤٨٩٢٦) دينار ، أما حجم المستوردات فبلغ (٣١٥٦٠٣) دينار ، وفي عام ١٩٩٩م ، بلغ حجم الصادرات الأردنية (١٥٣٨٤٧) دينار ، أما حجم المستوردات فبلغ (٢٩١٥٧٠) دينار [٢].

أما حجم العمالة المصرية في الأردن فبلغ (١٥٠) ألف عامل [٣]، كما أن الجامعات المصرية تستقطب العديد من الطلاب الأردنيين .

---

[١] الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣ – ١٩٩٩ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، يونيو – ٢٠٠٠م ، وإنظر : الكتاب السنوي ١٩٩٧ ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ص ٥٧ ، وإنظر : جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، الطبعة الأولى ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣١- ٣٥ .

[٢] دائرة الإحصاءات العامة ، الإحصاء السنوي للتجارة الخارجية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الجزء الأول ١٩٩٩ ، ص ٣ .

[٣] محاضرة السفير المصري في عمان (محمد حجازي) ، إنظر : صحيفة الرأي ، في ٢٥ /٢ /٢٠٠١م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة لحجم الاستثمارات المتبادلة فهو وإن كان متأثرا بالقيادة السياسية إلا أن مأسستها وتنميتها قد تعمل على إبعاد وفصل المسألة الاقتصادية عن الحالة السياسية بقدر ما وهو ما يؤدي إلى حالة الرشد والعقلانية السياسية ، ويبلغ حجم الاستثمارات الأردنية في مصر حوالي مليار دولار ، نظرا لحجم السوق المصرية بينما يبلغ حجم الاستثمارات المصرية في الأردن حوالي (٦٥٠) مليون دولار [١]، هذا بالإضافة العديد من المشاريع المشتركة كالعمل على إنشاء منطقة حرة بين البلدين ، وإنشاء مشروع الربط الكهربائي الثلاثي بين الأردن ومصر وسورية .

جـ - المتغير العسكري

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة في إتخاذ القرار السياسي ،في أوقات الحرب والسلم ، والتي تجسد في كونها عاملا للترهيب والتهديد والردع [٢].

وتاريخيا لعبت القوة العسكرية دورا كبيرا ومؤثرا في حياة الأردن السياسية ، وقد شدد الملك حسين على التركيز على القوات المسلحة ، وأبدى إهتماما شخصيا بها واعتمد على ولاء الجيش في أحلك الظروف ، والحقيقة أن قدرة القوات المسلحة على إنجاز وظيفتها في السياسة الخارجية تتأثر سلبا وإيجابا بمجموعة من المتغيرات النوعية والكمية ولعل من بين البارز منها تأثير الإمكانات الاقتصادية والبشرية للدولة ودور قيادتها العسكرية ، وطبيعة الروح المعنوية لها [٣].

---

[١] صحيفة الرأي ، في ٤ / ٤ / ٢٠٠١م .

[٢] هاني الحديثي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ ، ص١٨ .

[٣] مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة للأردن فهي دولة ذات دخل قومي منخفض مما يؤثر بالضرورة على الإنفاق العسكري ، وقد بلغ حجم النفقات على الأمن والدفاع في عام ١٩٨٩م (٥٢٠ ر ٢١٥) ألف دينار أي ما نسبته (٨١ر٢٢ %) من مجموع النفقات العامة ، وبقدر عدد قوات الجيش الأردني ما يزيد عن (٩٠) ألف فرد .

وبالتالي ، فإن إفتقار الأردن للقاعدة الاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة إلى الإفتقار للموارد الأولية الضرورية في الإنتاج العسكري قد خلق حالة من الإعتماد على المساعدات العسكرية الغربية وبالذات من الولايات المتحدة الأمريكية [١].

أما في مصر فتعتبر القوات المسلحة واحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية بالنسبة لها وقد كان دور القوات المسلحة في السياسة الخارجية المصرية محكوما بالعديد من الاعتبارات المحلية والإقليمية ، ووفقا لتقديرات تقرير الميزان العسكري فإن تعداد القوات المسلحة المصرية يكاد يصل إلى نصف مليون عسكري .

وبشكل عام هناك العديد من المحددات التي تحكم عملية تطوير وتحديث القوات المصرية وفي مقدمتها الخبرات العسكرية المصرية ، واتجاهات التطور العسكري والقدرات العسكرية للقوى الإقليمية المجاورة ، واتجاهات التهديد الفعلي المحتمل للأمن القومي المصري [٢].

أما بالنسبة للعلاقات العسكرية بين الأردن ومصر فهي تاريخية وتمتد منذ عام ١٩٤٨ بشكل رسمي عندما شارك الجيش الأردني والجيش المصري في حرب عام ١٩٤٨

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .

[٢] أحمد إبراهيم ، القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٣٩ ، يناير ٢٠٠٠ م ، ص ص ٧٥ – ٨٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

، حيث بلغ تعداد الجيش المصري ما بين (١٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠) ألف جندي ، بينما بلغ عدد القوات الأردنية ما بين (٤٥٠٠ – ١٠٠٠٠) جندي [١].

أما في عام ١٩٥٦م أبلغ الملك حسين الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) إستعداد الأردن لدخول الحرب وخوض معركة الأمة [٢] ، كما قامت الحكومة الأردنية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ، وأبلغت السفير البريطاني في عمان بأن الأردن لن يسمح للقوات البريطانية باستخدام قواعدها في الأردن لضرب مصر [٣].

وقبيل حرب عام ١٩٦٧ قام الملك حسين بزيارة مصر في ٣٠ / آيار / ١٩٦٧م وفي نفس اليوم وقع الأردن ومصر إتفاقية دفاع مشترك ، واشترك الجيشان الأردني والمصري في الحرب تحت قيادة مشتركة بقيادة الفريق (عبد المنعم رياض) رئيس أركان القيادة العربية الموحدة [٤].

وفي عام ١٩٧٣ ، وبعد الإعلان عن بدء العمليات العسكرية سارعت القيادة الأردنية إلى تقديم المساهمة العسكرية على الجبهة السورية ، حيث شارك الجيش الأردني من خلال اللواء الأربعين أحد أفضل الألوية في الجيش الأردني [٥].

وفي كانون الثاني – يناير / ١٩٨٥م تم توقيع اتفاقية أمنية سياسية بين الأردن ومصر ، وكانت ذات بعد استراتيجي وعرفت " باتفاقية التعاون الاستراتيجي " تهدف إلى

---

[١] وصفي التل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .

[٢] بدر صيتان الماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ .

[٣] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٦ .

[٤] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

[٥] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التنسيق الكامل في المجال العسكري بين البلدين ، وتزويد مصر الأردن بالأسلحة المصرية وتشكيل مجلس للتنسيق والتعاون الأمني وإرسال مندوبين من خلال البلدين عنهما والعمل على بلورة التصورات السياسية المشتركة قبل اتخاذ القرارات [١].

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المتغير العسكري قد لعب تاريخيا دورا إيجابيا في العلاقة الأردنية المصرية ، ويمكن تاريخيا وصف العلاقة السياسية بين الأردن ومصر قبيل الحروب العربية – الإسرائيلية بانها كانت متوترة سياسيا وكان الحسين يبادر دائما في زيارة القاهرة لعقد الاتفاقيات المشتركة وتنسيق المواقف ، ولم يحدث أن تواجه جندي أردني ضد جندي مصري ، وهو ما يؤكد وعي القيادتين لدورهما القومي الكبير ، بل على العكس كان هناك مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة ومتواصلة .

ثانيا : المتغيرات المعنوية : –

أ – المتغير المجتمعي : –

يلعب المتغير المجتمعي دورا مؤثرا في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر التعداد الضخم لسكان الدولة أساسا بشريا للنمو الإقتصادي وبناء القوة العسكرية .

وبالنسبة للأردن فيبلغ عدد سكانه (٤٥٨ر١٣٩ر٤) نسمة [٢]. وعلى المستوى الإقليمي نجد ان الأردن هو الدائرة الأضعف إقليميا بالنسبة للدول المجاورة [٣].

أما تركيبة المجتمع فهي ذات بعد قانوني إعتباري أكثر منها تاريخية ذات صبغة خاصة مميزة ومنفردة ، وبالتالي فالمواطنة الأردنية تنقسم إلى فئات متعددة حسب الأصول

---

[١] مجلة (المجلة) العدد ٢٦٠ ، ٣٠ يناير – ٥ فبراير ، ١٩٨٥م ، ص ١٣ .

[٢] صحيفة الرأي ، في ٦ / ١ / ١٩٩٦م .

[٣] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العرقية والمعتقدات الدينية أو حتى لمصادرهم الجهوية ، فهناك الشرق أردنيون ، وهم السكان الأصليون ويتميزون بولائهم المطلق للنظام الهاشمي ، وهناك الفلسطينيون ، وهم أكثر العناصر (قلقا) داخل المجتمع الأردني ، وذلك لتمسكهم بانتماءهم التاريخي وولائهم لهويتهم الفلسطينية ، وضعف ثقة بعضهم بالنظام السياسي الأردني [١].

أما الشركس والمسيحيون فهم فئتان مختلفتان عقائديا متماثلتان بالمميزات والضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم السياسية ، رغم كونهما أقليتان صغيرتان نسبيا [٢].

أما بالنسبة للمجتمع المصري فهو وإن كان يتميز بتاريخيته التي يمكن أن تمنحه سمة العراقة ، فإن ذلك لا يعني أنه مجتمع يخلو من تقسيمات محدودة وخاصة لطابعه المجتمعي السكاني أصفت عليه طابعا من التعددية وخاصة الدينية ، حيث ينقسم المجتمع المصري إلى مسلمين ومسيحيين أو أقباط ، وتبلغ نسبتهم أكثر من ٧ % تقريبا من إجمالي عدد السكان [٣].

وهناك في الحقيقة ثلاثة أرقام لعدد الأقباط في مصر ، حيث هناك من يقول أنهم (٣) ملايين ويرى آخرون أنهم (٥) ملايين وترى الكنيسة أنهم (٨) ملايين [٤]. أما عدد الكنائس في مصر فيبلغ (١٦٨٣) كنيسة [٥].

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

[٢] عبد المجيد العزام ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، عمان ، طبع بدعم من وزارة الثقافة ، ١٩٩٨ ، ص٤٢ .

[٣] عبد الوهاب الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ ، وأنظر : الكتاب السنوي ١٩٩٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

[٤] اسامة سلامة ، مصير الاقباط في مصر ، البابا القادم في الكنيسة المصرية ، الطبعة الأول ، د . م ، دار الخيال ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ .

[٥] وصف مصر بالمعلومات ، إصدار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ، إصدار أغسطس ١٩٩٧م ، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى كثير من المفكرين أن فترة الرئيس جمال عبد الناصر أفضل من حيث العلاقة بين المسلمين والأقباط [١]، أما في عهد السادات فقد اهتزت هذه العلاقة بشدة [٢].

أما بالنسبة للعلاقة الاجتماعية بين الأردن ومصر فهي وإن كانت مرتبطة بوتيرة الخطوات السياسية ومدى تقدمها أو تراجعها ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اعتبارات إجتماعية مشتركة بين الشعبين ، ولعل الذاكرة المجتمعية الأردنية لا تزال تحتفظ وتحفظ بطولات الجيش المصري في الحروب العربية الإسرائيلية وكذلك الذاكرة المجتمعية المصرية التي تحفظ بطولات الجيش الأردني في الحروب العربية الاسرائيلية ، كما أن الذاكرة لا تكاد تبارحها بطولات الزعيم جمال عبد الناصر منذ ثورة يوليو وحتى وفاته ، وما كان لخطاباته من عظيم الأثر في الرأي العام العربي والأردني كجزء بارز ومتقدم منه في مواجهة الصراع مع إسرائيل .

هذا بالإضافة إلى أن سوق العمل الأردني يستقطب عددا كبيرا من العمالة المصرية ، وتقدر حسب التقديرات الرسمية بـ (١٥٠) ألف عامل مصري ، كما أن السوق الأردني وكذلك السوق المصري يعدان مكانين هامين لترويج السلع والبضائع الوطنية المنشأ لكلا البلدين ، بالإضافة إلى العديد من المشاريع الاقتصادية البينية بين البلدين والاستثمارات بينهم وما لها من دور في فتح آفاق جديدة أمام تزايد أعداد البطالة...، هذا بالإضافة إلى الدور السياسي والثقافي والمجتمعي للقاءات الشبابية والرياضية بين الدولتين وما تتسم به من طابع الندية والاحتكاك والتثاقف المعرفي ... .

---

[١] اسامة سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

[٢] صحيفة الحياة (لندن) ، العدد ١٢٥١٠ ، في ٣١ / ٥ / ١٩٩٧م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن بناء على كل ذلك القول أن المجتمع الأردني وكذلك المجتمع المصري هما مجتمعان عربيان يتميزان ببنية ثقافية واجتماعية واقتصادية وثقافة سياسية متقاربة ... ، بالتالي فالعلاقات الاجتماعية على إتصال دائم سواء خلال البعد الاقتصادي التجاري أو بعد العمالة المصرية الموجودة في الأردن ، أو من خلال الطلاب الأردنيين الموجودين في الجامعات المصرية ، كذلك فإن التيار الناصري في الساحة الأردنية كان له حضور تاريخي كبير في أواسط الخمسينات ، كما وأن حركة الأخوان المسلمين في كل من مصر والأردن لها طابع وحدوي المنبع التاريخي والمنهج السياسي ، بالإضافة إلى الشيوعيين والاشتراكيين .

ب – المتغير الشخصي (القيادي) : –

ونقصد به مجموعة المتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي صانع السياسة الخارجية لأن تلك السياسة يصوغها في التحليل الأخير فرد أو مجموعة من الأفراد ، لذا فعند الحديث عن سياسات الدول المختلفة يشعر المرء وكأنه يتحدث عن أشخاص حقيقيين ، ومن أجل فهم الأحداث الدولية أصبح من الضروري دراسة شخصيات الأفراد الذين يصنعون القرارات بالنيابة عن دولهم ، لأن تلك النخبة تمتلك القدرة على ترجمة أفكارها إلى قرارات تلتزم شعوبها بنتائجها [١] .

وبالنسبة لشخصية صانع القرار السياسي الأردني ، فهي قد استجمعت في ثناياها شرعيات متعددة أبرزها الشرعية الدينية ، حيث أن نسب الملك حسين ينحدر من العائلة الهاشمية المتصل نسبها بالنبي عليه الصلاة والسلام ، كما أنها جمعت كذلك الشرعية

---

[١] محمد فضة ، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٤٧) ، أكتوبر ، ١٩٨٣ ، ص ٤٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القومية باعتبار الحسين ينحدر من نسب الشريف حسين بن علي مفجر الثـــورة العربيـــة الكبرى في ١٠ / حزيران / ١٩١٦م ، التي انطلقت من مكة لتحرير العرب واستقلالهم ... ، كما أنه جمع في يده الشرعية الدستورية ، إذ يمكنه الدســـتور الأردنـــي مـــن ســـلطات وصلاحيات تنفيذية كبيرة دون أية تبعات أو مسؤوليات قانونية ، وقد بين الدستور أن الملك ينفرد بالعديد من الصلاحيات والسلطات وذلك من خلال المـواد : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، بالإضافة إلى نص المادتين (٢٥ ، ٢٦) ... [١].

أما بالنسبة لشخصية صانع القرار السياسي المصري ، فهي لا تبتعد كثـــيرا عـــن طبيعة عناصر صانع القرار السياسي الأردني ومصادر شرعيتها ، وإن كـــانت لا تعطـــي الشرعية الدينية ذاك الاهتمام الموجود في الأردن باعتبارها تفتقد إليه إنتســـابا ، كمـــا أن النظام الجمهوري العلماني الذي تطرحه الدولة المصرية تبرز خاصية فصل الدينـــي عـــن السياسي ، وعلى أساس فكرة الزعيم المصري سعد زغلول الدين لله والوطن للجميع .

أما بالنسبة للشرعية القومية للرئيس المصري فهي وإن بدأت من عـــهد الرئيـــس جمال عبد الناصر وخاصة بعد قرار تأميم قناة السويس ١٩٥٦م ، واختفت في عهد الرئيس أنور السادات ، إلا أنها في عهد الرئيس مبارك تطرح بشكل أكثر عقلانيـــة وبراغماتيـــة (مصلحية) ، وذلك وفقا لتطابق المصالح مع المبادئ القومية لا العكس .

أما بالنسبة للشرعية الدستورية ، فصانع القرار المصري يتمكن منها فـــي حـــال انتخابه ووصوله إلى قمة الهرم السياسي في مصر ، وهي مصدر القوة الأولى والحقيقـــي للرئيس في جمهورية مصر العربية ، ومن ثم بعد ذلك يحاول إضفاء المزيد من مصـــادر الشرعية عليها لتقوية مركزه ، وموقعه السياسي ، والحقيقة أننا نجد في الدستور المصـــري

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٩ – ٦١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية هي أقوى السلطات جميعها ، وإنه ليس هناك توازن بينها وبين السلطات التشريعية والقضائية ، رغم اختلال القاعدة السياسية القائلة بأنه " يجب أن تحد السلطة بالسلطة " [١].

أما بالنسبة للعلاقات الشخصية بين صانع القرار السياسي الخارجي الأردني وصانع القرار السياسي الخارجي المصري ، فقد اتسمت تاريخيا بطابع الشك والحذر بشكل عام ، سواء في عهد (الملك عبد الله والملك فاروق) أو في عهد (الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر أو الرئيس أنور السادات أو الرئيس حسني مبارك) .

ومن خلال الإطلاع على كتابات الملك حسين في مؤلفاته وخطاباته ، يمكن تحليل شخصية صانع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه مصر ويمكن دراسة أثر البعد المصري على مدركات صانع القرار السياسي الأردني وقراراته [٢] .

جـ – متغير صنع القرار : –

بدا واضحا مما سبق أن حركة صانع القرار تنبع من جملة متغيرات يدركها صانع القرار ويعمل على التفاعل والتعاطي معها ، وذلك في سبيل إنجاز مصالح دولته ، واساس

---

[١] محمد الطويل ، كيف يصنع القرار في مصر ، القاهرة ، مطابع شبار برس للطباعة والنشر ، د . ت ، ص٢١٢ ، ص٢١٣ .

[٢] إنظر : سمير مطاوع ، خمسة وعشرون عاما من التاريخ ، خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم (١٩٥٣ – ١٩٧٧) ، شركة سمير مطاوع للنشر والعاقات العامة ، لندن ، وإنظر : علي محافظة ، عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧م ، مركز الكتب الأردني ١٩٨٨م ، وانظر : قاسم محمد الدروع ، مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة ١ / ١ / ١٩٨٧ – ١ / ١ / ١٩٩٠ ، د . ن ، وإنظر : الوثائق الأردنية الصادرة عن دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، وانظر : الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، مصدر سبق ذكره .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك عملية واعية مترابطة ومتكاملة ترمي إلى تحويل المسببات إلى مدلولات لاحقة تسمى بعملية صنع قرار السياسة الخارجية [١]. وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تعريف صانعي القرار بأنهم أفراد بين النخبة السياسية الحاكمة والذين يحصلون على السلطة السياسية أو يمارسونها في النظام السياسي .

ويتطلب فهم صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره ، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة وتشمل عملية صنع السياسة الخارجية ، فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار تحديد الأهداف الرئيسية في المجال الخارجي [٢].

وفي صنع السياسة الخارجية هناك مؤسسات لكل منها منهجية معينة لعملية السياسة الخارجية تتحدد طبقا لمصالح تلك المؤسسة .

وفي الأردن يمكن تقسيم تلك المؤسسات إلى : مؤسسة العرش ، ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، والمؤسسة العسكرية ، ومجلس الأمة .

أما مؤسسة العرش فهي تتضمن الملك وولي العهد ورئيس الديوان الملكي ، والملك هو أسمى شخصية سياسية وإدارية في الدولة ، وإليه تعود قيادات وتوجيه شؤون وإدارة العلاقات الخارجية الدولية مع الدول الأخرى وباقي أشخاص المجتمع الأردني [٣].

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[٢] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٩٨ ، ص ٤٥٣

[٣] محمود خلف ، مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية ، ندوة السياسة الخارجية الأردنية : واقع وتطلعات في ٣٠ / ٥ / ١٩٩٩ ، ص ٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمارس الملك دورا فاعلا ورئيسيا في قيادة وتوجيه السياسة الخارجيـــة للدولــة الأردنية في محيطاتها : الجهوية والإقليمية والعالمية ، منحه إياها الدستور في المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠) ، أما ولي العـــهد فــهو الرجل الثاني ولا مهام حقيقية له إلا بعد غياب الملك .

أما رئيس الديوان الملكي فيلعب دوره السياسي من خلال تكليف الملك له بالمهمات الخاصة ، وهو يقوم بدور استشاري كبير للملك [١]. أما رئيس الوزراء فصلاحياتـــه فـــي الشؤون الخارجية قد نص عليها الدستور ، كما أن صلاحياته تحدد بأنظمة يضعها مجلـــس الوزراء ويصادق عليها الملك [٢]. ويلعب وزير الخارجية دورا مؤثرا في صنع السياســـة الخارجية من خلال تقديم المشورات لصانع القرار وكذلـــك المعلومـــات ، وتلعـــب وزارة الخارجية دورا بيروقراطيا في صنع تلك السياسة .

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فقد لعبت دورا كبيرا في حياة الأردن السياسية ، ولا غرابة في ان نجد في كلام الملك حسين إشادة بانجازات الجيش دوما واعتبارهـــا مقومـــا للسياسة الأردنية [٣]. وذلك بالرغم من كون الدستور الأردني يشير إلى أن مهمة الجيـــش تنحصر في الدفاع عن الوطن وسلامته [٤]. ومما يذكر أن الملك هو القائد الأعلى للقـــوات البرية والبحرية والجوية ، وهو الذي يعلن الحرب [٥].

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

[٢] الدستور الأردني ، المادة (٤٥ / ٢) .

[٣] سعد أبو دية ، (١٩٨٣م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

[٤] الدستور الأردني ، المادة (٢٧) .

[٥] الدستور الأردني ، المواد (٣٠) ، (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبة للبرلمان الأردني (أو ما يعرف بمجلس الأمة) ، فهو يمارس دوره في صنع السياسة الخارجية الأردنية من خلال التشريع ، ومنح الثقة ، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء ، والمسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، والموازنة العامة بما فيها موازنة وزارة الخارجية والعلاقات الخارجية وبعثاتها ، وكذلك حق إتهام الوزراء [١].

وبذلك يمكن القول أن سلطة صنع السياسة الخارجية تكمن في السلطة التنفيذية التي يعتلي الملك رئاستها ويمارسها من خلال مجلس الوزراء ... .

أما في مصر فيمكن تقسيم مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي إلى رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، ومجلس الشعب .

أما رئيس الدولة فهو صانع القرار الرئيسي في الدولة ، ومن ذلك القرارات الخارجية ، وفي المادة (١٣٧) من الدستور المصري جاء أن رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور [٢]. وقد يعين رئيس الجمهورية نائبا أو نوابا له وذلك حسب المادة (١٣٨) ، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء والوزراء بما فيهم وزير الخارجية [٣] .

ورئيس الجمهورية يعلن الحرب ويعقد المعاهدات حسب المادة (١٥) ، ويقوم بتعيين الممثلين السياسيين واعتماد ممثلي الدول الأجنبية [٤]. والحقيقة أنه بجانب رئيس الجمهورية هناك مجموعة رئاسية (Presidential Staff) وهي نخبة معينة تساهم في

---

[١] محمود خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

[٢] محمود حلمي ، دستور جمهورية مصر العربية والدساتير العربية المعاصرة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ ، ص١٢٦.

[٣] المصدر السابق ، ص ص ١٣٠ – ١٣١ .

[٤] المصدر السابق ، ص ص ١٤٠ – ١٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، ولعل أبرز الشخصيات التي تحيط برئيس الجمهورية تتمثل في المستشارين والمساعدين ثم وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية (إن وجد) ورئيس هيئة المخابرات ، كذلك هناك مجلس الأمن القومي الذي تم تأسيسه في عام ١٩٦٩م كجهاز للتخطيط الاستراتيجي وقضايا الأمن القومي ، ويشمل في عضويته بجانب من يختارهم الرئيس : الرئيس ونائبه ووزير الدفاع والخارجية ومدير المخابرات ، وليس للمجلس اختصاصات محددة ، ويجتمع بناء على دعوة الرئيس ، ونادرا ما أعلن عن اجتماع للمجلس في فترة حكم الرئيس حسني مبارك [١].

أما رئيس الوزراء فمهامه الخارجسة تقتصر على الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية ، والتدخل في قضاياها المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمادية والعسكرية ، وتنفيذ التشريعات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الثنائية وإلقاء البيان الوزاري أمام مجلس الشعب والمتضمن السياسة الخارجية لحكومته ومناقشته والدفاع عنه ، والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية مع رئيس الدولة أو نيابة عنه ، ويقوم رئيس الوزراء باستقبال وتوديع رؤساء الحكومات الأجنبية [٢].

أما وزارة الخارجية ففي حكم الرئيس مبارك تزايد دور وزارة الخارجية حيث صار تقليدا أن يلتقي الرئيس بالسفراء الجدد قبل شغل مناصبهم ، بالإضافة إلى إرسال رؤساء الوزارات في الخارجية كمبعوثين للرئاسة ، والواقع أن دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية يأتي من لحظة قيام القيادة السياسية بتحديد أولوياتها الخارجية عبر ما تتلقاه من جهاز الدبلوماسية وغيره من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة

---

[١] أحمد تهامي عبد الحي ، آليات صنع السياسة الخارجية المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، العدد ١٣٩ ، يناير ٢٠٠٠م ، ص٧١ .

[٢] محمود خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسية ثم يتولى صانع القرار اختيار البدائل وتحديد القرارات التي تلعب الدبلوماسية دورا بارزا في تنفيذها بالتعاون والتناغم مع غيرها من أجهزة الدولة بل ومع جهات غير حكومية في تعاظم دور الدبلوماسية الشعبية والثقافية [١].

أما بالنسبة لوزارة الدفاع ، فيقوم القائد للقوات المسلحة وقت الحرب بتمثيل دولته في امور الحرب ، ويلاحظ أن هذا الدور يقل في الوقت الراهن لأن رئيس الدولة يحتفظ بلقب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، مما جعل له دورا بارزا في جميع الأمور المتعلقة بالحرب [٢].

أما أبرز مهام مجلس الشعب المصري في مجال السياسة الخارجية فتكمن في التصديق أو عدم التصديق على المعاهدات والاتفاقيات بين الدولة والدول الأخرى ، وكذلك رفض البرامج الحكومية ذات المضمون السياسي الخارجي أو تعطيل الموافقة عليها أو تغيير بنودها ، وكذلك إجراء مناقشة علنية حول السياسة الخارجية ومن ثم تعبئة الرأي العام أمام السياسة الخارجية المعتمدة أو ضدها والمشاركة عبر رؤساء اللجان الخاصة بالسياسة الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية ، واتخاذ القرار ، وكذلك العضوية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والمشاركة في مؤتمراتها [٣].

أما بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الأردنية وكذلك المصرية فتكمن في الأمن القومي أولا ثم ما عدا ذلك يتم تحديده وفقا لمعايير المصلحة التي تحددها الدولة والتي قد تتغير وفقا للزمان والمكان والأشخاص ، وبناء على ذلك يتم تحديد أهداف الدولة القصيرة

---

[١] أحمد تهامي عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

[٢] المصدر السابق ، ص٧٢ .

[٣] محمود خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المدى والمتوسطة والطويلة المدى ، وهذه الأهداف يتم التعبير عنها أو تنفيذها من خـــلال أدوات لعل أبرزها الآداة الدبلوماسية ، والآداة العسكرية ، والآداة الإعلامية ، وهـــو مـــا ينطبق على أدوات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية بالضرورة الموضوعية .

ثالثا : المتغير الدولي :-

السياسة في الشرق الأوسط تقيد وتوجه بالتأثير العالمي ومدخلاتـــه فـــي المنطقـــة وبنفس الوقت يمكن أن تعمل من خلال البيئة الخارجية هذه كمصدر قوة في تعزيز أفعـــال ونشاطات صانعي القرار في الدولة التابعة ، ومن الطبيعي أن تقيد الدول العظمى سياســلت وأفعال ونشاطات الدول الإقليمية نتيجة ديناميكية العلاقات الدولية ، وبالتالي فإن مدخـــلات النظام العالمي وخاصة الدول العظمى تعمل كمقيد ومحدد للسياسات الخارجية لدول المنطقة أو لتعزيز قدراتها وقوتها [١].

وبالنسبة للأردن فقد كان لبريطانيا منذ نشوء الدولة الأردنية تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي الأردني بحكم ارتباط الأردن بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيـــا [٢] ، وقد كان لذلك تأثير كبير على استقلال الأردن كما قال الملك حسين .

أما بالنسبة للمتغير الأمريكي ، فقد بدأ منذ عـــام ١٩٧٥م ، منـــذ طـــرح مبـــادرة إيزنهاور حول الشرق الأوسط وتشكل الولايات المتحدة داعما رئيسيا للأردن في المجـــال العسكري حيث كانت تقوم بتزويد الأردن بـــ (٧٥ %) من معداته واحتياجاته العسكرية ، وقد كانت المساعدات الأمريكية للأردن تبنى على أساس المواقف الأردنية تجاه المصـــالح

---

[١] عبد المجيد العزام ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

[٢] الحسين بن طلال ، (١٩٨٧م) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكية في المنطقة بشكل عام ، وخاصة على وضع خطوات الأردن تجاه عملية السلام مع إسرائيل [١].

أما بالنسبة لمصر فلم يختلف الأمر كثيرا عن الأردن ، فبريطانيا بقيت المؤثر الأكبر على السياسة المصرية حتى ثورة يوليو / تموز بقيادة الضباط الأحرار ، ولم يكن ذلك يعني توجها نحو الولايات المتحدة كما كان الأمر بالنسبة للأردن ، خاصة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، إلا أن الأمر تغير جذريا في عهد الرئيس أنور السادات ، واستمر بوتيرة أقل بعض الشيء في عهد الرئيس حسني مبارك [٢] ، خاصة وأن مصر اعتمدت عسكريا واقتصاديا (من خلال ديونها ومساعداتها) على الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يشكل إرتهان للمؤثر الأمريكي بقدر كبير وما يؤثر على طبيعة القرار السياسي الخارجي للدولة .

أما بالنسبة للنظام الإقليمي فقد كان له دور مؤثر أيضا في القرارات السياسية الأردنية وكذلك المصرية ، ولعل المتغير العراقي كان له دور بارز في التأثير على تلك القرارات خاصة أبان الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الخليج الثانية بغض النظر عن طبيعة تلك القرارات ، كذلك فإن سوريا كان لها دور بارز في التأثير على القرارات الأردنية والمصرية ولعل أبرز فترة أبان دراستنا كانت في مرحلة الحرب العراقية الإيرانية والموقف السوري المؤيد لإيران ، كما أن المتغير السعودي قد لعب دورا بارزا في متغيرات الأردن ومصر الاقتصادية من خلال المساعدات والنفط ... ، وقد برز ذلك أبان مرحلة أزمة الخليج الثانية ، ناهيك عن تأثير المتغير الليبي والسوداني على العلاقة

---

[١] محمد سليمان الدجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧ .

[٢] السيد أمين شلبي ، العلاقات المصرية – الأمريكية : ثلاثة عهود ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، العدد ١٣٩ ، يناير ٢٠٠٠م ، ص ص ١٠٥ – ١١٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصرية دون الأردن نظرا لاعتبار التواصل والجوار الجغرافي في مراحل تاريخية متعددة ... .

كذلك لا يمكن إغفال دور متغير الصراع مع إسرائيل عن التأثير كمتغير محيط بالبيئة الخارجية لصانع القرار السياسي الخارجي الأردني ، وكذلك صانع القرار السياسي الخارجي المصري ، وذلك على الرغم من ارتباط هذا المتغير بالبعد المعنوي أكثر من المادي [١]، وقد أخذ هذا المتغير قسطا وافرا من جهد السياسة الخارجية الأردنية والمصرية في محاولات المعالجة سواء بالحرب وآخرها عام ١٩٧٣ أو في عملية التسوية والمبادرات السلمية التي طرحت منذ عام ١٩٤٨م ، وكان لهذا الاعتبار جانب كبير وبارز في مدركات صانع القرار في كلا البلدين (الأردن ومصر) ، حتى لا يكاد يؤخذ قرار سياسي خارجي إلا ويكون متغير الصراع مع إسرائيل من أبرز أولويات ذلك القرار ، ومن أبرز الخرائط الواقعية التي تتحكم بمنهجية سلوك صانع القرار في الأردن ومصر .

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

العلاقات الاردنية المصرية

١٩٨١ – ١٩٨٤

مقدمة :-

يعمد هذا الفصل الى دراسة مرحلة ما بعد " كامب ديفيد " في العلاقات الاردنية المصرية ، واثر هذه المعاهدة وإنعكاسها على طبيعة العلاقة بين الدولتين ... كما يهدف الى دراسة اثر المتغيرات الناشئة في تلك المرحلة والتي كان لها دور كبير في التأثير على وتيرة العلاقة الدقيقة ، سواء أكانت في التقارب واللقاء او التباعد والجفاء ولذلك اقتضى دراسة الموقف الاردني من متغير العلاقة المصرية – الاسرائيلية .

احدثت زيارة الرئيس المصري " السادات " إلى القدس في ٢٠/ تشرين ثاني/١٩٧٧م صدمة كبيرة للدول العربية ، كما أدهشت اسرائيل الطرف الآخر في الصراع العربي – الصهيوني ، وكان ذلك الحدث من أعظم الاحداث في تاريخ الصراع الطويل وزاد عظمته أن مصر السادات هي اكبر الدول العربية [١] .

وبالرغم من واقع الصدمة الذي ساد في تلك المرحلة على الدول العربية ، الا أن ذلك الواقع لم ينعكس على المواقف المتباينة التي برزت إزاءها ، فقد تضاربت المواقف ما بين الشجب والاستنكار والتحفظ ، والقبول والتأييد [٢].

وفي خطابه أمام الكنيست يقول السادات : " إنني التمس العذر لكل من استقبل قراري عندما أعلنته للعالم كله ، ... ، بالدهشة ، بل بالذهول " [٣].

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٣ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

[٣] أنور السادات ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن خلال البيانات الرسمية العربية التي صدرت ردا على الزيارة يمكن فرز ثلاثة معسكرات ، الاول : يتضمن المغرب ، وعمان ، والسودان وهي دول ايدت المبادرة بشكل ضمني ورحبت بمثل هذه الفرصة لاحلال السلام ، ثانيا : الاطراف التي تتزعمها سورية وتضم ليبيا ، واليمن الجنوبي ، والعراق ، والجزائر ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الدول التي رفضت المبادرة على الفور . ثالثا : الاطراف التي رغم معارضتها للزيارة شكليا اتخذت موقفا غامضا ، وهي إلى جانب الاردن السعودية وتونس ودولة الامارات العربية المتحدة ، وكانت ردود فعلها لينة تثير الدهشة وكانت نظرتها تقوم على فلسفة الانتظار لمعرفة ما سيحدث ، وعلى عنصر المفاجأة والحرص في إبداء رد الفعل على الزيارة ، وذلك بدعوى التأني والأمل [١].

لكن تلك الانجازات لم تتحقق ، فبيغن كان مدركا ان الزيارة كانت تعبر عن الضعف وحتى اليأس وهو الذي دفع بالسادات للذهاب إلى القدس ، وكتب اوري افنيري عضو الكنيست انذاك " بالنسبة لبيغن ، كانت الزيارة هدية من السماء قدمت له على طبق من فضة ، لقد دشنها السادات بنفسه ودفع ثمنها بالكامل ، معرضا حياته ونظامه للخطر ، فقد قدم لاسرائيل جائزة لا تقدر بثمن ، اعتراف كامل بوجودها وشرعيتها ، وما الذي دفعه بيغن ؟ لا شيء على الاطلاق " [٢] .

الموقف الأردني : -

وقد كان رد الفعل الاردني الرسمي معبرا عنه ببيان أعربت فيه الحكومة من دهشتها للزيارة وشجبت القيام بخطوة منفردة على هذا المستوى من الخطورة ، كما دعى البيان الدول العربية الى معالجة الأمر بالروية وعدم توسيع شقة الخلافات [٣] .

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٧٣ .

[٣] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما وزير الاعلام الاردني (عدنان ابو عودة) فقد صرح بان خطاب السادات امام الكنيست قد ازال الكثير من المخاوف والشكوك ، وان الزيارة حطمت الجليد وازالت الحاجز النفسي [١] . وفي ٢٨ / تشرين الثاني قال الملك حسين " قرار الرئيس السادات الفردي في هذا الموضوع انعكاس لواقع عربي مؤلم نعيشه ومحصلة لاوضاع عربية عامة ... إن مبادرة الرئيس السادات جاءت نتيجة لتقييمه للوضعين العربي والدولي ، انها تعكس واقعنا العربي وظروفه ... ولئن كان هناك تحفظ منا في الجوهر والشكل على المبادرة المصرية ، فاننا نفهم الدوافع التي دفعت بالرئيس السادات لاتخاذ هذا القرار الذي تطلب جرأة متناهية وتجاوز الكثير من التقاليد والاعراف والحواجز النفسية التي بنينا عليها مواقفنا من اسرائيل واسلوب معالجة القضية الفلسطينية . إن كل التحفظات والاعتراضات المشروعة لا يجوز أن تكون سببا في القطيعة وأنه يجدر بالعرب أن لا ينسوا دور مصر في نهضة العرب ووقوفها طوال ٣٠ عاما ضد اسرائيل وأنه لا يجوز تبادل نعوت الخيانة في اطار الاجتهادات الفكرية مهما تطرفت هذه الإجتهادات أو حادت عن المألوف " [٢] .

وهنا يمكن القول أن الملك حسين قد اعتبر مبادرة السادات اجتهادا لا يؤثم صاحبه ولا يعاقب فاعله ولكن الخطاب الرسمي الأردني شجب تلك الزيارة وهو ما يشير إلى بعض التباين في الموقف الرسمي الأردني والموقف الشخصي للملك حسين بالذات .

وبعد عودة السادات الى القاهرة بادر الى توجيه الدعوة للاطراف المعنية بمؤتمر جنيف للسلام (سوريا ، الاردن ، منظمة التحرير الفلسطينية ، اسرائيل) لعقد اجتماع في القاهرة يوم ٣ كانون الاول ١٩٧٧ م ، الا أن الموقف الرسمي الاردني على الدعوة

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

[٢] نبال خماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٢٠ – ٦٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصرية قد جاء في ٢٨ / تشرين الثاني / ١٩٧٧ م يعلن استعداد الحكومة الاردنية للمشاركة في الاجتماع اذا حضرته جميع الاطرف المعنية مباشرة بالنزاع مع اسرائيل ، كما أن ذات الحكومة وفي ذات اليوم قد ردت بمنهجية الاجابة ذاتها على دعوة الحكومة الليبية لحضور الاجتماع الذي سيعقد في طرابلس لبحث الخطوات المصرية المرفوضة من كل الدول العربية المتشددة ، فاكدت على استعدادها للحضور اذا وافقت جميع الدول العربية على الاشتراك[١] لكن الجميع لم يحضر وحضر البعض وبذا لم يتحقق شرط الحكومة الاردنية في الحضور [٢] . وهو ما يشير إلى عقلانية القرار السياسي الأردني تجاه الموقفين المتباينين .

وبالتالي يمكن التناهي الى حقيقة تتلخص في أن الفرقة والضجة اللتين نتجتا عن اتفاقيات كامب ديفيد لم تحدث نتيجة لمعارضة العرب لمبدأ السلام ، فالقضية الاساسية والمحورية كانت قرار السادات المنفرد ، بفرض تفكيره على العرب وادارته السيئة لمفاوضات السلام والثمن الباهض الذي دفعه [٣] . وهذا ما ينطبق على الاردن بالضرورة الموضوعية ، وحسبما ورد في بيانات الحكومة الاردنية .. حيث كان رئيس الوزراء الاردني (مضر بدران) على اتصال وثيق بما كان يحدث من خطوات على الجانب المصري ، كما أن السادات وقبل مغادرته الى واشنطن اتصل هاتفيا بالملك حسين لتأكيد التزامه بالقضية العربية ، واتفق الزعيمان على الاجتماع في المغرب بعد قمة كامب ديفيد ، وابان تعثر المفاوضات بين السادات وبيغن ، اتصل السادات بالملك حسين الذي كان في

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥٤ .

[٢] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[٣] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لندن لاعلان فشل مهمته وعزمه على الرحيل الى المغرب ، وتبع ذلك حالة ارتباك عندما تلقت عمان انباء مقتضبة بان اتفاقات كامب ديفيد قد وقعت ، وحاول رئيس الوزراء (مضر بدران) " يائسا " الاتصال بالملك حسين ولكن الملك كان في طريقه للمغرب – كما اتفق مع السادات – ولكن الملك لم يصل الى المغرب ، فبعد تلقيه الانباء ، وهو على متن طائرته ، حول اتجاهه الى عمان [١] .

لقد أوضح اثنان من المقربين من السادات للسيد مضر بدران ما حدث في الفترة بين مكالمة السادات للملك حسين في لندن وابرام الاتفاقات ، فقد اشتكى الدكتور اسامة الباز ان السادات كان معزولا في كامب ديفيد ، ولم يستشر فريقه ، وأن الامريكيين مارسوا ضغطا هائلا على بالسادات ، وجعلوا اتصاله مع العالم الخارجي امرا صعبا للغاية ، وكل امريكي احاط السادات حتى في وسائل الاعلام ، وعملوا على تضخيم حالة "حب الذات " عند السادات [٢] ، وكما قال رئيس الوزراء (مضر بدران) " لقد حلق السادات في عالم احترام الذات ، وفقد الاتصال مع حقائق الشرق الاوسط " كما ان الوزير المصري محمد ابراهيم كمال قد وعد الاردن بأنه سيستقيل اذا شعر أن السادات ابتعد عن الحل الشامل . وقد استقال كمال بالفعل لما اعتبره خضوعا من قبل السادات في المفاوضات . وفي الحقيقة أن السادات أظهر احتقاره للقادة العرب ، فقد عين نفسه متحدثا باسم العرب ولم يرد للملك حسين ان ينضم للمفاوضات بالرغم من الدور المرسوم للملك في الاتفاقيات . وكما قال السادات " لقد رفضت السماح للملك حسين بالانضمام الينا في كامب ديفيد بسبب اسلوبه في تصعيد المطالب وانتهازيته " [٣] .

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ .

[٢] المصدر السابق ، ص٧٨

[٣] المصدر السابق ، ص ٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي اليوم التالي لابرام إتفاقية كامب ديفيد ، عقدت الحكومة الاردنيـــة اجتماعـا ترأسه الملك حسين واصدرت بيانا بتاريخ ١٩ / ايلول / ١٩٧٨ م جاء فيه " أن الاتفاقيتين (كامب ديفيد) عقدتا نتيجة مباحثات لم يكن للاردن طرفا فيها ، ولذلك فـــهما لا ترتبـــان على الاردن ابة التزمات قانونية او معنوية وأن الاردن يؤمن بالحل الشامل ويعتبر انفصال مصر عن مسؤولية العمل الجماعي اضعاف للموقف العربي ، ويرى أن التسوية العادلـــة يجب أن تتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها فـــي عـــام ١٩٦٧ م ، ومن جملتها مدينة القدس العربية ، كما يجب أن تتضمن التسوية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واكد البيان أن الاردن لم يدع للأشترك في المحادثات ولم يستشـــر وأنـــه فوجئ بورود ذكره اكثر من مرة في الاتفاقيتين [١] ، ومن الجدير بالذكر بل ومن المفارقات ايضا أن الاردن الذي لم يكن طرفا في الاتفاقيات قد ورد ذكر اسمه (١٤) مرة في القسم الخاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية والقطاع وذلك ضمن اتفاقيتي كـــامب ديفيـــد [٢] . ذلك الامر كان يعني ضمن ما يعنيه فرض سياسة الامر الواقع على الاردن وعلى الملـــك حسين الذي كان يتوقع منه الخضوع " للحظة " تحت وطأة الضغوط الخارجية ، وفي هـــذا الصدد قال الملك حسين " لقد طلب من الشعب العربي الامتثال وتأييد وضع غـــير مقبـــول على الاطلاق والا فانه مهدد باستياء الكونجرس والراي العام الامريكي " وقد المح مستشار الامن القومي الامريكي(بريجنسكي) الى أنه سيكون هناك قيود على توريد السلاح للاردن اذا لم يتعاون وأن توريد الاسلحة يعتمد لا محالة على موقف الاردن تجاه الجهود الامريكية

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٧ .

[٢] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الشرق الاوسط . وكشف رئيس الوزراء الاردني انذاك (مضر بدران) أن " سياسة لي الذراع " قد استخدمت على اكثر من مستوى . وقد المح بريجنسكي أيضا " انه سيكون من الخطر على الاردن ان لا يقوم بالدور المرسوم له في الاتفاقيات وهو تهديد فهم منه ان اسرائيل ستقوم بالهجوم على الاردن بمباركة الولايات المتحدة الامريكية ، كما مورست الضغوط الامريكية على دول الخليج لحملها على عدم مساعدة الاردن ، وقد ابلغ احد شيوخ الخليج الملك حسين بصراحة قائلا " انني اتعرض لضغوط لكي لا ادفع لك " ، كما أن الاردن واجه صعوبات كثيرة في اقتراض الاموال من البنك الدولي عقب الاتفاقات ، وكشف رئيس الوزراء الاردني النقاب أن الولايات المتحدة حجزت المساعدات العسكرية والاقتصادية عن الاردن عقب ابرام اتفاقات كامب ديفيد وكان هناك وقت لم يستطع الاردن خلاله دفع رواتب قواته المسلحة [١] .

سياسة فرض الامر الواقع التي اقرتها اتفاقيتي كامب ديفيد على الاردن حدت بالملك حسين الى القول " أن الدور الذي اسند الينا في غيابنا كان مهينا ، ولتلطيف العبارة اقول أن دورنا هو دور الشرطي في الاراضي المحتلة وللمساعدة في مجال الأمن ، ولذلك سألنا أمن من ضد الشعب الرازح تحت الاحتلال " [٢] .

على اثر ذلك وفي ٢٠ – ٢١ / ايلول ١٩٧٨ م ، عقد اجتماع في دمشق ضم رؤساء سوريا ، والجزائر ، وليبيا ، واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واختتم المؤتمر اعماله ببيان رفض فيه اتفاقيتي كامب ديفيد وأعلن قيام " الجبهة القومية للصمود

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٩٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتصدي " ووصف البيان تلك الخطوة بانها اخرجت مصر من دائرة الصـــراع العربـــي الاسرائيلي ، وقرر الرؤساء خلاله قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر ، والعمل على نقل مقر الجامعة ومنظماتها من القاهرة [١] .

وفي الفترة من ٢ – ٥ / تشرين الثاني ١٩٧٨ م عقد مؤتمر قمة عربي في بغـداد من اجل بحث نتائج اتفاقيتي كامب ديفيد ، وقد تجلـت فـي المؤتمـر وحـدة المعتدليـن والمتشددين في معارضة اتفاق مصر واسرائيل . واختتم المؤتمر اعماله ببيان قـرر فيـه رفض اتفاقيتي كامب ديفيد ، ودعا الحكومة المصرية إلى أن تعود عنـهما وأن لا توقـع معاهدة صلح مع العدو . كما اتخذ المؤتمر قرارا اكد فيه التزام الامـة العربيـة بالسـلام العادل الذي يقوم على اساس انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م [٢] .

لكن مصر مضت في طريقها غير آبهة باعتراضات المعترضين ، وتم التوقيع فـي ٢٦ / أذار / ١٩٧٩ في واشنطن على معاهدة صلح بين مصر واسرائيل ، وتضمنت تلـك المعاهدة اقامة علاقات ودبلوماسية واقتصادية وثقافية بين البلديـن وان تنسـحب القـوات الاسرائيلية من سيناء خلال (٣) سنوات ، وأن تمارس مصر سيادتها حتى الحدود الدولية مع فلسطين وأن تباح حرية المرور لسفن اسرائيل في خليج السويس ، وقناة السويس ، وأن تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية [٣] .

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٦ .

[٢] المصدر السابق ، ص ص ٤٦٠ – ٤٦١ .

[٣] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى اثر ذلك التوقيع عقدت الدول العربية في ٢٧ / اذار / ١٩٧٩ م اجتماعا في بغداد مثلها فيه وزراء الخارجية والاقتصاد واتخذ الوزراء باسماء دولهم القرارات التالية :-

- قطع العلاقات السياسية مع مصر .
- تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية .
- نقل مقر الجامعة الى تونس
- فرض مقاطعة اقتصادية على مصر ، تشمل النفط وسحب الارصدة ووقف المبادلات التجارية .

ولم يلبث مقر الجامعة أن نقل الى تونس في نيسان ١٩٧٩ م ، وفي حزيران انتخب السيد الشاذلي القليبي امينا عاما للجامعة العربية (وهو تونسي) ، وكانت تلك اول مرة ينتخب فيها شخص غير مصري لذلك المنصب . كما أن الدول العربية بادرت الى قطع علاقاتها مع مصر وسحبت سفراءها باستثناء ثلاث منها هي السودان وسلطنة عمان ، والصومال [١] .

وقد سحب الأردن سفيره من القاهرة بعد يومين من اجتماع بغداد ، وذلك في ٢٩ / أذار / ١٩٧٩ م [٢] .

ومن المفارقات في هذا الصدد أن الاساس القانوني الذي بنيت عليه قرارات المقاطعة لمصر يعود الى اقتراح مصري كان قد قدم في عهد حكومة النحاس باشا في نيسان ابريل ١٩٥٠ الى مجلس الجامعة العربية وأقر بالاجماع في حينه . ونص على عدم

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٢ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٤٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جواز أي دولة من دول الجامعة القيام بالتفاوض او عقد صلح منفرد او أي اتفاق سياسي او عسكري او اقتصادي عن الجامعة العربية وأن تطبق بشأنها قـــرارات مقاطعـــة سياســـية وقنصلية واقتصادية وتجارية ومالية [١] .

وباتخاذ مصر لقرارها ذاك اغلقت موضوعيا أبوابها مع كثير من الدول العربيـــة ، بينما فتحت حدودها في ٢٦ / كانون الثاني ١٩٨٠ م مع اسرائيل ... ومن هنـــا تبيـــن أن علاقة مصر مع اسرائيل جاءت كعلاقة مفاضلة على حساب علاقاتها مع الـــدول العربيـــة وأن صانع القرار المصري قد سارع في حسم امر مصر باتجاه اسرائيل ، ولم يـــترك أي فرصة حتى للوصول الى الحالة التوفيقية في علاقات مصر مع اسرائيل من جهة والـــدول العربية من جهة أخرى وذلك بذريعة أن القرار المصري قرار سيادي ليس من حق احد أن ينقضه او يعمد الى نقده ... .

ناهيك عن أن مصر ترى في ذاتها دولة قيادية في المنطقة العربية وانها تلعب بناء على ذلك دورا قياديا ومبادرا في المنطقة ، حيث كانت مصر اول دولـــة عربيـــة وقعـــت اتفاقية الهدنة مع اسرائيل في ٢٤ / آذار / ١٩٤٩ م وتبعتها بعد ذلك بعدة اســـابيع لبنـــان والاردن ثم سوريا ، وتكررت ذات الظاهرة في عام ١٩٧٤ م حين عقدت مصر اول اتفاق لفض الاشتباك مع اسرائيل في ١٨ / كانون الأول ، وتبعتها سوريا بعد شهور حيث ابرمت اتفاقا مماثلا مع اسرائيل في ٣١ / أيار / ١٩٧٤ م . ومن هنا نرى أن مصر تـــرى فـــي ذاتها صاحبة المبادرة والمبادأة ، والسبق التاريخي ويرى صانعوا قراراتها أنه كان علـــى مصر أن تتخذ الخطوة الاولى نحو التسوية السلمية الشاملة ، وأنه سوف يمر بعض الوقت

---

[١] حسن أبو طالب ، السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠ – ١٩٨٧ ، مجلـــة المســـتقبل العربي ، العدد ١٢٢ ، ١٩٨٩ ، ص٥٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى تتمكن الدول العربية من اللحاق بها . [١] ويكفي هنا التأكيد على المقولة التي كان يرددها دائما الرئيس السادات ، وهي " أن مصر تستطيع أن تفعل كل شيء دون العرب ، لكن العرب لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا دونها " [٢] .

وهذه البيئة النفسية ذاتها هي التي دعت بالرئيس المصري السادات الى القول " إنني صعدت للسلام بالمصعد (الاصانصيل) بينما الدول العربية ستصعد اليه على الدرج " ، وهو ما أكده وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري أنذاك الدكتور بطرس غالي الذي قال لسائله عندما سئل متى ستعود مصر الى العرب ؟ " قل متى سيعود العرب لمصر ؟ " [٣].

وفي الفترة من ٢٠ – ٢٢ / تشرين الثاني ١٩٧٩ عقد في تونس مؤتمر القمة العاشر وقد تناهى المؤتمر الى ما تناهى اليه المؤتمر السابق في بغداد ، وتوقف عند قراراته وبيانه الختامي . وذلك بالرغم من التطورات السياسية على صعيد العلاقة المصرية – الاسرائيلية وهو ما يؤشر الى استنفاذ حدود رد الفعل القصوى العربي الى ذلك الحد . كما لوحظ تنامي الخلافات العربية الثنائية بعيدا عن العلاقة مع مصر التي لم تدع لحضور المؤتمر . حيث برزت الخلافات مع ليبيا إثر موقفها من الحرب العراقية – الايرانية ، والخلاف السوري – العراقي ، والخلاف بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، والخلاف بين الجزائر والمغرب ، وكذلك بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبناء على ذلك لم

---

[١] بطرس بطرس غالي ، سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢م ، ص ٨٣ .

[٢] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٣ .

[٣] تقارير سياسية ، في ٥ / ٣ / ١٩٨٢م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يحضـــر كـــل مـــن ملك المغرب ، والرئيس الجزائري ، والرئيس الليبي وقد تم تخفيض مستوى تمثيل الوفود الدبلوماسية لهذه الدول [١].

وهذا يعني أنه قد برزت على اجندة الدول العربية مستجدات واولويات حالت دون التركيز على العلاقات المصرية الاسرائيلية او من وجه اخر العلاقة المصرية – العربية . وهـــذا فـــي حد ذاته – كما يرى الباحث – ادى إلى حالة نكوص وتراجع عن الموقف في مؤتمر بغداد وهو ما يمهد لمزيد من ذلك في مراحل لاحقة .

وفي ٢٢ / أيلول / ١٩٨٠ م ، وبعد تولي الرئيس صدام حسين السلطة في العراق بفترة وجيزة اندلعت الحرب العراقية – الايرانية ، وقد اعلن الاردن منذ البدء دعمه الكامل للعراق في حربه مع ايران وكان اول دولة عربية تعلن ذلك [٢] .

أما موقف مصر ، فقد أعلن السادات أن العراق هو المعتدي ، ولكنه اغتنم فرصة حاجـــة العـــراق الماسة للعتاد ، فوافق في نيسان ١٩٨١ على بيعه كميات منه ، قائلاً أن مصر لا تنسى وقفة العراق معها في حرب ١٩٧٣ [٣].

وقد كان لمتغير الحرب العراقية – الايرانية دور بارز في التقارب الموضوعي بين مصـــر والدول العربية ، حيث لعبت الحرب دورها في التأثير في مختلف البلدان بما فيها مصـــر [٤] وتوحـــدت النظرة الاستراتيجية للموقف بين مصر والدول العربية ، وذلك من

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٣.

[٢] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[٣] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٢.

[٤] عـــبد المـــنعم سعيد ، العودة إلى الصف ، مصر والوطن العربي ١٩٧٨ – ١٩٨٨م ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢ ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

باستدعاء الاحتياط . وبلغت الحشود في اوج الأزمة ، يوم الثالث والرابع من كـلنون الاول ، ما يزيد عن فرقتين اردنيتين في مواجهة ثلاثة من سورية وما يزيد على الف دبابـــة [١] وطبقا لأقوال رئيس الوزراء الاردني (مضر بدران) فإن المسألة الايرانية- العراقية كـلنت وراء الاجراءات السورية المعادية اكثر من أي سبب أخر [٢] . وفي هذا يقـــول ســليمان عرار وزير الداخلية الأردني الأسبق ورئيس مجلس النواب الاسبق أن اهـــم حـــاجز فـــي العلاقة الاردنية السورية كان موقف دمشق من الحرب العراقية – الايرانية واختلاف وجهة نظر الاردن مع ذلك الموقف [٣] وهذا التغير كان له دور كبير في بحث الاردن عن حليـف استراتيجي ولا شك أن صانع القرار الاردني كان يرنو الى مصر للعب هذا الدور الـــذي اصبح خاليا بعد دخول العراق في حربه مع ايران ، والموقف السوري من الاردن . وهـــو ما ساهم في التقارب الموضوعي مع مصر باعتبار سوريا تمـــارس دور التشـــدد تجـــاه الدولتين بالرغم من تباين الأسباب واختلاف المبررات .

وفي السابع من حزيران عبرت طائرات اســـرائيلية مقاتلـــة الاجـــواء الأردنيـــة والسعودية وقصفت المفاعل النووي العراقي (اوسيراك ، او مفاعل تموز) وتـــم تدمـــير المفاعل الرئيسي بكامله ، وقد وصف الملك حسين ذلك " بـــالعمل المخـــزي " وبالهجمـــة الغادرة الجبانة " [٤] .

---

[١] مارك هيلر وآخرون ، التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، ترجمة نبيه الجزائري، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الجليل ، ١٩٨٤ ، ص ٤٣ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٤٤ .

[٣] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٧ .

[٤] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اثارت الغارة مصر بشكل كبير لأنها جاءت بعد ايام فقط من قمة السادات – بيغن الامر الذي أثار الشكوك حول علم مصر بامر الغارة او ربما موافقتها .[١] وهو ما لم يكن الا احتمالات مفترضة لم تثبتها أي وثائق رسمية او غير رسمية .

وفي الحقيقة أن هذه الغارة ومدى قدرة اسرائيل على اختراق الاجواء لثلاث دول عربية (الاردن ، السعودية ، العراق) ومدى السرعة والدقة والكفاءة لسلاح الجو الاسرائيلي قد دفع بهذه الدول الى تكثيف وتحسين دفاعاتها الجوية والنظر الى مصر كداعم لوجستي لهذه الدول في مواجهة اسرائيل لكون النظام الجوي العسكري المصري من افضل المنظومات العربية ، كما أن هذه الغارة دعت مصر بدورها الى النظر الى فعالية سلاح الجو الاسرائيلي بحذر وترقب شديدين وذلك بالرغم من أن اتفاقية الصلح لم تمنع اسرائيل من استمرارية تطوير اسلحتها العسكرية بما فيها سلاح الجو .

وفي السادس من تشرين اول ١٩٨١ تم اغتيال الرئيس المصري السادات ، وباغتياله غاب عنصر مهم في معادلة العلاقات المصرية – العربية من جهة والمصرية – الاسرائيلية من جهة أخرى ، في الوقت الذي بدا فيه أن ثمة تغيرات كبرى قد تحدث على صعيد السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية وقضاياها المختلفة [٢] .

وباختفاء السادات عن المسرح بدأت العلاقات الرسمية المصرية مع بقية العالم العربي تتجه للدفء تحت رئاسة الرئيس الجديد حسني مبارك الذي وعد باحترام المعاهدة مع اسرائيل وعمل على وقف الحرب الاعلامية ضد الدول العربية [٣] . وكانت هذه

---

[١] مارك هيلر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١ .

[٢] حسن أبو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧ .

[٣] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطوة اول طوق لخروج مصر من عزلتها العربية التي ورثها مبارك عن سلفه وهذه تمثل خروجا عن احد الموروثات .

والحقيقة أن تفسير ذلك يعود الى أن هناك علاقة تفاعلية بين التغير في التوجهات السياسية والتغير الذي يحدث في شخوص القائمين على السلطة ، وتبدو هذه العلاقة في الدول التي يلعب فيها الرئيس دورا غير محدد في تقرير اهداف ووسائل السياسة الخارجية . وحول التغير في السياسة الخارجية المصرية تجاه العرب قال وزير الدولة المصري بطرس غالي :" الخلاف الحالي بين مصر والعرب ليس اول خلاف ولن يكون الاخير ، وأن فكرة مصر معزولة او يمكن أن تعزل هي فكرة يمكن رفضها بسهولة وأن التصالح على المستوى الرسمي بين مصر وحكومات البلدان العربية الاخرى مآله الى التحقق ن وأن التقارب بين القاهرة والعواصم العربية لا بد وان يأخذ في اعتباره حقائق العلاقات القائمة بين مصر واسرائيل وأن مصر لن تكون الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تحتفظ بعلاقات مع كل من اسرائيل والدول العربية ، فقد استطاع عدد من الدول في المنطقة أن تفعل ذلك بنجاح ، يمكن ذكر تركيا وهي دولة اسلامية ، وقبرص [١].

وبالتالي يمكن اعتبار مرحلة ما بعد تولي الرئيس مبارك الحكم في مصر بمثابة مرحلة انتقالية ومرحلة تهدئة امتزجت فيها عناصر التغير بعناصر الاستمرارية [٢] .

فبعد اشهر معدودة من تولي الرئيس مبارك الحكم دعا إلى اشراك الملك حسين ملك الاردن في عملية السلام بعد التوصل الى اعلان مباديء الحكم الذاتي باعتباره كان مسؤولا عن الضفة الغربية عام ١٩٦٧ م [٣] . وتعد هذه المطالبة اول مبادرة ايجابية تجاه

---

[١] بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

[٢] حسن أبو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠ .

[٣] تقارير سياسية ، في ٢٤ / ١ / ١٩٨٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني ، في ٢٤ / ١ / ١٩٨٢م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردن منذ كامب ديفيد ، واول مبادرة للرئيس المصري تجاه الاردن وهي تعكس تحـــولا كبيرا في وجهة النظر المصرية السابقة التي كانت تسعى لاقصاء الملك حسين عن مســـار التسوية السلمية في المنطقة .

وفي ١٤ / شباط / ١٩٨٢ قال الملك حسين انه يامل بعودة العلاقات بيـــن مصـــر والدول العربية في وقت قريب . وأنه يتمنى أن تتهيأ الظروف لذلك [١] .

وبعد اقل من اسبوعين على ذلك التصريح بعث الملك حسين برسالة الى الرئيـــس المصري حسني مبارك دعاه فيها الى العمل على استئناف دور مصـــر " القيـــادي " ولـــم يكشف في تلك المرحلة عن آلية انتقال الرسالة [٢] .

وهذه الدعوة لتسلم مصر الدور القيادي تعني من قبل الملك قيادة العربة العربية من خلال الحصان المصري تجاه حديقة كامب ديفيد ... .

وبعد استعادة مصر لسيناء بشروط اتفاقيتي كامب ديفيد قام الملك حسين فـــي ٢٦ / نيسان / ١٩٨٢ م بتهنئة مصر على ذلك من خلال برقية بعث بها الى الرئيس المصـــري حسني مبارك حيث قال " دور مصر سيظل طليعيا وثابتا وصلبا فـــي اســـتعادة الحقـــوق الفلسطينية ، كما ستظل مصر في الطليعة في كل عمل عربي جماعي يهدف الـــى حمايـــة الشرق العربي والكرامة العربية ، واصبحت بذلك الاردن اول دولة عربية من الدول التـــي قطعت علاقاتها مع مصر تجري اتصالا رسميا بالقاهرة بعد كامب ديفيد وبذلك تجـــاوزت قرارات القمة وخرقت بنود قرارات قمة بغداد ، وفي خطوة موازية ابلغ الملك الصحافة انه

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٤ / ١٢ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد (١) ، قســـم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني ، في ١٤ / ٢ / ١٩٨٢م .

[٢] تقارير سياسية ، في ٢٤ / ١ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد (١) ، قســـم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرغب مع بعض الدول العربية في ضم مصر الى اتحاد عربي جديد يهدف الى استعادة بقية الاراضي التي تحتلها اسرائيل " [١] وكان يمهد بذلك الاتحاد العربي الذي اسس في ١٦ /شباط / ١٩٨٩ . وقد رد الرئيس المصري برسالة شكر الى الملك حسين وكانت تلك اول رسالة رسمية علنية بين الجانبين .

وفي نيسان عام ١٩٨٢ ، وفي مبادرة لحسن النوايا تجاه العرب قدمت مصر من خلال مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة (عصمت عبد المجيد) مبادرة لتسوية النزاع في الشرق الاوسط وفي حين رأت معظم الدول العربية بما فيها الاردن أن المشروع المصري يمثل المطالب العربية رفضت اسرائيل المشروع [٢] . والحقيقة أن المشرع المصري في ذاته لا يعدو كونه خطوة مصرية تجاه الدول العربية للمصالحة معها تحت إيقاع اتفاقيتي كامبد ديفيد .

وفي شهر ايار من عام ١٩٨٢ م تعززت الاتصالات بين الاردن ومصر من خلال انشاء طريق بري يربط السويس بخليج العقبة لخدمة الحجاج [٣] ، وكذلك من خلال وصول لجنة عسكرية مصرية الى عمان قد ذكرت اذاعة دمشق في تلك المرحلة " إن استقبال اللجنة العسكرية المصرية من قبل النظام الاردني يؤكد عزم هذا النظام على ركوب قطار كامب ديفيد وولوج باب الاستسلام للعدو الصهيوني الغاشم [٤] .

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

[٢] منير الهور و طارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٨٥م ، دار الجليل ، عمان ١٩٨٦ ، ص ص ٢١١ – ٢١٢ .

[٣] تقارير سياسية ، في ٢ / ٥ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٤] إذاعة دمشق ، في ٢ / ٥ ١٩٨٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانت الرسالة المصرية الثانية للملك حسين برقية تعزية بوفاة الشريف حسين بن ناصر [١] ، ولا يمكن تفريغ هذه البرقية من بعدها السياسي في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها العلاقة بين الدولتين . ويمكن القول انها كانت برقية تعزية سياسية . وفي ٣/أيار/ ١٩٨٢ اعلن الرئيس العراقي صراحة أنه سينتقل بعد الخامس والعشرين من حزيران الى مرحلة التعامل العسكري المباشر مع القاهرة [٢] .

وقد رأى كثير من المراقبين في تلك المرحلة أن المساعدات التي قدمتها مصر الى العراق قد ساهمت ايضا في زيادة سرعة الانفراج بين القاهرة وعمان .

وفي ٥ / أيار / ١٩٨٢ ادلى الملك حسين بتصريحات الى صحيفة الاهرام المصرية ، وكان ذلك اول تصريح للملك حسين لصحيفة مصرية منذ (٣) سنوات ، وقال الحسين " أنه يسعى الى عقد اجتماع عربي شامل يضم مصر لاول مرة منذ ثلاث سنوات [٣] ، وقد فهم من موقف الحسين آنذاك انه "تبرئة " لقرار مصر التي استعادت عن طريق المعاهدة أراضيها التي لم يكن بالامكان استعادتها عن طريق الحرب .

وفي ١١ / أيار تم افتتاح الخط الجوي بين بغداد والقاهرة بعد انقطاع دام اربع سنوات . وفي اليوم التالي وصل السلطان قابوس سلطان عمان الى الاردن وذلك بعد انتهاء زيارته الى مصر [٤] وقد رأى المراقبون ان تلك الزيارة كانت بهدف التوسط بين عمان والقاهرة لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وفي الحقيقة أن زيارة سلطان عمان قد تلت

---

[١] صحيفة الرأي ، في ٤ / ٥ / ١٩٨٢م .

[٢] تقارير سياسية ، في ٣ / ٥ / ١٩٨٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٣] صحيفة الأهرام المصرية في ٦ / ٥ / ١٩٨٢م .

[٤] تقارير سياسية ، في ١٢ / ٥ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زيارة للملك حسين الى مسقط في شهر نيسان والتقى خلالها وزير خارجية مصر أنـــذاك (كمال حسن) [١] . وبعد اقل من اسبوعين قررت كل من الاردن ومصر زيـــارة عـدد الدبوماسيين المعتمدين في كل من عمان والقاهرة [٢] . ويعد هذا تطورا سياسيا دبلوماســيا كبيرا في العلاقة بين الدولتين .

وفي ٦ / حزيران / ١٩٨٢ م اقتحمت القوات الاسرائيلية الحدود اللبنانية ، ودخلت العاصمة بيروت ، ورغم توقيع اتفاقية خروج المقاومة الفلسطسنية من بيروت من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد استمرت اسرائيل في سياسة قتل الابرياء من المدنييـــن ، وارتكبت بمساعدة المليشيات اللبنانية مذابح صبرا وشاتيلا ، وعلى اثر تلك المذابح اتخـذت مصر قرارا باستدعاء سفيرها من اسرائيل في ٢٠ / ايلـــول / ١٩٨٢ م وحـــددت ثلاثـــة شروط لعودة السفير المصري الى تل ابيب :-

أولا : انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

ثانيا : تحديد المسؤولية في مذابح صبرا وشاتيلا .

ثالثا : السير في القضية الفلسطينية الى طريق الحل على اساس الإعتراف بحق تقريـو المصير للشعب الفلسطيني [٣].

والحقيقة أن تأييد مصر للقضية العربية بالرغم من المعاهدة مع إسرائيل ضربـــت على وتر حساس وخاصة في الأردن ، ومن بين السياسات المصرية التي قوبلت بالتقدير ، إنتقادات مبارك لاعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وسحب السفير مـن

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٣ / ٥ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العـــدد ١ ، قســم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٢] تقارير سياسية ، في ٢٤ / ٥ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العـــدد ١ ، قســم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٣] حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تل أبيب ، وتوقف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية ، ورفض مبارك الاجتماع مع رئيس وزراء إسرائيل قبل إنسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وعملها من أجل إيجاد حل مقبول للقضية الفلسطينية وحل مسألة طابا ومساعدة مصر للعراق في حربها مع إيران ودعوتها لمشاركة جميع الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، ومساندتها لزعيم منظمة التحرير عندما كان محاصرا في طرابلس وتجميدها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في حقول الثقافة والاقتصاد والسياسة والسياحة [١]، وكذلك رفضها مقولة أن الأردن هو فلسطين باعتبار الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين ، كذلك فإن الموقف المصري تناهى إلى عدم الإصرار – كما في السابق – على إطار كامب ديفيد كأساس لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتي والقبول باي تسوية سلمية تتفق عليها جميع الأطراف وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التطورات التي طرأت على الموقف المصري فيما بعد كانت محلا للانتقاد من الجانب الإسرائيلي [٢]، وللترحيب من الجانب العربي .

وبالتالي نلاحظ هنا أن مصر بدأت تتعاطى مع المتغير العربي وكذلك الإسرائيلي بطريقة تختلف عما سبق ، فهي وإن حافظت على علاقاتها القانونية من خلال معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل إلا أنها تحاول في تلك المرحلة إعادة علاقاتها الدبلوماسية والتاريخية بعالمها العربي من خلال فهم واستيعاب جدلية التناقض وعدم الموائمة بين المتغير الإسرائيلي والمتغير العربي ودراستها ، وذلك في محاولة لإيجاد صيغة توفيقية وسطية للإحتفاظ بالعلاقة مع المتغيريين معا .

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .

[٢] حسين أبو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإبان مرحلة الأزمة في بيروت في ١١ / تموز / ١٩٨٢ ، جـــرى أول اجتمـــاع رسمي بين الملك حسين ومسؤول مصري كبير وذلك منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بيـــن مصر والأردن ، وكان ذلك المسؤول هو الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيـــس المصري [١]، وبعد اسبوع من ذلك التاريخ دعا الرئيس المصري الى عقد قمة عربية لبحث الموقف في لبنان والخليج ، وكان هدف الدعوة خطوة مصرية متقدمة لتجاوز جمود العلاقة العربية مع مصر ، وقد رحبت الاردن بنداء الرئيس مبارك [٢].

وفي الفترة من ٦ – ٩ / ايلول / ١٩٨٢ عقد مؤتمر قمة عربي في مدينـــة فـــاس المغربية ، وقد وضعت امام المؤتمر ورقة عرفت بخطة الامير فهد للتسوية فـــي الشـــرق االوسط وكانت اول خطة عربية للسلام [٣] . لكنها قوبلت برفض سوري بعكس الموقـــف الاردني والفلسطيني ، مما دعا المؤتمرين الى اجراء تعديلات عليها وعرفت بعـــد ذلـــك " بخطة فاس " وحازت على اجماع عربي كامل وبالتالي توفر في فاس الاجماع الضروري للبدء في عملية التسوية ، وازيلت كل عقبة من وجه ذلك التوجه الدبلوماسي والسياسي .

وقبل ذلك المؤتمر وفي ٢ / أيلول / ١٩٨٢ ، وبعد يومين من خـــروج المقاومـــة الفلسطينية من بيروت ، تقدم الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) بمبادرة تجاه التسوية فـــي

---

[١] تقارير سياسية ، في ١١ / ٧ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العـــدد ١ ، قســم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٢] تقارير سياسية ، في ١٨ / ٧ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العـــدد ١ ، قســم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٣] عدنان ابو عودة ، اشكالية السلام في الشرق الاوسط : رؤية من الداخل ، الطبعة الاولى ، بـــيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٩ م ، ص ١٧٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منطقة الشرق الأوسط [١]، كانت خطة ريغان إمتدادا واضحا لمعاهدة كامب ديفيد [٢]. وقد اعتبر الأردن أن خطة ريغان تحوي العديد من العناصر الإيجابية ، واعتقد في النهاية أن الخطة سوف تقضي على التطرف لدى الجانبين العربي والإسرائيلي ، لكن الأردن مع ذلك إشار إلى عناصر سلبية في الخطة.

ورأت مصر كما الأردن أن عناصر الخطة إيجابية ويمكن أن توفر زخما كبيرا لعملية السلام [٣]، وامتدح وزير خارجية مصر مشروع ريغان ، وقال إن مبادرة الرئيس الأمريكي ، مساهمة بناءة على الرغم من ملاحظات مصر عليها [٤].

وفي الحقيقة كان طرح مبادرة الرئيس ريغان قد وفر إطارا للتنسيق بين عمان والقاهرة ، ففي ٨ / كانون الثاني / ١٩٨٢م ، أوفدت مصر وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالي يرافقه المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك أسامة الباز ، وكانت هذه الزيارة أول زيارة لمسؤول كبير في الخارجية المصرية لعمان . إلا أن الملك حسين أعلن في ١٠ / نيسان / ١٩٨٣م رفضه الإنضمام للمفاوضات التي دعا إليها الرئيس الأمريكي دون تفويض واضح من منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت الخطة بكاملها [٥].

---

[١] منير الهور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٥ .

[٢] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

[٣] المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

[٤] تقارير سياسية ، في ١٥ / ٩ / ١٩٨٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٥] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٦٧ – ١٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي تلك المرحلة التاريخية يمكن رصد العديد من التحولات غير السياسية في العلاقات المتطورة بين عمان والقاهرة ونقصد التجارية والاقتصادية والثقافية ، ومن ذلك السماح بدخول جميع الكتب وعدد من المجلات المصرية إلى عمان ، بالإضافة إلى إتخاذ عمان العديد من الأجراءات الإدارية الخاصة بإقامة المصريين إلى أقصى حد ممكن ، كما قررت الحكومة المصرية قبول أربعة آلاف طالب أردني في الجامعات المصرية ، كما أنشات شركة بحرية بين ميناء العقبة وميناء السويس المصري ، وألغت الحكومة الأردنية الحظر المفروض على العلاقات التجارية بين شركات أردنية خاصة وشركات مصرية مماثلة ، كما أبرمت البروتوكولات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وكذلك تم تبادل الزيارات الوفود الاقتصادية والتجارية وكذلك السياسية [١].

وفي ٥ / شباط / ١٩٨٣م وابان التحضير لمؤتمر قمة عدم الانحياز في نيودلهي ، اجتمع وزير الخارجية الأردني (مروان القاسم) بوزير خارجية مصر (كمال حسن) ، وقد كان هذا اللقاء هو الأول منذ عام ١٩٧٩م ، وقد تلى هذا اللقاء لقاء بين الوزير المصري ووزير خارجية العراق آنذاك (طارق عزيز) [٢]، وبعد ثلاثة أيام على ذلك اللقاء اجتمع الملك حسين مع الرئيس المصري حسني مبارك في أول لقاء علني بين الزعيمين ، وفي أول لقاء علني بين قيادة الأردن ومصر منذ توقيع إتفاقية كامب ديفيد [٣]،

---

[١] تقارير سياسية ، في الأشهر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ / ١٩٨٣م ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٢] تقارير سياسية ، في ٥ / ٣ / ١٩٨٣م ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٣] تقارير سياسية ، في ٧ / ٣ / ١٩٨٣م ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ووجهت الأردن بانتقادات حادة من قبل سوريا إلى درجة وصفت بها إذاعة دمشق الملك حسين بـ " سادات جديد " [١].

ومما يجدر ذكره هنا أن الملك حسين قد صرح لصحيفة صاندي تايمز (اللندنية) إبان زيارته لبريطانيا بأنه توجه إلى القاهرة مرتين منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين العالم العربي ومصر [٢]. وهو ما يعني لجوء العلاقات السرية في ظل التحريم العربي لمثل تلك العلاقات ، وهو ما يعني أن ما يصدر بشكل رسمي أو علني أو دبلوماسي قد لا يمكن التصريح بها ، إلا عندما ننهيأ الظروف لذلك . أما عن عودة العلاقات الدبلوماسية فإن الملك حسين قد اعتبر أنه ليس لها أهمية حاليا ، وتطابق ذلك مع كلام الرئيس المصري الذي صرح للصحافة بأن " عودة العلاقات يعتبرها موضوعا ثانويا ... " [٣]، وذلك يعكس موقف القياديتن بأن مرحلة العلاقة الأردنية المصرية قد تجاوزت البروتوكولات الدبلوماسية الشكلية إلى ما هو جوهري وأعمق وذلك يتجذر من خلال لقاءاتهم الثنائية المتعددة والمستمرة .

وفي ١٤ / شباط / ١٩٨٤م التقى الملك حسين في واشنطن بالرئيس المصري (حسني مبارك) ، وقد أخذت عملية التسوية في الشرق الأوسط الحظ الأوفر من مباحثات الزعيمين ، وكذلك إيضاح وجهة النظر العربية تجاه السياسات الأمريكية في لقاءهما المشترك مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان [٤].

---

[١] إذاعة دمشق في ٩ / ٣ / ١٩٨٣م ، قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٢] تقارير سياسية ، في ١٩ / ٣ / ١٩٨٣م ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٣] تقارير سياسية ، في ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣م ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٤] مديرية الدراسات والبحوث ، وزارة الإعلام ، على هامش لقاء القمة الأردني – المصري – الأمريكي ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٤م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ٢٥ / أيلول / ١٩٨٤م ، وعقب جلسة لمجلس الوزراء الأردني ، أصـــدرت وزارة الخارجية الأردنية بيانا أعلنت من خلاله نبأ عودة العلاقات مع مصـــر [١]، وذلـك بالرغم من نفي رئيس الوزراء الأردني (مضر بدران) في ١ / تشرين الثـاني / ١٩٨٣م عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر بصورة إنفرادية ، وذلك لأن قطع العلاقات مع مصر قد اتخذ في مؤتمر قمة عربي [٢]. وشرح التيلفيزيون الأردني تلك الليلة الوضع كما يلـي " كإشارة على تقدير موقف مصر لمساندتها كفاح الشعب الفلسطيني والعراق ولبنان ، وحتى لا نسمح لقطيعة مؤقتة في العلاقات بالتحول إلى قاعدة دائمة يستغلها عدونا ضدنـا ، فقـد تقرر إعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع جمهورية مصـــر العربيـة إبتـداءا مـن اليوم " [٣].

وبذلك اخترق الأردن قرارات القمة العربية في بغداد وبنفس ذريعة السادات فـــي كامب ديفيد ، وهي أن القرار الأردني قرار سيادي تقرره الدولة الأردنية .

خطوة الأردن وضعت بصمة رسمية على ما هو واضح منذ زمن طويل ، وهو أن أهمية مصر في الشرق الأوسط تجاوزت الألفاظ العربية المنمقة ، ولم تستطع في الحقيقـة إتفاقية كامب ديفيد أن تغير من مكانة مصر لمعظم الدول العربية ، حتى تلك المرحلة فقـد استمرت معظم الخطوط الجوية العربية في القيام برحلاتها من وإلى القاهرة ، واســتمرت الاستثمارات العربية الخاصة بالتدفق على مصر ، ولم تتخذ أية خطوات ضد (٢) مليـون

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

[٢] تقارير سياسية ، في ١ / ١١ / ١٩٨٣م ، انظر ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العـدد ١ ، قسـم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصري يعملون في الأقطار العربية بما فيها الأردن ، واستمرت البنوك العربية في العمل فـــي القاهرة ، كما استمر الطلاب العرب في الالتحاق بالجامعات المصرية ، وحتى النفط العـــربي كـــان لا يـــزال يضـــخ عبر خط أنابيب البحر المتوسط العربي ، فالعرب على المســـتويين الرســـمي والشـــعبي لم يكونوا ضد الشعب المصري بل ضد سياسة السادات الإنفرادية [١].

ويمكن بعد كل ذلك إيراد ملاحظة بارزة إبان حالات العزلة التاريخية التي عاشتها الأردن وكذلـك مصر ، وهي أنه في كل حالة عزلة ضربت على الأردن كانت مصر هي المـــنفذ الأول لأخـــراج الأردن من حالات العزلة على الرغم من كون مصر أحياناً كثيرة ساهمت في ضرب وفرض هذه العزلة على الأردن ، كما أن الأردن كان له دور كبير في اخـــتراق حالة العزلة العربية على مصر أبان مرحلة كامب ديفيد ، وهو ما حفظته مصر للأردن بعد حرب الخليج الثانية في مرحلة لاحقة .

---

[١] المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة الباب الثاني

جـــاء هذا الباب في فصلين ، الاول تناول فيه الباحث متغيرات السياسة الخارجية الاردنية والمصرية ، اما الفصل الثاني فقد تناول فيه العلاقات السياسية الأردنية المصرية في الفترة ما بين ١٩٨١ الى ١٩٨٤ .

وفيمـــا يتعـــلق فـــي الفصل الاول فانه لا يمكننا دراسة حيثيات اي قرار للسياسة الخارجيـــة لأي دولـــة كانت دون أن يكون لدينا إلمام تام بمتغيرات السياسة الخارجية لتلك الدولة ، فالقرار السياسي الخارجي لأي دولة ، هو محصلة وناتج حقيقي لتفاعل العديد من المتغيرات .

وقد عمد الباحث الى دراسة أثر هذه المتغيرات (سواء المادية ، او المعنوية ، او النسقية الخارجية) على القرار السياسي الخارجي لكلٍ من الاردن وجمهورية مصر العربية محاولاً احداث نوعٍ من المقارنة بين هذه المتغيرات وأثرها على السياسة الخارجية الاردنية والسياسة الخارجية المصرية .

اما الفصل الثاني ، فقد تناول فيه الباحث العلاقات الاردنية المصرية في الفترة من عام ١٩٨١ عندما تسلم زمام السلطة في مصر الرئيس المصري حسني مبارك وحتى أيلول ١٩٨٤ ، عندما اعلن الاردن قراره باعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية .

ولقـــد حاول الباحث رصد حركة صانعي القرار السياسي الخارجي في كلا البلدين تجـــاه بعضهما البعض ، وابراز التقارب الاردني المصري في فترة ما قبل اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة .

والعلاقـــات الاردنية المصرية تمثل في هذه الفترة انطلاق مرحلة جديدة ، بظهور الـــرئيس المصري على المسرح السياسي في مصر ، والذي ورث عن سابقه (السادات) تركة ثقيلة ، تمثلت بعزلة مصرية عن الوطن العربي ، على إثر قرار قمة بغداد ١٩٧٨ . ومعاهدة السلام (كامب ديفيد) مع اسرائيل . وقد كان الهم الأول لصانع القرار المصري فـــي هـــذه المرحـــلة الموازنة بين وجود المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، واعادة العلاقات المصـــرية العـــربية الى سابق عهدها ، حيث كانت الاردن اول دولة عربية تعيد علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع مصر بعد انقطاعها منذ عام ١٩٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الثالث

العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨٤ – ١٩٩٠

الفصل الأول

إستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الأردن ومصر .

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الأردنية المصرية ١٩٨٤ – ١٩٩٠م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الثالث

العلاقات الأردنية المصرية ١٩٨٤ – ١٩٩٠م

تمهيد : –

يمثل العام ١٩٨٤ تاريخ هام في قاموس العلاقات الأردنية المصرية ذلك أنه في ٢٥ / ايلول ١٩٨٤ قام صانع القرار السياسي الخارجي بإعادة علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية والتي قطعها على إثر توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٩ .

وسيحاول الباحث من خلال الفصل الأول دراسة القرار الأردني بتسليط الضوء على مقدمات هذا القرار والمؤشرات التي كانت تدل على قرب حدوثه خصوصا بعدما تسلم الرئيس المصري حسني مبارك السلطة في مصر ، حيث ألتقى الملك حسين والرئيس المصري أكثر من مرة في مؤتمرات ولقاءات دولية .

هذا القرار حمل ردود فعل كثيرة ، ومن خلال هذا الفصل سيوضح الباحث ردود الفعل المحلية والمصرية والفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية ، ومواقف هذه الأطراف من القرار الأردني لا سيما وأن الأردن كانت أول دولة عربية تعيد علاقاتها مع مصر بعد قرارات قمتي بغداد وتونس آواخر العقد السابع من القرن العشرين .

أما الفصل الثاني من هذا الباب فسيتناول الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ – ١٩٩٠ من عمر العلاقات الأردنية المصرية من خلال إبراز مدى تأثير الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وحرب الخليج الأولى (العراقية – الإيرانية) على هذه العلاقات ، وصولا إلى قيام مجلس التعاون العربي الذي يعتبر نتاجا للتطور الإيجابي الذي حدث على مسلكية العلاقات الأردنية المصرية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

إستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الأردن ومصر

مقدمة : -

بادر الأردن في ٢٥ / أيلول ١٩٨٤ بإعادة علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية ، وهذا القرار لم يكن مفاجئا إذا ما علمنا منطلقاته القومية التي تنبع من حقيقة التوجه الأردني نحو تضامن عربي حقيقي يقوم على قاعدة العمل المشترك الذي يضع في الثقل كل الجهود العربية التي تخدم قضايانا القومية ، ومسيرة الأمة في نضالها العادل والمشروع نحو استرداد حقوقها والحفاظ على وجودها ومستقبلها الحضاري .

فلقد شهدت الساحة العربية خلال هذه الحقبة من تاريخنا المعاصر شروخا متعمقة من الخلافات التي أصابت قوى النظام العربي بالشلل وعطلت أي تحرك عربي في إتجاه خدمة القضايا العربية المصيرية ، الأمر الذي بات معه تجاهل الحقائق الموضوعية على خارطة السياسة العربية أمر يتنافى مع المصالح القومية العليا التي تتطلب حشد أي قوة عربية فاعلة ومؤثرة على الساحتين العربية والدولية .

ولإيمان الأردن بأن دور مصر وثقلها السياسي لا يمكن إستبعاده عن مجمل الجهد والثقل القومي العربي ، وبأن استثمار دور مصر في إطار القوة السياسية والعسكرية العربية لا يتأتى من الإبقاء على مصر معزولة عن إمتها بل باستعادة دورها في إطار من التفاعل الإيجابي مع جميع الدول العربية ، وأن تأخذ مكانها الصحيح في النظام الإقليمي العربي .

فالتضامن العربي الذي يؤمن به الأردن نابع من إيمانه بمبادئ الثورة العربية الكبرى التي تحكم مسيرته القومية ليس شعارا في قاموس السياسة الأردنية ، بل هو توجه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتجسد على الأرض من خلال كل خطوة يخطوها وكل تصرف يحكم علاقاته بأشـــقاءه ، وما انفك الأردن يدعو لهذا التضامن ويندفع بكل ثقله نحو أي عمل عربي مشترك يسير في هذا الاتجاه وجسدت مواقف الملك الراحل الحسين بن طلال واتصالاته المستمرة مع أشقائه القادة والملوك العرب آنذاك صدق هذا التوجه والتمسك بمبدأ التضامن منهاجا لوحدة هـــذه الأمة وإخراجها من دوامة الضعف والتمزق إلى آفاق الوحدة والعمل المشترك البناء .

فمنذ أن تسلم الرئيس حسني مبارك زمام السلطة ومصر تقف عملا وقـــولا إلـــى جانب القضايا القومية ، ولم تنسلخ عنها كما أراد لها البعض ، وقد ظلت مصر بكل بثقلـها وراء شعب فلسطين ولم يتأثر دورها بقطع العلاقات الدبلوماسية العربية معها ، وهي التـــي أوقفت تعاملها مع إسرائيل ومحادثاتها معها وسحبت سفيرها من تل أبيب بعد مذابح صـــبرا وشاتيلا والعدوان على لبنان ، كما ساندت الشرعية الفلسطينية عندما كانت هذه الشـــرعية في طرابلس بين نار الحصار العربي من البر ونار الحصار الإسرائيلي من البحر .

كما أنها وقفت إلى جانب العراق عندما وقف الآخرون (سوريا) إلى جانب إيران وساهمت في تمكين العراق من رد العدوان على أراضيه أبان الحرب العراقية الإيرانية .

لقد تمكن الرئيس حسني مبارك بكثير من الصبر والأناة من أن يرسم نهجا سياســيا مختلفا وكانت تحركاته منذ البداية تتجه نحو تدعيم آمال العودة المصرية إلى العرب ليـــس كأسلوب عمل فقط وإنما كإستراتيجية واضحة المعالم رغم القيود التي فرضتها تركة العـهد السابق ، ولم يكن أحد ليشك في أن مصر قد بدأت تستعد للعيش في أجواء زمـــن عربـــي جديد .

وسيعمد الباحث من خلال هذا الفصل إلى دراسة القرار الأردني بإعـــادة علاقاتـــه الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية من خلال التطرق إلـــى مقدمـــات القـــرار وبواعثه وردود الفعل المختلفة عليه ، وصولا إلى أثر القـــرار علـــى اتفاقيـــات الصلـــح الإسرائيلية المصرية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمات القرار الأردني : -

لم يكن القرار الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية مفاجئا أو حدثا عارضا كما سبق أن أشرت فقد كان هنالك العديد من المقدمات والمؤشرات التي تدل على ذلك ، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال دراسة واقع العلاقات بين البلدين في الفترة التي سبقت إعلان القرار وهو ما سيتم إجماله فيما يلي : -

أولا : التصريحات و اللقاءات بين مسؤولي البلدين : -

منذ أن تسلم الرئيس حسني مبارك السلطة في تشرين أول ١٩٨١ ، وبوادر الإنفراج في العلاقات بين عمان والقاهرة تلوح في الأفق ، ففي تصريح له في ١٨ / تشرين ثاني / ١٩٨١ قال الملك حسين : " إن أحدا لا ينكر تضحيات مصر ونضالها ، ودورها التاريخي في العالم العربي ، كما أن العالم العربي ليس سعيدا لاستمرار إنفصال مصر عنه " [١] .

كما قام الملك حسين بإرسال برقية تهنئة للرئيس المصري في أعقاب الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء في ٢٦ نيسان ١٩٨٢ كانت أول تهنئة عربية يتلقاها الرئيس حسني مبارك [٢].

كما التقى الملك حسين مع الرئيس المصري حسني مبارك في أكثر من مناسبة ، كان أولها في ٧ / آذار / ١٩٨٣ في العاصمة الهندية نيودلهي على هامش قمة عدم الإنحياز [٣]. أما لقاؤهما الثاني فكان في واشنطن في ١٤ / شباط / ١٩٨٤ [٤].

---

[١] أحمد أبو الحسن حلبي، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦ .

[٢] المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

[٣] موسى ، (١٩٩٨م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

[٤] تقارير سياسية ، في ١٥ / ١٢ / ١٩٨٤م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد رافق هذه اللقاءات وتبعها مجموعة من الاتصالات الهاتفية والرسائل التي كان ينقلها مسؤولو البلدين بين عمان والقاهرة .

وكان مما قاله وزير الخارجية الأردني آنذاك طاهر المصري في إحدى تصريحاته الصحفية : " إن الاتصالات مستمرة بين الأردن ومصر ، وأن الأردن مؤمن بثقل مصر العربي ، وبضرورة عودتها إلى الصف العربي " [١].

ثانيا : إستئناف العلاقات الاقتصادية والثقافية والشبابية : -

لقد تم الإتفاق رسميا بين البلدين على استئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية في ١٤ / نيسان / ١٩٨٣ بعد أن توقفت قرابة الخمس سنوات [٢]. ويستند هذا القرار على بروتوكول التعاون التجاري الذي عقد عام ١٩٧٨ بين الأردن ومصر .

كما قام البلدان بالسماح بتوزيع الصحف والمطبوعات والكتب المصرية والأردنية داخل البلدين [٣]. وعلى الجانب الرياضي والشبابي فقد تم دعوة أحد الأندية المصرية الكبيرة لزيارة الأردن وإجراء عدد من اللقاءات مع الفرق الأردنية بهدف إيجاد نوع من التقارب بين الشعبين الأردني والمصري وهو ما أسماه البعض " دبلوماسية كرة القدم " على غرار ما يسمى بـ " دبلوماسية البنج بونج " حينما تم دعوة فريق كرة الطاولة الأمريكي إلى الصين في عام ١٩٧١ تمهيدا لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون التاريخية إلى الصين في عام ١٩٧٢ [٤]. وقد قوبلت البعثة الرياضية بحفاوة بالغة من الجانب الأردني .

---

(١) تقارير سياسية في ١٥ / ٣ / ١٩٨٤م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

(٢) صحيفة الدستور الأردنية ، في ٥ / نيسان / ١٩٨٣ .

(٣) تقارير سياسية في ٥ / ٧ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

(٤) أحمد أبو الحسن حلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٥ - ١٥٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بواعث القرار السياسي الأردني : -

مقدمة :

لقد جاء القرار الأردني بإعادة علاقاته الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية كتصرف ينبع من السيادة الأردنية إذ أنه من خصائص السيادة مقدرة الدول على الدخول في علاقات دبلوماسية وسياسية مع الدول الأخرى .

كما أن إعادة العلاقات مع جمهورية مصر العربية لا يمثل خروجا على مؤتمرات القمة العربية ، لأنه في واقع الأمر لم يكن هنالك قرارا من القمة العربية بمقاطعة مصر وإنما كانت هناك توصية [١] ، وهذه التوصية تصنف من وجهة نظر القانون الدولي العام بـ Gentelmen Agreement ، وهذه النصوص ليس لها أي قيمة قانونية الزامية ، فهي تحتوي على مجموعة من القواعد السلوكية الأدبية .

ولقد دافع الملك الراحل حسين بن طلال عن قراره إعادة العلاقات مع مصر حينما قال : " ليس هناك قرار صريح في القمة العربية بشأن قطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة ، ولكن هناك فقط توصية تطلب من كل دولة عربية أن تفعل ذلك " ، وأضاف الملك حسين : " إن استئناف العلاقات الدبلوماسية لا يتوقف على قرار مؤتمر القمة ، ولكنه يتوقف على رأي كل دولة " .

إن قرار السياسة الخارجية الأردنية بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية نتج عن دراسة تحليلية وسليمة للدبلوماسية المصرية التي بذلت أقصى جهودها في بداية عهد الرئيس حسني مبارك وحتى لحظة صدور القرار ، وهذا يتجلى في النقاط التالية : -

---

[١] لم تلتزم ثلاثة دول عربية هي : عمان والسودان والصومال بتوصية القمة العربية ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا : الدعم المصري للقضية الفلسطينية : –

فبينما قامت مصر بتطبيق الشق الأول من إتفاقية كامب ديفيد ، إلا أنـــها رفضـــت وبحزم تفسير إسرائيل للحكم الذاتي في الضفة الغربية ، وأعلنت أن الحكم الذاتي يجـب أن يؤدي في النهاية إلى تشكيل دولة فلسطينية [١] .

كما تجلى تأييد مصر للقضية الفلسطينية باستقبال الرئيس حسني مبارك للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في كانون الأول من عام ١٩٨٣ ، بعد خروجـــه من طرابلس تحت ضغط العناصر المنشقة المدعومة من سوريا وليبيا [٢].

وفي كانون الثاني ١٩٨٤ تبنت مصر لأول مرة منذ خمسة سنوات طلبا من منظمة التحرير الفلسطينية ، وقامت بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ، لفتت فيه نظر مجلس الأمن إلى سياسة إسرائيل القمعية والتعسفية في الضفة الغربية [٣].

ثانيا : تأييد مصر للعراق في حربه مع إيران : –

وقفت مصر إلى جانب العراق في حربه العادلة مع إيران عن طريق دعم المجهود الحربي العراقي ، حيث أمدته بالأسلحة والمعدات ، كما أرسلت الخبراء العسكريين في عام ١٩٨٢ ، كما أرسلت ٦٠ طيارا مصريا إلى العراق ، وفي نهاية عـــام ١٩٨٣ ســـقط ٢٠ جندي مصري كانوا يدافعون عن الأراضي العراقية إلى جانب الجيـــش العراقـــي ، هـــذا بالإضافة إلى الجهود السياسية التي بذلتها الدبلوماسية المصرية كخدمة للحق العراقي [٤].

---

[١] تقارير سياسية في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة صوت الشعب الأردنية ، في ٧ / ١٠ / ١٩٨٤ .

[٣] صحيفة صوت الشعب الأردنية ، في ١٨ / ٩ / ١٩٨٤ .

[٤] تقارير سياسية في ١٥ / ٦ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : موقف مصر من الإحتلال الإسرائيلي للبنان : -

لقد شنت مصر حملة دبلوماسية على إسرائيل في أعقاب اجتياحها للأراضي اللبنانية ، وقامت بسحب سفيرها من تل أبيب في أيلول ١٩٨٢ ، على إثر مذابح صبرا وشاتيلا احتجاجا على اقتراف إسرائيل لهذه الجريمة التي تعد من جرائم الإبادة الجماعية [١].

رابعا : تدهور العلاقات المصرية الإسرائيلية : -

منذ أن تولى الرئيس حسني مبارك السلطة في مصر والسياسة المصرية تبتعد تدريجيا عن إسرائيل ، فقد رفض الرئيس مبارك الذهاب إلى إسرائيل ، كذلك بدأت مصر بتقليص تجارتها مع إسرائيل ، كما قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوستاريكا والسلفادور في آواخر نيسان ١٩٨٤ بعد أن نقلت هاتان الدولتان سفارتيهما من تل أبيب إلى القدس [٢].

هذه الحقائق كانت في ذهن صانع القرار الأردني عندما أقدم على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية ، إلا أنه يجب علينا أن لا نغفل واقع المنطقة برمتها وتأثيره على صانع القرار الأردني ، فالنظام الإقليمي العربي كان يمر في تلك الفترة بحالة من الشلل والتفكك أدت في النهاية إلى ظهور سياسة المحاور التكتيكية التي أصبحت طابعا ملحوظا في تلك الفترة .

إن الفراغ الذي أحدثه عزل مصر ومقاطعتها جعل النظام الإقليمي العربي يعاني حالة من التفتت والاضطراب دون أن تستطيع أي دولة عربية أن تملأ هذا الفراغ .

---

[١] تقارير سياسية في ١ / ١٠ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة الرأي الأردنية ، في ٢٩/ ٤ / ١٩٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمر الذي يؤكد على الحقيقة القائلة بأن مصر ليست دولة عادية ، من حيث التعداد البشري أو القدرة الذاتية أو المكانة الدولية ، لأن مصر تمثل الضمان للموقف العربي وهي ركيزة لا غنى عنها لأي عمل عربي حقيقي .

ردود الفعل على القرار الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر : -

مقدمة : -

قرار السياسة الخارجية الأردنية بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية كان له صدى واسع لدى جميع الأوساط ، سواء الأردنية المحلية أو العربية أو الدولية .

فعلى الصعيد المحلي فقد قوبل القرار بالتقدير والترحيب من قبل أبناء الشعب الأردني والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني التي وجدت بأن هذا القرار جاء ليبرهن على مستوى العلاقات التي تربط الأردن ومصر منذ أن تولى الرئيس حسني مبارك زمام السلطة في مصر .

إلا أنه ما يهمنا هو ردود الفعل التي واجهها القرار الأردني خارج حدود الأردن وهذا ما سوف نوضحه في النقاط التالية : -

أولا : الموقف المصري : -

رحبت جمهورية مصر العربية بالقرار الأردني ، حيث أصدرت رئاسة الجمهورية في مصر بيانا رحبت فيه بالخطوة الأردنية كخطوة هامة على طريق تعزيز التضامن العربي وتعبئة طاقات الأمة العربية لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه نظامها الإقليمي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان مما جاء في البيان الذي قطعت مؤسسة التلفزة المصرية برامجها الاعتيادية لتبثه : – " إن جمهورية مصر العربية تأمل أن يرتفع الجميع إلى مستوى التحدي لتحقيق الأهداف القومية العليا ، وفي مقدمتها الحفاظ على الأمن الاستراتيجي للأمة العربية وصون حقوقها " [١].

الرئيس المصري حسني مبارك وفي خطابه الذي ألقاه في الأول من تشرين الأول من عام ١٩٨٤ أمام الهيئة البرلمانية للحزب الوطني وصف الخطوة الأردنية بأنها خطوة هامة لأنها تتفق مع المصالح العربية العليا واتسمت بالمسؤولية تجاه الأوضاع العربية التي تمر بها المنطقة [٢].

وقد أوفد الرئيس المصري مدير مكتبه للشؤون السياسية إلى الأردن حاملا رسالة شكر مكتوبة للملك الراحل حسين بن طلال بعد يومين فقط من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وبعد توقف دام خمس سنوات ونصف [٣].

وقال الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري آنذاك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة " إن الخطوة الأردنية تؤكد الإرادة الصلبة للشعب والحكومة في الأردن بفتح آفاق التضامن العربي [٤].

---

[١] تقارير سياسية في ٢٦ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة الرأي الأردنية ، في ٢٩/ ٤ / ١٩٨٤ .

[٣] إذاعة صوت أمريكا ، في ٩/٢٧ /١٩٨٤ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٤] تقارير سياسية في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورحب مجلس الشعب المصري عبر لجنة الشؤون العربية بقرار الأردن وقـــالت اللجنة بأن هذا القرار جاء تعبيرا صادقا عن عمق الروابط بين الشعبين الشقيقين في مصـر والأردن [١].

كما أشادت الصحف المصرية وأمناء الأحزاب المصرية على اختـــلاف أطيافـها السياسية بالقرار الأردني واصفين الخطوة الأردنية بأنها هامة وتاريخية .

ثانيا : الموقف الفلسطيني : -

أثار قرار الأردن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصـــر العربيـــة ردود فعل مختلفة لدى الأوساط الفلسطينية .

فقد اعتبر السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القرار الأردني بأنه تصرف وموضوع داخلي أردني ، حيث أكد على ضرورة عودة مصر - التـــي وصفـــها بأنها رائدة النضال في الساحة العربية - إلى الصف العربي ، بعيدا عن سياسة كامب ديفيد لتأخذ مصر مكانها الطبيعي تاريخيا وشعبيا وعسكريا واقتصاديا في المنطقة العربية [٢].

وقد امتدحت الشخصيات الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة هذا القـــرار معتبرة أن عودة العلاقات بين مصر والأردن هي عودة للأمور الطبيعية بين بلدين عربيين لهما إرتباط مباشر بالقضية الفلسطينية . ولعل من أبرز هذه الشخصيات : مصطفى النتشـة رئيس بلدية الخليل ، وأنور نسيبة ، والمحامي زهير الريـــس ، ورشـــاد الشـــوا ، وحنـــا الأطرش ، والدكتور حسام عبد الهادي [٣].

---

[١] تقارير سياسية في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة السياسة الكويتية ، في ٢/ ١٠ / ١٩٨٤ .

[٣] تقارير سياسية في ٣ / ١٠ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما المنظمات الفلسطينية التي تتخذ من دمشق مقرا لها ، فقد اعتبرت القرار الأردني خيانة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ، ولعل هذا المواقف نابع من تأثرها بتوجهات السياسة الخارجية السورية التي كانت تمر بمرحلة جفاء مع كلا البلدين الأردن ومصر .

ثالثا : الموقف العربي : –

أكد الملك الراحل حسين بن طلال في أكثر من مناسبة بأنه أبلغ معظم القادة العرب مسبقا بقراره الخاص بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية ، إلا أن ردود الفعل العربية اختلفت من دولة لأخرى .

وقد جاء أعنف هجوم على القرار الأردني من جانب ليبيا التي دعت على لسان رئيسها معمر القذافي إلى فرض مقاطعة سياسية واقتصادية شاملة على الأردن لاستئنافه العلاقات الدبلوماسية مع مصر [١].

كما قام الرئيس الليبي بإرسال برقيات إلى ملوك ورؤساء الدول العربية محذرا إياهم من أنه إذا ما تمسك الأردن بقراره وفشلت الدول العربية باتخاذ موقف ازاء هذا القرار ، فإن جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة العربية ستفقد كل إحترام وتقدير [٢].

وانتقدت سوريا من جانبها القرار بشدة وشنت حملة شعواء على الأردن حكومة وملكا ، واعتبرت القرار الأردني خروجا عن الإجماع العربي وأنه يهدف إلى تقويض

---

[١] تقارير سياسية في ٣ / ١٠ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٣ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] تقارير سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التضامن العربي والسير في سياسة كامب ديفيد التـــي بدأهـــا الرئيـــس المصـــري أنـــور السادات [١].

أما المملكة العربية السعودية فقد انتقدت القرار ولكنها لم تذهب إلى حد التنديد به ، فالسعودية كانت من أوائل الدول العربية التي دعت إلى عودة مصر إلى العالم العربي ، إلا أنها اعترضت على السلوك الأردني أكثر من اعتراضها على المبدأ ، فقد صرح مسؤولون سعوديون بأن قرارا كهذا كان يجب أن يتخذ بالتشاور مع باقي الدول العربية وفي إطـــار مؤتمر قمة عربي [٢].

واتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة موقفا مشابها للموقف الســـعودي منتقـــدة القرار ، ومعتبرة أنه كان يجب أن يتخذ بالتشاور مع باقي الدول العربية [٣].

وأصدرت الجمهورية الجزائرية من جانبها بيانا لم يندد بالقرار الأردني ، كما أنـــه لم يرحب به ، وقد دعت من خلاله إلى إجراء مشاورات بين الدول العربية بشأن اســـتئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر [٤].

وأكد البيان الجزائري حرص الحكومة الجزائرية على عودة مصر إلـــى الصـــف العربي ، لكي تقوم بمسؤولياتها تجاه أمتها العربية وقضاياها المختلفة ، ولم يشر البيان إلى أسباب تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية وهي اتفاقيات كامب ديفيد التي عقدتها مـــع إسرائيل ، مما يدل على مدى الرضى الذي تنظر به الجزائر إلى حكومة الرئيس مبـــارك وتوجهاتها السياسية [٥].

---

[١] تقارير سياسية في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] تقارير سياسية في ٢٦ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] تقارير سياسية في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٤] تقارير سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٥] المصدر السابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورحبت الحكومة المغربية باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر ، ووصفت القرار بأنه دعم لجهود مصر وموقفها من القضية الفلسطينية [١]، كما باركت سلطنة عمان القرار الأردني واعتبرته دفعة قوية للقضية الفلسطينية والتضامن العربي [٢].

ورحبت الجمهورية التونسية أيضا بالقرار الأردني مؤكدة على دور مصر وأهمية عودتها إلى الصف العربي ، وقالت على لسان أحد مسؤوليها بأن من حق الأردن إتخاذ ما يراه مناسبا من قرارات ، إنطلاقا من مبدأ السيادة وحرية القرار [٣].

أما الحكومة العراقية والتي كانت مشغولة في ذلك الوقت بحربها الضروس مع إيران ، فقد رحبت بالقرار معتبرة أن مصر وقفت وما زالت تقف إلى جانب القضايا العربية [٤].

رابعا : الموقف الإسرائيلي : -

رحبت إسرائيل عبر وزير خارجيتها إسحق شامير بخطوة الملك حسين في استئناف علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المصرية ، وأشار إلى أن هذا القرار من جانب الأردن يعد موافقة على الدخول في التفاوض المباشر من أجل حل قضية الشرق الأوسط [٥].

---

[١] تقارير سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة الدستور الأردنية ، في ٩ / ١٠ / ١٩٨٤ .

[٣] صحيفة الرأي الأردنية ، في ٤/ ١٠ / ١٩٨٤ .

[٤] صحيفة الرأي الأردنية ، في ٤/ ١٠ / ١٩٨٤ .

[٥] تقارير سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم ترحيبها بعودة العلاقات الأردنية المصرية ، إلا أن إسرائيل تفضل اجـــراء مفاوضات انفرادية مع الدول العربية ، مما سيؤدي وفق اعتقادهم إلى استمرار حالة الجمود السياسي بين الدول العربية وهي إحدى الأمور التي ارتكز عليها الملك حسين في قـــراره إعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية [١].

ولقد أبدت إسرائيل تخوفها من أن يؤدي هذا التقارب الأردني المصري إلى قيـــام محور جديد يضم مصر والأردن وربما العراق والسودان ومنظمة التحرير الفلســـطينية ، مما سيؤدي إلى إبعاد مصر عن اتفاقيات كامب ديفيد [٢].

هذا التخوف عبر عنه سفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية (سمحا دينتس) ، حينما قال : " يجب علينا أن نتعقب بيقظة إحتمال أن يدفع المحور المصـــري الأردنـــي العالم العربي نحو مفاهيم لا تنسجم مع مفهومنا ، ومحور كهذا قد يضغط على الولايـــات المتحدة أيضا لتغيير مواقفها التقليدية " [٣].

خامسا : الموقف الدولي : -

اثار القرار الأردني باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر ردود فعل كبيرة على الساحة الدولية ، لا سيما الدول المعنية بقضية الشرق الأوسط .

فقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بـــالخطوة الأردنيـــة ، وأعـــرب الرئيـــس الأمريكي رونالد ريغان في برقية بعث بها إلى الرئيس المصري حسني مبارك عن املـــه

---

[١] مجلة الدستور ، في ٨ / ١٠ / ١٩٨٤ ، ص ص ١٠ – ١٢ .

[٢] تقارير سياسية في ١ / ١٠ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصريـــة ، العـــدد ٢ ، قســـم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في أن تؤدي هذه الخطوة التاريخية إلى مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك بين الشعوب التي تتفق رؤيتها للأهداف من أجل تحقيق الأمن والسلام في ربوع المنطقة [١].

وأعرب الإتحاد السوفياتي من خلال مسؤول في الكرملين عن أمله في أن تسهم هذه الخطوة في دفع عملية السلام وصولا إلى حل قضية الشرق الأوسط [٢].

كما رحبت بريطانيا وفرنسا عبر وزارة الخارجية في كلا البلدين بالقرار الأردني ، والذي يعبر عن حنكة وحكمة الملك حسين في دراسة الأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ، والسعي في سبيل تحقيق السلام الشامل والعادل لكل شعوب المنطقة [٣].

كما لاقى القرار إشادة من الصين ويوغسلافيا والهند والنمسا وغيرها من الدول [٤]. أما إيران فقد أدانت القرار الأردني باستئناف علاقاته مع مصر واعتبرت أن هذه الخطوة تهدف إلى إنقاذ مصر من العزلة التي عانت منها خلال السنوات الست الماضية [٥] ، في أعقاب توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل .

القرار الأردني واتفاقيات الصلح المصرية الإسرائيلية : -

أثار القرار الأردني باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية تساؤلا عن وضع إتفاقية كامب ديفيد وإتفاقية الصلح المصرية الإسرائيلية ، وما هو أثر القرار على هذه الإتفاقيات وما هو أثر هذه الاتفاقيات على عودة العلاقات الأردنية المصرية ؟؟ .

---

[١] تقارير سياسية في ٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] تقارير سياسية في ٢٩ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] تقارير سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٤] إذاعة صوت العرب (القاهرة) ، في ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٥] تقارير سياسية في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أكدت مصر على لسان رئيسها حسني مبارك بأن عودة العلاقات مـــع أي دولـة عربية لا يعني أن يكون هناك التزام من جانب مصر بمس أي اتفاقيات سبق إبرامها علـى طريق السلام ، وإن مصر لا تقبل أن يفرض عليها أحد رأيه ، وأن مصـــر تحـترم إرادة الأشقاء العرب ، ولا تقبل أن يتدخل أحد في إرادتها ، وأن إرادة مصر هي ملـك لمصـــر وشعبها فقط ، ولا تقبل بأن تكون هذه الإرادة لغيرها [١].

وعلى الجانب الآخر نجد بأن صانع القرار السياسي الأردني أشار إلى هذا الأمـــر خلال زيارته الأولى إلى مصر بعد عودة العلاقات الدبلوماسية ، فقد شجب الملك حســـين من جانبه اتفاقيات كامب ديفيد في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشعب المصري في كانون الأول من عام ١٩٨٤ ، ويبدو أن هذا هو بالضبط ما يريده الرئيس المصري حسني مبارك ، أي أن يستمر موقف العرب كما هو من كامب ديفيد ، ولكن دون أن يحـول ذلـك مـن تطوير مواقفهم تجاه مصر ، لأن مصر ليست كامب ديفيد فقط [٢].

خاتمة

حاول الباحث من خلال هذا الفصل دراسة دوافع صانع القرار السياسي الخـارجي الأردني بإعادة علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية ، من خلال دراســة مقدمات هذا القرار وبواعثه وردود الفعل المحلية والعربية والإسرائيلية والدوليـة عليـه ، وصولا إلى أثر القرار على اتفاقيات الصلح المصرية الإسرائيلية (كامب ديفيد) .

---

[١] صحيفة الرأي الأردنية ، في ٢/ ١٠ / ١٩٨٤ .

[٢] صحيفة الرأي الأردنية ، في ١٠/ ١٢ / ١٩٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية المصرية

١٩٨٤ – ١٩٩٠

مقدمة

إدراكا من الأردن بأن الأمة العربية تقوى بمصر ، وتضعف بدونها ، وأن غياب مصر عن الساحة العربية كان العامل الإساسي في إحداث الإنهيار الخطير في بنيان النظام الإقليمي العربي ، لذلك فقد كثف الأردن من جهوده لكي تعود مصر وتتبوأ مركزها الريادي والقيادي في الوطن العربي ، وأن تخرج من عزلتها لتكون محور العمل القومي لمجابهة التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي .

لقد دلل الملك الراحل الحسين بن طلال على وضع العرب في ظل عزلة مصر عندما قال : " إنهم بدون مصر كمثل دول حلف الإطلسي بدون الولايات المتحدة ، أو كمثل دول حلف وارسو بدون الإتحاد السوفياتي " [١].

لقد آمن الأردن بحتمية عودة مصر بكامل ثقلها ووزنها إلى ساحة العمل العربي المشترك ، منذ أن تولى الرئيس حسني مبارك المسؤولية عام ١٩٨١ ، فصانع القرار السياسي الخارجي الأردني وجد أنه ليس من مصلحة الأردن ولا العرب ، خنق مصر ومحاصرتها عربيا ، فذلك لا يخدم إلا أعداء الأمة العربية .

وسيحاول الباحث من خلال هذا المبحث دراسة العلاقات الأردنية المصرية بين عامي ١٩٨٤ – ١٩٩٠ ، من خلال تناول الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية

---

[١] سعد الدين إبراهيم ، مصر والوطن العربي ، الطبعة الأولى ، عمان ، د . ن ، ١٩٩٠ ، ص٤٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

، والحرب العراقية الإيرانية وقيام مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ ، وهذه الأحداث هي التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين ومسلكيتها في تلك الفترة .

أولا : الصراع العربي – الاسرائيلي والعلاقات الأردنية المصرية

مقدمة : –

كانت القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ولا زالت المحور الرئيس والأهم للسياسة الخارجية الأردنية ، وكان التوصل إلى حل مرضي لجميع الأطراف ، هو الشغل الشاغل لصانع القرار السياسي الخارجي الأردني ، وهذا ما كان يؤكد عليه مرارا وتكرارا الملك الراحل الحسين بن طلال في خطاباته ولقاءاته مع زعماء العالم .

وقد جاءت عودة العلاقات الدبلوماسية الأردنية المصرية ، لتشكل محورا أردنيا – مصريا يعمل على تنسيق المواقف العربية في محاولة للتوصل إلى صيغة مشتركة تحفظ الحقوق العربية الفلسطينية من جهة ، وتنقذ المنطقة من ويلات الحروب من جهة أخرى .

ولأن التقارب الأردني المصري كان قد بدأ قبل ٢٥ / أيلول / ١٩٨٤ وهو تاريخ إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين ، إلا أن المرحلة التي تبعت ذلك التاريخ ، قد شهدت بداية عهد جديد بين البلدين تميز بالتشاور والتنسيق وعلى أعلى المستويات ، وليس أدل على ذلك من الزيارات العديدة والمتكررة التي قام بها كل من الرئيس حسني مبارك إلى عمان والملك حسين إلى القاهرة .

وسيحاول الباحث من خلال هذه الفترة رصد العلاقة الأردنية المصرية ودراسة نقاط الإلتقاء والخلاف فيها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحرك المصري : –

ما أن أعلن الأردن عن قراره بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية، حتى بدأت القاهرة بتحركاتها باتجاه عمان ، فبعد ٤٨ ساعة من القرار الأردني ، أوفد الرئيس حسني مبارك مبعوثا خاصا يحمل رسالة شكر مصرية للأردن على قراره الحكيم ويؤكد على انطلاقة مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين [١].

وبعد ثلاثة عشر يوما من زيارة المبعوث المصري ، قام الرئيس حسني مبارك بزيارة إلى عمان ، وهي الزيارة الثانية التي يقوم بها رئيس مصري إلى الأردن ، بعد زيارة الرئيس أنور السادات في السبعينات [٢].

وقد لاقت هذه الزيارة إصداءا واسعة على مختلف المستويات العربية والدولية ، وكان مما قاله الملك الراحل الحسين بن طلال أثناء زيارة الرئيس المصري لعمان : " إنا يا سيادة الرئيس ومعنا كل عربي أصيل ، نعتز بمواقف مصر العربية ... ، تلك المواقف التي تلتقي وتتكامل مع الأجماع العربي ، في جوهر وأسلوب العمل من اجل فلسطين وشعب فلسطين " [٣].

أما الرئيس المصري فقد عبر عن شكر مصر قيادة وحكومة وشعبا ، للقرار الأردني الجريء ، واضاف : " ... ، إن قرار جلالتكم بإعادة العلاقات الكاملة مع مصر ،

---

[١] تقارير سياسية ، في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٣ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] تقارير سياسية ، في ٩ / ١٠ / ١٩٨٤م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٣ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] نبال خماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هو ضربة قوية لسياسة خصوم الأمة العربية ، وهو إعلان عربي بأن الأمة العربية قادرة على ان تجتاز هذه المرحلة التي تميزت ، وبكل الأسف بالتناحر والتنابذ والشقاق [١] .

وتكمن الأبعاد الحقيقية لأهمية هذه الزيارة في ضوء الاعتبارات التالية :

أولا : أنها أتت في وقت وصلت فيه جهود السلام الدولية والإقليمية إلى مرحلة الجمود نتيجة غياب الموقف العربي الموحد إضافة إلى إستمرار رفض إسرائيل الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

ثانيا : أنها أتت في وقت أكدت فيه كل من الأردن ومصر على لسان الملك حسين والرئيس مبارك ، تمسكهما وحرصهما على الحفاظ على إستراتيجية السلام باعتبارها هدفا لكل الشعوب العربية .

وفي الأول من كانون الأول ١٩٨٤ ، قام الملك حسين بزيارة رسمية وعلنية إلى القاهرة – هي الأولى لجلالته منذ عام ١٩٧٦ – وقد شكلت هذه الزيارة بداية مرحلة جديدة ، بعد أن اجتاز البلدان مرحلة التصدي لمنتقدي عودة العلاقات الأردنية المصرية .

وقد ألقى الملك حسين أثناء هذه الزيارة خطابا أمام مجلس الشعب المصري ، شجب فيه إتفاقات كامب ديفيد ودعى إلى توحيد الصف العربي [٢].

وقد خلصت هذه الزيارة إلى إصدار بيان مشترك يمكن إيجازه في النقاط التالية :-

أولا : أن مصر والأردن يريان في القضية الفلسطينية جوهر الصراع ، وأن أي تسوية يجب أن تتضمن إنسحابا إسرائيليا كاملا من الأراضي المحتلة ، مع الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٠/ ١٠ / ١٩٨٤م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٣ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] مجلة الدستور ، العدد ٣٥٢ ، في ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : أن مصر تؤيد وتدعم الصيغة التي طرحها الملك حسين أمـــام المجلـس الوطنـي الفلسطيني مؤخرا [١]، وكان الملك حسين قد ألقى خطابا أمام المجلس الوطني الفلسـطيني في ٢٢ / تشرين الثاني / ١٩٨٤ – أي قبل ثمانية أيام من لقاء الرئيس حسني مبـارك – أعلن فيه ضرورة الخروج من وضع (اللاسلم واللاحرب) الذي ظل سائدا خلال السنوات الماضية وقال جلالته : " ... ، إن المعطيات القائمة على السـاحة الفلسـطينية والعربيـة والدولية تقتضي منا التمسك بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) كأساس لتسوية سلمية عادلة ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، كإطار تتم بموجبه المفاوضات ، وضرورة عقـد مؤتمـر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة ، بحضور أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائميـن وسائر أطراف النزاع ، وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية ، ... " [٢].

شكلت مبادرة الملك حسين أمام المجلس الوطني الفلسطيني وتـأييد مصـر لـهذه المبادرة ، شكلت محورا أردنيا – مصريا – فلسطينيا ، وبدأ التحرك على هذا الأساس .

وقد توقف المجلس الوطني الفلسطيني إزاء مبادرة الملك حسين ، وتوالت اللقـاءات والمشاورات بين الجانبين الأردني والفلسطيني ، والتي انتهت في الحادي عشر من شـباط ١٩٨٥ بالإعلان عن إتفاق عمان .

تضمن هذا الاتفاق خمسة مبادئ من اجل تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط :

---

[١] المصدر السابق ، ص١٩ .

[٢] خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني فـي عمان ، ٢١ / ١١ / ١٩٨٤ ، دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام الأردنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كما هو منصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة .

٢ – حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٣ – حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٤ – على هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد مشترك (إردني – فلسطيني) [١] .

هذا الاتفاق شكل نقطة إلتقاء بين السياستين الأردنية والمصرية وهو ما أكده الزعيمان الأردني والمصري في لقائهما في مدينة الغردقة المصرية في ٧ آذار ١٩٨٥ [٢].

إلا أن رفض الرئيس الأمريكي ريغان لفكرة المؤتمر الدولي ، ورفضه مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ، دفعت الرئيس المصري إلى إقتراح مفاده أن يقوم وفد أردني فلسطيني مشترك بمقابلة الرئيس الأمريكي ، على أن لا يكون من بين الفلسطينيين أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية [٣].

---

[١] طارق جميل العاص ، دبلوماسية السلام الأردنية (١٩٦٧ – ١٩٩٥) ، الطبعة الأولى ، عمان ، المطابع العسكرية ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٥ .

[٢] تقارير سياسية ، في ٧ / ٣ / ١٩٨٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا الأمر أثار حفيظة الفلسطينيين وياسر عرفات ، الذين أدانوا مقترحات الرئيس المصري حسني مبارك [١].

إلا أن تدخل الملك حسين بين الجانبين الفلسطيني والمصري استطاع أن ينزع فتيل الأزمة التي كانت يمكن أن تكون لغما يفجر العلاقات بين الطرفين [٢].

وعلى أثر الاتفاق الأردني الفلسطيني ، بدأت الدبلوماسية الأردنية والمصرية بالتحرك ، حيث قام الرئيس المصري حسني مبارك بلقاء الرئيس الأمريكي ريغان في ١٢ / آذار / ١٩٨٥ ، إلا أن مباحاثاته مع الرئيس الأمريكي لم تسفر عن أي تأييد أمريكي لما ورد في مبادرة الحسين ومبارك [٣].

بعد ذلك عاد الرئيس المصري ليلتقي بالملك حسين من جديد ، حيث عقد الزعيمان لقاءين ، الأول في ١٩ / آذار / ١٩٨٥ ، والثاني في ٢٠ / ايار / ١٩٨٥م ، من أجل التباحث في المشاورات والاتصالات التي أجراها الزعيمان خلال الفترة المنصرمة ، حيث كان الملك حسين قد قام بجولة إلى عدد من الدول الخليجية ، فيما قام الرئيس مبارك بزيارة تركيا ورومانيا ، هذا التحرك كان يهدف إلى شرح وجهة النظر الأردنية المصرية إزاء الإتفاق الأردني الفلسطيني [٤].

---

[١] المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

[٢] تقارير سياسية ، في ٧ / ٣ / ١٩٨٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

[٤] تقارير سياسية ، في ٢٠ / ٥ / ١٩٨٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا التحرك النشط للدبلوماسيتين الأردنية والمصرية والجولات المتكررة للدول العربية والأجنبية ، واللقاءات الدورية بين الملك حسين والرئيس حسني مبارك تؤكد بما لا يدع مجالا للشك على رغبة البلدين في تحقيق سلام عادل وشامل يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وفي هذا السياق قام الملك حسين بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث إلتقى في ٢٩ / أيار / ١٩٨٥ بالرئيس الأمريكي ريغان ، واكد له العزم على تحقيق تسوية سلمية في إطار مؤتمر دولي ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ [١].

بعد ذلك عاد الملك حسين إلى عمان ، وبدأ مشاوراته مع الرئيس المصري حسني مبارك حول نتائج الزيارة ومع الجانب الفلسطيني ، حيث عقد رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي اجتماعا مع عرفات يوم ١٥ / آب / ١٩٨٥ ، نتج عنه موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قرار ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس قانوني للتفاوض ، وتم إبلاغ واشنطن بذلك ، إلا أن المفاجأة كانت في الرد الأمريكي في ٧ / أيلول / ١٩٨٥ ، بأنه ليس بالإمكان عقد اللقاء موضوع البحث الآن [٢].

وعلى إثر الرد الأمريكي المفاجئ طار الملك حسين إلى القاهرة في ١٥ / أيلول / ١٩٨٥ من أجل التباحث والتشاور مع الرئيس المصري ، في الجهود التي يبذلها الطرفان

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٥ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٤٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من أجل تحريك مسيرة السلام ، كما كان على جدول أعمال لقاء الزعيمين ، بحث الزيارة المقبلة للزعيمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحضور افتتاح دورة الأمم المتحدة [١].

وبعد ذلك توالت اللقاءات والمشاورات بين الأردن ومصر ومنظمة التحرير ، فبعد زيارة الملك حسين لواشنطن في تشرين الأول ١٩٨٥ ، وافق الأمريكيون على عقد المؤتمر الدولي مشترطين إعتراف المنظمة بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وعلى هذا الأساس اجتمع السيد ياسر عرفات مع الرئيس المصري حسني مبارك وأصدر بيانا في ٧ / تشرين الثاني / ١٩٨٥ عرف بـ (بيان القاهرة) ، أعلن فيه شجبه للإرهاب بجميع أشكاله [٢].

ولكن وفي تلك الأثناء وقعت حوادث عنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، أدت إلى تصلب المواقف ، وعلى أثر لقاء الملك حسين بأحد المسؤولين الأمريكيين في لندن في كانون الثاني ١٩٨٦ ، أرسلت الولايات المتحدة بيانا خطيا إلى عمان في ٢٥ / كانون الثاني / ١٩٨٦ ، أكدت فيه ضرورة أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، حتى تبدأ بالحوار مع الجانب الأمريكي [٣].

إلا أن الرد الفلسطيني جاء برفض القرار على هذه الأساس ، إذا لم يتضمن بيانا أمريكيا تعترف فيه الولايات المتحدة بحقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره [٤].

٥٤٩٨٤٤-

---

[١] إذاعة صوت العرب ، القاهرة ، في ١٥ / ٩ / ١٩٨٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] تقارير سياسية ، في ١١ / ١١/ ١٩٨٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٦ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] طارق العاص ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

[٤] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا أن تضارب مواقف الطرفين الفلسطيني والأمريكي ، قد أوصل المساعي السلمية إلى مرحلة حرجة ، أعلن عندها الملك حسين وقف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، في خطابه أمام مجلس الأمة الأردني في ١٩ / شباط ، ١٩٨٦ ، وكان مما قاله الملك حسين : " أعلن أنا والحكومة الأردنية عجزنا عن التنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية " [١] .

وخلال الشهور الثلاثة التي تلت خطاب الملك حسين ، عقدت قمتان أردنية مصرية ، الأولى في ٢٠ / آذار / ١٩٨٦ والثانية في ١١ / أيار / ١٩٨٦ .

كان الرئيس المصري يهدف من خلالهما إلى تقريب وجهات النظر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن جهود السياسة الخارجية المصرية باءت بالفشل [٢].

وفي واقع الامر أظهرت المحادثات المصرية الأردنية التي استهدف الرئيس مبارك من ورائها إزالة الفجوة بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات ، وإيقاظ إتفاقية ١١ / شباط / ١٩٨٥ (إتفاق عمان)، إلا أن تضارب المواقف بين أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة ، حد من قدرة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على حسم موقف معين [٣].

وفي آب ١٩٨٦ عاد الرئيس المصري حسني مبارك ليلتقي بالملك حسين للغوض ذاته ، إلا أن البيان المشترك لقمة الزعيمين لم يشر إلى مسألة العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في الوقت الذي جدد فيه الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بحضور كل الأطراف المعنيين [٤].

---

[١] خطاب الحسين إلى مجلس الأمة في ١٩ / شباط ١٩٨٦ ، دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام الأردنية .

[٢] مجلة الأسبوع العربي ، العدد ١٣٨٨ ، الصادر في ١٩ / ٥ / ١٩٨٦ ، ص٢٠ .

[٣] المصدر السابق ، ص٢١ .

[٤] تقارير سياسية ، في ١٨ / ٨/ ١٩٨٦م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٧ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى الباحث بأن الإجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة لتحرير الفلسطينية في الجزائر في العشرين من نيسان ١٩٨٧ كان الشعرة التي قسمت ظهر البعير ، إذ خوج هذا الاجتماع بقرار يقضي بإلغاء إتفاق عمان المبرم في ١١ / شباط ١٩٨٥ [١].

وقد حاولت مصر الإبقاء على جهود التسوية السلمية قائمة ، إذ أوفد الرئيس المصري مبعوثا خاصا يحمل رسالة للملك حسين فيما يتعلق بلقاء بيريز – مبارك المنوي عقده في أيلول ١٩٨٦ [٢].

إلا أن قمة الإسكندرية بين شيمون بيريز ومبارك خيبت آمال الأردن إلى الحد الذي بات السؤال فيه عن مصير العلاقات الأردنية المصرية مطروحا بإلحاح ، لكن المسؤولين الأردنيين – ومنهم وزير الإعلام – أكدوا أن العلاقات بين عمان والقاهرة غير مرشحة للتراجع ، لأن الأردن رغم رفضه نتائج قمة الأسكندرية التي جاءت مناقضة تماما للمبادئ الثلاثة التي يتمسك بها الأردن وهي : عقد مؤتمر دولي تحضره كافة الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وضرورة الاعتراف من قبل إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار إتحاد كونفدرالي أردني – فلسطيني ، وأخيرا أن تتعهد إسرائيل بالامتناع عن القيام بأي إجراءات تنال من الطابع العربي للأراضي المحتلة ، وأن توقف كافة الممارسات التي قد تؤدي إلى تهجير المواطنين وتغيير التركيب الديموغرافي لتلك الأراضي ، رغم هذا التناقض فإن الأردن يتمسك بعلاقاته الجيدة مع مصر ، ويعمل على أن لا تتطور الأمور بأي إتجاه يضر بهذه العلاقة [٣].

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٩ .

[٢] تقارير سياسية ، في ١٥ / ٩/ ١٩٨٦م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٧ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] مجلة الدستور ، العدد الصادر في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٦ ، ص ص ١٠ – ١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و أبدت مصر تفهما عميقا لموقف الأردن وإصـــراره علـــى المؤتمـــر الدولـــي ، ورفضه الشجاع لأي حل منفرد وإدراكه المسؤول لأهمية تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي الذي لا ينبغي أن يكون مجرد واجهة ، وإنما المكان المؤهـــل بـــالفعل لمفاوضات تشارك فيها كل الأطراف [١].

وأكدت مصر عبر وسائل إعلامها أنها ترفض أن يمارس عليها أحد أيا من صـــور الضغط وبالتالي فإنه لا يدخل في حساب مصر أو تصورها أن تمـــارس الضغـــط علـــى الأردن كي تدفعه إلى تسوية منفردة مع الأسرائيليين [٢].

وخلال العام ١٩٨٧ استمرت الدبلوماسيتان الأردنية والمصرية بالتنسيق والتشـــاور عبر لقاءات الملك حسين والرئيس حسني مبارك المتكررة ، ولقاءات كبار المسؤولين فـــي البلدين من أجل الوصول إلى موقف عربي موحد إزاء القضية الفلسطينية ، إلا انه ورغـــم هذه الحركة الدؤوبة للسياسيتن الأردنية والمصرية ، فإن جهودها السلمية لم تحقق النتـــائج المأمولة منها بسبب تضارب المواقف وتبدلها لأطراف الصراع في المنطقة ومن يتحكمون بها من الخارج .

لم تكن الأمور التي آلت إليها جهود الدبلوماسيتين الأردنية والمصرية لتثني الملـــك حسين والرئيس حسني مبارك عن الاستمرار في جهودهما من أجل إيجاد صيغ مشـــتركة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسلام أو كيفية التمثيل الفلسطيني فيه .

---

[١] صحيفة الرأي ، في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٦م .

[٢] إذاعة صوت العرب (القاهرة) ، في ٣٠ / ٩ / ١٩٨٦ ، إنظر ملف العلاقات الأردنية المصريـــة ، العدد ٧ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي ٢٢ / آذار / ١٩٨٧ اجتمع الزعيمان من جديد في لقاء هو الخامس عشر منذ أعاد الأردن علاقاته مع مصر في أيلول ١٩٨٤م ، وأعلن الملك حسين في نهاية الزيارة : " أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب العربي الفلسطيني وتعلن عن طموحاته وآماله " .

أما الرئيس مبارك فقد أكد : " ان مصر على اتصال مستمر مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنسيق المواقف وتسهيل عملية إنعقاد المؤتمر الدولي ، وهي مسألة تأخذ وقتاً طويلا " [١].

وبعد أقل من شهرين على زيارة الملك حسين للقاهرة وفي ١٢ / أيار / ١٩٨٧ عاد الملك ليزور القاهرة من جديد في صورة مفاجئة في أعقاب تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار قبل يوم واحد من الزيارة عندما قال " هناك عقبات كثيرة تواجه عقد مؤتمر دولي للسلام ، ويجب تكثيف الاتصالات خلال الأشهر القليلة المقبلة ، للتوصل إلى صيغة تقرب وجهات نظر الأطراف المعنية لعقد هذا المؤتمر [٢].

أهمية هذه الزيارة تكمن في انها تأتي بعد قرار مصر بإغلاق مكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في مصر في ٢٧ نيسان ١٩٨٧ اثر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر أوائل عام ١٩٨٧ [٣] . والتي أدت إلى توتر العلاقة الفلسطينية المصرية .

---

[١] صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، في ٢٣ / ٣ / ١٩٨٧م .

[٢] صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، في ١٣ / ٥ / ١٩٨٧م .

[٣] تقارير سياسية ، في ١٥ / ٥/ ١٩٨٧م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٩ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤتمر القمة العربي غير العادي (الوفاق والاتفاق) :

في تشرين الثاني عام ١٩٨٧ وعلى مدار أربعة أيام (٨ / تشرين الثاني إلى ١١ / تشرين الثاني / ١٩٨٧م) عقد قادة الدول العربية مؤتمرهم غير العادي ، واشتركت فيه جميع الدول العربية باستثناء مصر ، ولعل أهم ما خرج به المؤتمر هو اقناع معظم الدول العربية بدعم العراق في وجه العدوان الإيراني ، وفي عودة مصر إلى الصف العربي ، حيث ترك أمر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر بيد أي دولة عضو في الجامعة العربية لأعمال السيادة بحيث تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها [١].

ولم تلبث الدول العربية أن أخذت تعيد علاقاتها مع مصر ، واحدة بعد الأخرى ، حتى لم يبق مصرا على مقاطعتها في نهاية ١٩٨٨ سوى سوريا وليبيا [٢].

لقد كان لهذا المؤتمر الذي سمي بـ (مؤتمر الوفاق والإتفاق) الأثر الكبير في تنقية الأجواء العربية وتقريب وجهات النظر بين الزعماء العرب ، حيث نجح الملك حسين في تحقيق المصالحة بين الرئيسين : حافظ الأسد وصدام حسين ، كما اتفقت الحكومة الأردنية على استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

كما أن هذا المؤتمر يوضح بعد النظر الذي كانت تتعامل به السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار السياسي الأردني إذ أن ما قام به العرب عام ١٩٨٧ قام به الأردن عام ١٩٨٤ ، وهو إعادة العلاقات مع مصر . على اعتبار أنها تمثل حجر الزاوية في النظام الإقليمي العربي .

---

[١] طارق العاص ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

[٢] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي ٢٩ / تشرين الثاني ١٩٨٧ أعادت منظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها مع مصر ، إلا أنه تبع هذا القرار في ٧ / كانون الأول ١٩٨٧ قيام الانتفاضة الفلسطينية والتي شكلت ضاغطا جديدا على إسرائيل بسبب التكاليف الباهضة التي تكبدتها في محاولة إطفاء جذوة هذه الإنتفاضة [١].

لقد غيرت الإنتفاضة كل الموازين وألغت عددا من المفاهيم الأساسية في إسرائيل وفلسطين والأردن ومصر .

فمع اشتداد حدة الإنتفاضة واتساعها وتبني منظمة التحرير الفلسطينية لها ، تأكد لدى صانع القرار السياسي الأردني بأن المشاركة مع فلسطيني الداخل في التسوية السلمية أصبحت غير ممكنة ، في ظل الواقع الجديد والحالة النفسية السائدة ، وبدأت عندها عملية التحلل من التلازم التي وصلت أوجها في ٣١ / تموز / ١٩٨٨ ، عندما أعلن الملك حسين في خطاب له فك الإرتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية [٢]، منهيا بذلك عدة سنوات من الجهود الأردنية المصرية الفلسطينية في تأمين صيغة للعمل العربي المشترك ، بل منهيا أيضا ٣٨ عاما من الوحدة .

الدور المصري بعد فك الإرتباط

هذا التطور المفاجئ في العلاقة الأردنية الفلسطينية حرك الدبلوماسية المصرية باتجاه تطويق حالة التأزم التي وصلت إليها علاقة الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية .

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٠ / ١٢/ ١٩٨٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٩ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] عدنان أبو عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي تشرين الأول من عام ١٩٨٨ اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك بالسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الاجتماع تمحور حول إحياء التنسيق الأردني الفلسطيني وضرورة وضع الصيغة المناسبة له ، فقد أكد الرئيس المصري للسيد ياسر عرفات أن اللقاء مع الملك حسين أمر ضروري وهام جدا لعملية السلام .

وأضاف الرئيس المصري مبارك أن هذا ليس دور مصر وحدها وإنما دور العرب جميعا في الإبقاء على حالة الوفاق بين جميع الأطراف ، وهنا أبدى السيد ياسر عرفات استعداده للقبول بالوساطة المصرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن ، بغرض التوصل إلى موقف موحد [١].

إلا أن الرئيس المصري مبارك رفض ذلك وأصر على لقاء مباشر مع الملك حسين ، وأعلن أنه سيحضر بنفسه اللقاء ، وأنه على استعداد أن يؤجل كافة ارتباطاته السياسية من أجل أن تعقد هذه القمة الأردنية الفلسطينية ، وبالفعل فقد أجرى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا (اثناء لقائه بعرفات) مع الملك حسين وأبدى رغبته في أن يلتقي هو وعرفات به في الأردن [٢].

وقد أبدى أبدى الملك حسين ترحيبا بفكرة الرئيس المصري ووساطته حيث قال جلالته في رده على إتصال الرئيس مبارك به " : يا سيادة الرئيس فلتأت إلى الأردن في الوقت الذي تراه فهي بلدك الثاني ، و ليأت الأخ أبو عمار في الوقت الذي يراه فهي أيضا

---

[١] تقارير سياسية ، في ٢٣ / ١٠/ ١٩٨٨م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٠ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] تقارير سياسية ، في ٢٣ / ١٠/ ١٩٨٨م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٠ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بلده الثاني " ، وقد تم الإتفاق على أن يلتقي القادة الثلاث في مدينة العقبة الأردنية لبدأ مباحثاتهم الرسمية [١].

وفي ضوء هذا المفهوم جاء اللقاء الأردني الفلسطيني المصري في ٢٢ / تشرين الأول ١٩٨٨ في مدينة العقبة ، وقد أكد الملك حسين خلال هذه اللقاء ثوابت السياسة الأردنية تجاه المنظمة في مرحلة فك الروابط مع الضفة الغربية ، ووعد بالمرونة في تطبيق الإجراءات حول شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية ، حيث قال الملك حسين : " إن الكونفدرالية ممكنة بعد قيام الدولة الفلسطينية ، وليس قبلها ، ذلك أن الأولوية يجب أن تعطى لاستعادة الأرض ، وبعد ذلك يصار إلى البحث في الشكل المناسب لهذه الدولة في علاقاتها العضوية بالأردن ، ... " [٢].

أما الرئيس المصري حسني مبارك فقد شدد خلال القمة على إعادة صياغة علاقات أردنية – فلسطينية متجانسة ، وبما يخدم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل ، ويطمئن فلسطيني الخارج [٣].

لقد جاءت هذه القمة بين القادة الثلاث لتؤكد متانة العلاقات الأردنية المصرية ، ومدى حرص البلدان على القضية الفلسطينية ، واهتمام زعيميها بتقوية الأرضية المشتركة ، وإيجاد الرؤية العربية المتقاربة ، التي يمكن التحرك على أساسها .

وقد بقيت المشاورات والمباحثات الأردنية المصرية عبر القمم المتلاحقة سمة ميزت العلاقات بين البلدين ، ففي إطار مواصلة الجهود لدعم القضية الفلسطينية اجتمع

---

[١] المصدر السابق .

[٢] مجلة الأسبوع العربي ، العدد الصادر في ٣١ / ١٠ / ١٩٨٨ ، ص ص ٤ – ٥ . .

[٣] إذاعة صوت العرب (القاهرة) ، في ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٨ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزعيمان الأردني والمصري بمشاركة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ٢٦ آذار ١٩٨٩ للتباحث في الظروف الدولية والإقليمية المتعلقة بعملية التسوية ، ولا سيما الموقف الأمريكي الذي اتخذ قرارا ببدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد عشر سنوات من المحاولات اليائسة لتقريب وجهات النظر [١]، كما أن القمة هدفت إلى تنسيق المواقف بين الملك حسين والرئيس المصري مبارك على اعتبار أن كلا منهما ينوي القيام بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في الأيام القليلة القادمة ، لا سيما وأن المراقبين كانوا يعولون على زيارة الحسين ومبارك إلى واشنطن التي تشكل بداية مرحلة جديدة ، وهامة في معالجة قضية السلام وتعامل الولايات المتحدة مع هذه القضية ، وهذا ما يؤكده وزير الخارجية الأمريكي عندما قال : " إن الحوار سوف يستمر وأن على إسرائيل أن تدرك أنها لن تظل تعتمد على الفيتو الأمريكي إلى ما لا نهاية " [٢].

وقد استمر الحوار الأمريكي مدعوما من الجانبين الأردني والمصري حتى أيار من عام ١٩٩٠ ، عندما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية إدانة إحدى العمليات الاستشهادية على الساحل الإسرائيلي في ٣١ / أيار / ١٩٩٠ ، عندها علقت الولايات المتحدة الحوار احتجاجا على موقف المنظمة [٣].

---

[١] إذاعة صوت العرب (القاهرة) ، في ٢٦ / ٣ / ١٩٨٩ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون.

[٢] تقارير سياسية ، في ٣٠ / ٣ / ١٩٨٩م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٠ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : الحرب العراقية الإيرانية والعلاقة الأردنية المصرية : -

مقدمة :

في عام ١٩٨٠ طرأ عامل جديد في المنطقة العربية تمثل في إندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، التي تطورت إلى حرب شاملة بعد إلغاء العراق بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٨٠ الإتفاقية العراقية – الإيرانية الموقعة في ٦ / ٣ / ١٩٧٥ في الجزائر ، وهي الإتفاقية التي ألغتها حكومة الثورة الإيرانية من قبل [١].

الموقف الأردني المصري تجاه الحرب العراقية الإيرانية

كانت الحرب العراقية الإيرانية إحدى الإشكاليات التي تواجه النظام الإقليمي خلال العقد الثامن من القرن العشرين ، فقد ساهمت هذه الحرب ، بزيادة التفكك والتحلل لهذا النظام ، عندما انقسم العرب بين مؤيد ومعارض للموقف العراقي .

وعلى الرغم من هذه الحالة التي كان يعانيها النظام العربي ، إلا ان الموقف الأردني والمصري قد رسم حالة من التوافق والإنسجام إزاء هذه الحرب .

ففي آذار ١٩٨٥ قام جلالة الملك حسين يرافقه الرئيس حسني مبارك بزيارة مفاجئة – فيما يتعلق بالجانب المصري – إلى العراق ، مما يؤكد حرص البلدين الأردن ومصر على دعم ومساندة الموقف العراقي في حربه ضد إيران [٢].

ولقد كانت الحرب العراقية الإيرانية ، ومساندة الموقف العراقي هما مشتركا للدبلوماسيتين الأردنية والمصرية ، في جميع لقاءات وزيارات الملك حسين والرئيس حسني مبارك ، لكل من عمان والقاهرة .

---

[١] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٣ .

[٢] بطرس بطرس غالي ، السياسة الخارجية المصرية (١٩٨٣ – ١٩٩٠) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الأنجلو المصرية ، ١٩٩١ ، ص٢٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ففي ختام قمة الملك حسين والرئيس المصري حسني مبـــارك فـــي آب ١٩٨٦ ، أصدر الجانبان بيانا أظهر تطابق وجهات النظر بين الزعيمين في تحليلـــهما وتقويمـــهما لأبعاد إستمرار هذه الحرب ، وتهديدها للأراضي العربية ، وطالب الزعيمـــان الأردنـــي والمصري من خلال هذه القمة بإحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك [١].

أما لماذا هذا التخوف من نتائج تطور الحرب ، فقد أعلن الزعيمـــان بـــأن حالـــة الاختناق التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني ، ربما يدفع إيران إلى القيام بمغـــامرة كبـــيرة تجاه إحدى دول الخليج [٢].

فقد سبق للملك حسين أن أعلن عن استعداده لإرسال قوات للكويت ، إذا طلبت منه ذلك الحكومة الكويتية ، وفي نفس السياق ، فإن رئيس الوزراء المصري على لطفي أعلـــن أن كل ما يمس أمن السعودية يمس امن مصر ، وأن كل من يمس أمن الخليج فهو بالتـــالي يمس أمن مصر [٣].

وفي إطار دعم العراق ورأب الصدع العربي قام الملك حســـين فـــي آب ١٩٨٦ بزيارة إلى دمشق من أجل إعادة الوفاق بين سوريا والعراق ، وقد لاقت هذه الجهود تـــأييد ومباركة مصر وكان مما قالته صحيفة الأهرام المصرية حول هذه الزيارة : " إن مصـــر تؤيد جهود الملك حسين من أجل رأب الصدع في العلاقات العراقية الســـورية ، وإعـــادة الوفاق بين دمشق وبغداد ، وذلك لحرص مصر الدائم على توحيد كل القـــوى والصفـــوف

---

[١] مجلة الأسبوع العربي ، العدد الصادر في ١٨ / ٨ / ١٩٨٦ ، ص ٢٤ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٢٥ .

[٣] تقارير سياسية ، في ١٥ / ٨ / ١٩٨٦م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٧ ، قســـم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية ، ولإيمان مصر الذي لا يتزعزع بضرورة دعم ومساندة العراق الشقيق في تصديه للسياسة العدوانية الايرانية وإصراره على إنهاء الحرب حفاظا على مصالح الشعبين العراقي والإيراني " [١].

وفي تشرين الثاني ١٩٨٦ عادت الدبلوماسية الأردنية المصرية للتحرك من جديد في أعقاب فضيحة صفقة الأسلحة الأمريكية إلى إيران ، التي عرفت باسم " إيران غيت " ، ففي قمة تشرين الثاني ، هاجم الملك حسين والرئيس حسني مبارك الصفقة المشار إليها بعنف ، واستخدما عبارات قاسية في انتقاد الإدارة الأمريكية ، حيث اتهمت من قبل الزعيمين بفقدانها لمصداقيتها أمام الرأي العام العربي ، إضافة للرأي العام الأمريكي [٢].

ومع دخول الحرب العراقية الإيرانية عامها الثامن في عام ١٩٨٧ ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٥٩٨) فيما يخص الحرب بين البلدين ، وقد سارعت مصر والأردن إلى تأييد القرار الذي وافق عليه العراق ، في حين رفضته إيران [٣].

وعلاوة على ما سبق من تأييد دبلوماسي أردني مصري للموقف العراقي في هذه الحرب ، فإن الدولتين قدمتا دعما " لوجستيا " إلى العراق ، فالأردن أعلن من بداية الحرب عن تشكيل قوات من المتطوعين وأرسلها إلى العراق ، عرفت بقوات اليرموك [٤].

---

[١] تقارير سياسية ، في ٢٧ / ٨/ ١٩٨٦م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ٧ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] مجلة الدستور ، العدد الصادر في ١ / ١٢ / ١٩٨٦ .

[٣] بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

[٤] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما مصر فقد دعمت المجهود الحربي العراقي بالمعدات والأسلحة ، لا سيما وأن كلا الطرفين كان يستخدم تسليحا متشابها (وهو المصدر السوفياتي) [١].

وفي لقاءاتهما المتتالية خلال سنوات الحرب كان الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك يعلنان موقفهم بوضوح بضرورة دعم العراق باعتباره يدافع عن بوابة الوطن العربي الشرقية .

وقد بقي الأردن ومصر يقفان إلى جانب العراق حتى قبلت إيران بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، والذي اعترف به الطرفان بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد إلى تحقيق الأمن والعدل في تلك المنطقة ، وكان ذلك في آب عام ١٩٨٨ .

إن الأردن ومصر كانا ينطلقان في سياساتهما تجاه العراق من الإيمان بوحدة الهدف والمصير بين جميع الأقطار العربية ، واستحالة قيام تناقضات جوهرية بين مصالحها ، وعلى هذا الأساس كان الدعم الكامل من قبل الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك للعراق في حربه العادلة ضد إيران .

ثالثا : مجلس التعاون العربي والعلاقة الأردنية المصرية : -

في ١٦ / شباط / ١٩٨٩ ، وقع زعماء كل من الأردن والعراق ومصر واليمن الشمالي ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في العاصمة العراقية بغداد ، وقد ترافق ذلك الاتجاه مع العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية والإقليمية والدولية ، بدءا بتوقف الحرب العراقية الإيرانية ، وانتهاءا بإعلان المجلس الوطني

---

[١] حميدة نعنع ، طارق عزير : رجل وقضية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠ ، ص٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفلسطيني في دورة الجزائر – في تشرين الثاني ١٩٨٨ – الدولة الفلسطينية مرورا بالاكتشافات النفطية في اليمن والتحولات الداخلية في مصر والأردن والعراق [١].

وتعود فكرة هذا المجلس إلى الملك حسين ، وقد عرضه على الدول الأعضاء في منتصف الثمانينات ، بعد تواتر علاقات الانفراج الدولي وانعكاسها على المنطقة العربية ، ثم دخول العامل الاقتصادي إلى الساحة السياسية وتأثيره في معطياتها .

وعن ذلك يقول الملك حسين : " نشعر أن دورنا في ضوء المتغيرات الدولية والعربية هو دفع التوجهات في العلاقات العربية نحو التحول من مستواها التكتيكي إلى أبعاد أكثر عملية تنطوي على عناصر التعاون الذي يشكل في النهاية قوة عربية " [٢] .

ويضيف الملك حسين : " لماذا لا يكون العالم العربي موزعا على ثلاث مجموعات متعاونة : في الخليج مجلس التعاون الخليجي ، وفي المغرب مجلس مغاربي ، ومجموعة ثالثة تضم دول شرق البحر المتوسط " [٣].

وفي إشارة لمشاورات جلالته في الفترة التي سبقت قيام المجلس يقول الملك حسين : " إننا نتحدث الآن مع العراق ومصر واليمن وسوريا ودول شقيقة أخرى ، حول شكل التعاون في كيان واحد ، لأن هذه الكيانات الثلاث لو قامت في الظروف الحالية الملائمة وتحت مظلة الجامعة العربية بميثاق معدل ، فإنها قد تخلق قوة مؤثرة في العالم " [٤].

---

[١] Curtis R . Ryan , " Jordan The Rise and Fail of The Arab Cooperation Council – Middle East Jounal , Vol . 52 , No . 3 , (Summer 1998) , P . P 386 – 387 .

[٢] مجلة الأسبوع العربي ، في ٣٠ / ١ / ١٩٨٩ ، ص ١٠ .

[٣] المصدر السابق ، ص١١ .

[٤] تقارير سياسية ، في ٢ / ٢ / ١٩٨٩م ، أنظر : ملف مجلس التعاون العربي ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا ما أكده الرئيس المصري حسني مبارك عندما قال : " إن جلالة الملك حسين هو صاحب فكرة إقامة التجمع الاقتصادي العربي – الأسم الذي كان من المقرر تسمية المجلس به في البداية – الذي يشمل الأردن ومصر والعراق والجمهورية اليمنية " [١].

ومجلس التعاون العربي الذي آتى في البداية كمحصلة للمتغيرات الدولية والعربية التي سبق ذكرها لا يمكن تجاهل أثر العلاقات الأردنية المصرية في قيامه ، فحالة الوفاق والإنسجام التي كانت تعيشها العلاقات بين البلدين ساعدت على قيام هذا الكيان وبالسرعة التي قام بها .

ومجلس التعاون العربي ليس تجمعا سياسيا وليس محورا موجها ضد طرف معين ، بقدر ما هو إنعكاسا لحالة التوافق التي كانت تعيشها الدول الأربعة الأعضاء في تلك الفترة .

ويقول زيد الرفاعي رئيس وزراء الأردن حول هدف تشكيل مجلس التعاون العربي : " إن مجلس التعاون العربي إقيم ضمن توجه جلالة الملك حسين والرؤساء صدام حسين وحسني مبارك وعلي عبد الله صالح ، لخلق نواة في المشرق العربي للتعامل مع العالم كمجموعة [٢].

وقد تضمنت إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي (١٧) مادة تتناول مقر المجلس وأهداقه والعضوية فيه ، وهيئاته ، وأمانته العامة ، والميزانية وسريان الإتفاقية وطريقة تقديمها [٣].

---

[١] صحيفة صوت الشعب الأردنية ، في ١٦ / ٢ / ١٩٨٩.

[٢] مجلة التضامن ، في ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ ، ص ١٧ .

[٣] تقارير سياسية ، في ١٧ / ٢ / ١٩٨٩م ، أنظر : ملف مجلس التعاون العربي ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ من ديباجة الميثاق أن الدوافع التي أملت إقامة المجلس إنما تتمثل في مبدأي التعاون والأمن ، بما يكفل تعزيز روابط هذا التعاون وتنويعها ، وحماية الأمن العربي ضد التهديدات الراهنة والمستقبلية ، وهي دوافع ليست مألوفة في أنماط التنظيمات الدولية فحسب ، وإنما أيضا مشروعة في فكرة التنظيم الدولي وتطبيقاتها المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية [١].

وإذا كان ميثاق مجلس التعاون العربي قد أعطى الأولوية للوحدة الاقتصادية فلأن الاقتصاد هو المدخل الأساسي الذي يمكن من خلاله بناء العمل العربي في الميادين الأخرى ، مع الأخذ بالإعتبار التجارب والخبرات الوحدوية التي مرت بها الأمة العربية ، لتجنب السلبيات التي شابتها وأثرت بالتالي على العمل العربي المشترك .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية ، فإن مجلس التعاون العربي يعتبر بابا عريضا تستعيد من خلاله موقعها ودورها في النظام الإقليمي العربي ، فبعد الشرخ الذي احدثه السادات في علاقات مصر العربية ، في أعقاب توقيعه معاهدات كامب ديفيد واتفاقية الصلح مع إسرائيل ، كانت عودة مصر للعرب وعودة العرب لمصر عودة خجولة ، إلا أن مجلس التعاون العربي قد أعطى مصر مبارك الدور الذي كان يبحث عنه طوال السنوات الثمانية السابقة لقيام المجلس .

أما فيما يتعلق بالأردن ، فلقد هدف صانع القرار السياسي الأردني إلى ربط عمان بأكبر قوة عسكرية في الوطن العربي (العراق) ، وأكبر قوة حيوية فيه (مصر) ، باستغلال موقعه الجغرافي كحلقة وصل بينهما [٢].

---

[١] صحيفة الدستور الأردنية ، في ١٧ / ٢ / ١٩٨٩ .

[٢] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن خطوط التواصل بين مصر والعراق واليمن ، كانت تتقـــاطع فـــي العاصمـــة الأردنية لتترجم طموحات مجلس التعاون العربي البالغ عدد ســـكانه ٨٥ مليـــون نســـمة وبانتاجه القومي البالغ ٧٥ مليار دولار سنويا ، وبحجم عمالته البالغة ٢٠ مليون نسمة [١].

وخلال الفترة التي عاشها المجلس وهي (٥٣٣) يوما فقط تم إبرام (١١) إتفاقية بين الدول الأربعة المتعاقدة ، وذلك في مجالات متعددة غلب عليها الطابع الاقتصادي [٢].

إلا أنه بحلول عام ١٩٩٠ بدأت فرص المجلس تتضاءل ، أما الأردن فكان قـــوي الالتزام بمجلس التعاون العربي ، إلا أن الإجتياح العراقي للكويت فـــي ٢ / آب / ١٩٩٠ كان بمثابة الضربة القاضية التي وضعت حدا لوجود مجلس التعاون ، فسرعان ما أيـــدت مصر طلب الجامعة العربية استرداد السيادة الكويتية ، وحق السعودية في الدفاع عن نفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما كان يعني الموافقة ضمنيا على التدخـــل العســـكري الغربي ، ووجد الأردن واليمن نفسيهما محرجين من جراء تأييدهما لبغداد ، وفي آذار عام ١٩٩١ ، شاركت مصر في صياغة إعلان دمشق جنبا إلى جنب مع سوريا ودول الخليـــج وكان معنى ذلك إصابة مجلس التعاون العربي في مقتله .

---

[١] صحيفة السياسة الكويتية ، في ١٥ / ١٢ / ١٩٨٩ .

[٢] تقارير سياسية ، في ٢٥ / ٢ / ١٩٨٩م ، أنظر : ملف مجلس التعاون العربـــي ، العـــدد ١ ، قســـم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة الباب الثالث

من خلال استعراضنا للعلاقات السياسية الأردنية المصرية في الفترة ما بين عـلمي ١٩٨٤ – ١٩٩٠ ، يمكن القول بأن هذه العلاقات بلغت درجة رفيعة من التطابق في الرأي والتماثل في التوجه ، والتوحد في النظرة لشتى القضايا ، ولم تشهد العلاقـات العربيـة او الدولية في تاريخها ، مثل تلك الزيارات المتكررة والمتتالية التي كانت تجمـع الزعيمين الاردني الملك حسين والمصري حسني مبارك والتي بلغت ٢٩ زيارة متبادلـة ومتتابعـة خلال الفترة آنفة الذكر .

ولقد كانت العلاقات الاقتصادية والثقافية تسير جنبا الى جنب مع العلاقات السياسية المزدهرة بين البلدين .

ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، والصراع العربي الاسرائيلي فقد حـرص الاردن ومصر على ستمرار التنسيق والتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية فـي سـبيل دعـم الشرعية الفلسطينية ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية .

اما الحرب العراقية الايرانية ، فقد مثلت شاهدا بارزا علـى تطـابق السياسـتين الأردنية والمصرية ، إذ تبنت كل من الأردن ومصر سياسة موحـدة إزاء دعـم العـراق ومساندته ، في سبيل الحصول على حقوقه المشروعة والدفاع عن أراضيه .

ولقد مثل قيام مجلس التعاون العربي مرحلة الذروة في توافق العلاقـة الأردنيـة المصرية ، إلا أن قيام العراق باجتياح الكويت في آب ١٩٩٠ أنهى مرحلة الوفاق الأردنـي المصري الذي استمر ستة أعوام .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الرابع

العلاقات الأردنية المصرية ١٩٩٠ – ١٩٩٩

الفصل الأول

أزمة الخليج والعلاقات الأردنية المصرية

الفصل الثاني

الموقف السياسي لكل من الأردن ومصر تجاه عملية التسوية في الشرق الأوسط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الرابع

العلاقات الأردنية المصرية ١٩٩٠ – ١٩٩٩

تمهيد : –

يمثل عقد التسعينات من القرن العشرين المنصرم واحدا من أخطر المراحل التي عاشها النظام الإقليمي العربي وشبكة العلاقات العربية ، ذلك أن دخول العراق للكويت في ٢ / آب ١٩٩٠ ، أحدث شرخا في داخل النظام الإقليمي ، وفتت شبكة العلاقات العربية ، والعلاقات الأردنية المصرية لا تستطيع أن تعيش بمنأى عما يجري حولها ومنها أزمة الخليج ، لذلك فقد عمد الباحث إلى دراسة أثر هذه الأزمة على طبيعة العلاقات بين البلدين من خلال الفصل الأول من هذا الباب .

أما الفصل الثاني من الباب الرابع فقد عمد الباحث من خلاله إلى تناول عملية التسوية في الشرق الأوسط ومؤتمر مدريد وما تبعه من تطورات على عملية السلام من خلال الاتفاقيات الثنائية والمؤتمرات الدولية ، وتأثير العملية برمتها على خط سير العلاقات الأردنية المصرية ، وخصوصا المرحلة التي تلت توقيع الأردن وإسرائيل على معاهدة وادي عربة للسلام في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤م ، حيث أصاب العلاقات بين البلدين نوع من الفتور خصوصا في فترة إنعقاد قمة عمان الاقتصادية ١٩٩٥ ، وبسبب المعالجة التي قام بها صانع القرار السياسي الخارجي الأردني للحالة العراقية وفي أعقاب منح صهر الرئيس العراقي صدام حسين حق اللجوء ، هذه التحركات الأردنية واجهها صانع القرار السياسي الخارجي المصري بالتخوف وعدم الرضى لذلك وجد الباحث لزاما عليه تسليط الضوء على هذه القضايا وتوضيح مدى تأثيرها على العلاقات الأردنية المصرية بتجرد وحيادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

أزمة الخليج والعلاقات الأردنية – المصرية

المقدمة : –

يتميز النظام الدولي بديناميكية حركية طبعت حالته التاريخية ، وبغض النظر عن تسارع تلك الدينامية أو تباطئها ، فإنها كانت تلقي بظلالها على توليفة وتكوينة ذلك النظام بقدر ما كانت تتأثر هي بذاتها بتلك التوليفة وتلك المكونات ، وهو ما ينعكس بالضرورة على عناصر النظام الدولي (الوحدات الدولية) ، وطبيعة العلاقة التفاعلية بينها ، وبالتالي يمكن التناهي إلى حقيقة أن النظام الدولي ليس نظاما استاتيكيا وإنما هو نظام يتميز بخاصية عدم الجمود [١].

وفي نهاية العقد الثامن من القرن العشرين وبدايات العقد التاسع منها برزت العديد من التحولات والتغيرات في النظام الدولي سواءا في بنيته التكوينية أو مرونته الحركية ، إلى درجة كاد يستقر فيها إقتران النظام الدولي بـ " الفوضى " عند منظري علماء السياسة وذلك كتعبير عن مرحلة اللاإستقرار في المفاهيم ، واللاتحديد في تفسير ظاهرة المتغيرات (الكيفية والنوعية) [٢].

فقد انتهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وحلف وارسو ، وبدأ عصر جديد من التحولات والتكتلات وبالتالي التفاعلات في عناصر نظام بدأت بنيته التنظيمية في البناء والهيكلة ، وإن لم تتضح ملامحه بعد أو تأخذ طابعا محددا أو مستقرا .

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

[٢] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا أنه سرعان ما بدأت تتبدد حالة الغموض ، وتتضح بنية النظام الدولي ، وهيكلة النسق العالمي ، وبالتالي نمطية العلاقة التفاعلية بين عناصر ذلك النظـــام ، ومتغيراتـــه ، واصبحت المؤشرات تتجه إلى رؤية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تحتكر القوة والتأثير في النظام الدولي الراهن ، الأمر الذي يبرر لنا القول بأن النظام الدولي هو " نظام إحادي القطبية " كما أن الواقع الدولي يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولـــة الوحيدة في النظام الدولي التي تبدو حاضرة وفاعلة ومؤثرة في كـــل بقعـــة مـــن الكـــرة الأرضية الأمر الذي يصل بنا إلى القول أن العالم يعيش " اللحظة الأمريكية " [١].

وفي الحقيقة أن صدى تلك الأحداث لم يكن بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط بما فيه الأردن ومصر ، كدولتين كانتا تعملان على تطوير مجلس التعاون العربي الذي نشأ حديثـا بينها بالإضافة إلى العراق واليمن ، وقد اعتبر هذا النادي العربي الجديـــد بابـــا عريضـــا لاستعادة مصر لدورها القومي القيادي للأمة العربية ، فإذا كانت عودة مصر قد تـــأخرت للجامعة العربية ، فإن عضوية القاهرة في مجلس التعاون العربي قد جعلت من موضـــوع عودتها للجامعة العربية مسألة غير ملحة في تلك اللحظة ، وبالتالي وجدت مصر نفسها في موقع قوة مضاعفة سواء في علاقاتها الثنائية أو في موضوع عضويتـــها فـــي الجامعـــة العربية، إي أن موضوع مشاركتها في القمة العربية الشاملة سواء مـــن خـــلال الجامعـــة العربية أو خارج هذه القناة أصبح في تلك المرحلة موضوعا مختلفا [٢].

إلا أن مجلس التعاون العربي لم يعمر سوى (٥٣٣) يوما بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠م ، وذلك بسبب التباين في مواقف الإعضاء تجاه الأزمة .

---

[1] Krauthammer,"TheUnipolar Moment" , Foreign Affairs , Vol.70,No1.1991,P23.

[٢] صحيفة السياسة (الكويتية) ، في ١٥ / ٢ / ١٩٨٩م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموقف الأردني والمصري من الاجتياح العراقي للكويت : -

أولا : - الموقف الأردني : -

في الثاني من آب / ١٩٩٠م اقتحم الجيش العراقي الأراضي الكويتية ، مما دعا الدبلوماسية إلى استكمال الذي بدأته قبل ذلك التاريخ في محاولة لتطويق الأزمة قبل اتساعها ، لذا فقد فرضت أزمة الخليج بمتغيراتها وتطوراتها أجندتها على السياسة الخارجية الأردنية ، وذلك لأن موقع الأردن الجيوسياسي يمنحه دورا مركزيا في أزمات المنطقة [١]. ولذلك ترتب على القيادة السياسية الأردنية جهود كبيرة ، قبل وقوع الأزمة وأثنائها ونتائج وتداعيات بعدها ، وذلك رغم أن الأزمة لم تكن من صنع الأردن ولم يشارك في دفعها نحو الإنفجار ، بل سعت قيادته بمشاركة بعض الزعماء العرب إلى إحتوائها ونزع فتيلها منذ بدأت ملامحها بالظهور في مؤتمر قمة بغداد (٢٨ - ٣١ - / أيار / ١٩٩٠م) [٢].

وقد تضمن الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج أربعة عناصر رئيسية وتمثل هذه العناصر في الوقت نفسه مبادئ أساسية دائمة للعمل الدبلوماسي الأردني [٣] :

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

[٢] غازي النهار ، القرار السياسي الخارجي الأردني في ازمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ : دراسة المتغيرات الداخلية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ .

[٣] عبد الله نقرش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العنصر الأول : الإلتزام بالمصلحة القومية : -

وذلك من خلال تصدي الأردن للأزمة منذ بدايتها ومحاولة تطويقها في إطارها العربي وإرسال قوات أردنية كجزء من القوات العربية ، وتجنب الحرب والعمل على إنهاء الحرب بعد وقوعها .

العنصر الثاني : التمسك بالشرعية الدولية : -

وذلك من خلال تطبيق الأردن لنصوص القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بما فيها القرارات الخاصة بالحظر الاقتصادي على العراق وبقي الأردن معترفا بالحكم الأميري في الكويت .

العنصر الثالث : السعي لإيجاد حل للمنازعات في الشرق الأوسط : -

وذلك من خلال تأييد الأردن لفكرة ربط أزمة الخليج بجميع مشاكل المنطقة ، وإيجاد حل شامل لجميعها إن لم يكن متزامنا فليكن متواترا ومتسلسلا .

العنصر الرابع : رفض التدخل الأجنبي : -

وما لذلك من تأثير في توسيع نطاق الأزمة وحرفها عن مسارها القومي الطبيعي ، كما أن التدخل الأجنبي سيعني تدخلا إسرائيليا في قضايا المنطقة العربية [١].

ذلك الموقف الأردني لم يكن إلا محصلة لمجموعة من العوامل والأسباب التي صاغته وعملت على بنائه ومن ثم استوعبته مدركات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني ، وفق قناعاته وأفكاره وتصوراته التي رآها في تلك المرحلة ، وذلك يبعث على ضرورة التعرف إلى تلك العوامل والبواعث التي صاغت ذلك القرار في تلك المرحلة

---

[١] هيثم حسن حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٤ – ١٠٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كونها تشكل الخارطة المعرفية لمجمل قرارات السياسة الخارجية باعتبارها تمثل في أحد أبعادها المصلحة القومية العليا للدولة .

من هنا لا بد من النظر إلى طبيعة الواقع والعوامل المكيفة للموقف السياسي الأردني تجاه تلك الأزمة .

فبالنظر إلى الخارطة الجغرافية يمكن القول أن العراق دولة مجاورة للأردن في شرق حدوده ويشارك الأردن في (١٣٣) كم من حدوده ، أي ما يشكل (٧ر٧١ %) من مجموع طول الحدود الأردنية ، ويعد العراق العمق الاستراتيجي للأردن في ظل التهديدات الإسرائيلية المتكررة على حدوده الطويلة معها ، فلا بد من حليف مساند وظهر داعم ، وكان العراق في تلك المرحلة يمثل هذه الحاجة الأردنية [١].

بينما يبدو وضع مصر مختلفاً بعض الشيء كون هذه الأخيرة ترتبط بمعاهدة صلح مع إسرائيل والتي رفضها الأردن باستمرار ، كما أن الأردن ورغم مجاورة مصر له جغرافياً إلا أنه لا يوجد تماس جغرافي بينهما ، وتحول إسرائيل (إيلات – خليج العقبة) بين ذلك التواصل الجغرافي .

أما بالنسبة للمتغير الاقتصادي في تلك المرحلة فقد كان له دور كبير حيث كان سعر الدينار بانخفاض مستمر بلغ (٤٠ %) بالإضافة إلى إرتفاع فاتورة الديون الأردنية إلى ما يزيد عن (٥ر٦) مليار دولار ، وكذلك يبدو تدخل صندوق النقد الدولي بالسياسات المالية والنقدية الأردنية بارزاً ، وقد وجد الأردن في العراق المخلّص الحقيقي من أزمته الإقتصادية سواء من خلال مجلس التعاون العربي أو من خلال العلاقات الثنائية المتبادلة

---

[١] المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإرتفاع حجم التبادلات التجارية بين البلدين بالإضافة إلى المشاريع المشتركة ودور ميناء العقبة في التجارة مع العراق وفي إنعاش الإقتصاد الأردني ، بالإضافة إلى كميات النفط العراقية المجانية والمخفضة المقدمة إلى الأردن كونه أحد أهم دول المواجهة مع إسرائيل [١].

أما بالنسبة لمصر وبالرغم من كونها عضواً في مجلس التعاون العربي ، إلا أنها وبالمقارنة مع العراق تبدو أقل أثراً على الإقتصاد الأردني ، ناهيك عن تزايد عدد العمالة المصرية في الأردن والتي كانت تضغط على الإقتصاد الأردني المثقل بالأزمات .

أما بالنسبة للاعتبار العسكري في تلك المرحلة ، فإنه وفي النصف الثاني من شهر تموز ١٩٩٠ ، صدر عن مجموعة من الخبراء الاستراتيجيين في المخابرات الألمانية تقرير جاء فيه أن إسرائيل تستعد لإقامة وطن بديل في الأردن ، وقال التقرير أنه لا سبيل أمام إسرائيل للخروج من أزمتها إلا بإقامة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن وأنها تخطط لإحداث قلاقل داخلية لتنفيذ مخططاتها ، وقد كانت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تدعم تلك الفرضية المحتملة [٢].

وقد تصاعدت تلك الاحتمالات بتولي حزب الليكود زمام السلطة في إسرائيل وما لبرامجهم الايديولوجية من دور في التأثير على الأردن ، كون الأردن يشكل أحد برامجهم الصهيونية المستهدفة ، مما دعا الأردن في تلك المرحلة إلى تشكيل سرب وطني مشترك مع العراق عرف باسم السرب القومي ، وهو ما جعل الدولة الإسرائيلية توجه إنذاراتها

---

[١] عبد الفتاح الرشدان ، مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، وتحدياتها في التسعينات ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٤ ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٣٢ .

[٢] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المباشرة والمتكررة إلى الأردن وتهديده ، بالإضافة إلى كون الأردن قد عزز من مراكز مراقبته الإلكترونية بناء على طلب العراق الذي كان يخشى من غارات إسرائيلية محتملة على غرار ما حدث عام ١٩٨١م [١].

والحقيقة أن ذلك لم يكن ليتوفر مع مصر التي كانت تلجمها إتفاقية كامب ديفيد عن مثل ذلك التعاون ، وهو ما نصت عليه إتفاقية كامب ديفيد في بنودها الأمنية وهو ما حد أيضاً من التوجهات المصرية نحو الأردن القومي العربي بالرغم من إعلان مصر عن ذلك ، ولكن في الحقيقة كان وجود إتفاقية كامب ديفيد وما نصت عليه من بنود أمنية بمثابة خرق لاتفاقيات الدفاع العربي المشترك الجماعية والثنائية ، بالإضافة إلى دورها في تحييد مصر عن الصراع الأمني والعسكري إلى حد كبير مع إسرائيل ، وهو ما جعل الأردن الذي كان دائماً يبرم اتفاقيات دفاع مشترك مع مصر يحجم عن ذلك ويتجه شرقاً نحو العراق .

أما دور العامل الشخصي أو القيادي في موقف الأردن ، ففي الحقيقة كان يتركز حول الدور المصري والذي قام به الرئيس حسني مبارك عندما أصدرت الحكومة المصرية في ٣ / آب / ١٩٩٠م ، بياناً يدين دخول الجيش العراقي إلى الكويت بالرغم من تأكيد الرئيس المصري للملك حسين بأن قراراً مثل هذا لن يصدر إلا بعد استكمال الجهد الدبلوماسي وإن من شأن مثل ذلك القرار أن يعيق تلك الجهود ويشّل حركة صانع القرار السياسي الأردني والعربي الذي يعمل على تطويق الأزمة في مهدها ، وكأن القرار المصري بتوقيته ذاك جاء ليقوم بذلك الدور الذي كان يحذر منه الأردن ، سواءاً قامت

---

[١] المصدر السابق ، ص ص ١٠٩ – ١١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصر بذلك الدور أو الموقف المندد والشاجب بناء على ضغوطات دولية وامريكيـــة أم لا فإن القرار المصري قد شلّ الجهود العربية ، وضرب المحاولات الأردنية فـــي الصميـم خاصة أن الأردن كان لا يطالب بأكثر من مهلة (٤٨) ساعة لحل الأزمة ، بالإضافة إلى التحضير الأردني لقمة في جدة يوم ٥ / آب / ١٩٩٠ ، تجمع كل مـــن الأردن ومصـر والسعودية واليمن والعراق ، وفي ذات اليوم اتخذ وزراء خارجية الدول العربية قـراراً – بأغلبية (١٤) صوت وامتناع ممثل الأردن عن التصويـت – بإدانـة الغـزو العراقـي للكويت [١]، وبالتالي أسقط ما في يد الأردن ، وهو ما اعتبره الأردن إهانة واضحة لـدوره ، وما اعتبره الملك حسين إدانة شخصية لجهوده وضربة لكل احتمالات الحل المأمول .

وقال الملك حسين في ذلك : " لا أُذيع سراً إذا قلت بأنني واجهت في هذه المرحلـة ما لم يواجهه أحد من تجريح وتهديد لي أنا ولبلدي على حد سواء " [٢]، وفي ذلـك يقـول طارق عزيز وزير الخارجية العراقي : المفاجأة كانت في موقف مصر ، موقـف حسـني مبارك بالذات ، إننا لم نكن نتوقع أن حســني مبـارك سـيتصرف كمـا تصـرف إزاء المسألة " [٣].

---

[١] عبد المنعم حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ .

[٢] كلمة الملك غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عُقدت في قمة القـاهرة بتاريخ ١١ / ٨ / ١٩٩٠ ، إنظر : نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، مصـدر سـبق ذكره ، ص ٨٠٢ .

[٣] حميدة نعنع ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبة للمتغير الدولي ، فقد كان له إنعكاساته على سياسة صانع القرار الأردني ، وذلك من خلال رؤيته لتغير المعادلة بين دول العالم [١]، بعد انهيار الكتلة الشرقية وتهاوي الإتحاد السوفياتي ، وإتجاه العالم نحو المركزية الإحادية القطبية الأمريكية الداعمة على إطلاقها لإسرائيل بغض النظر عن سياسات هذه الأخيرة التي قد لا تتفق مع القانون الدولي أو القرارات الدولية .

هذا بالإضافة إلى أن علاقة الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت إسرائيل طرفاً غير مباشراً فيها ، كانت تتميز في تلك المرحلة بالتوتر ، وقد وجه الملك حسين انتقادات كبيرة للسياسة الأمريكية في تلك المرحلة بسبب انحيازها لإسرائيل وعدم اهتمامها بمصالحها في الشرق الأوسط عدا إسرائيل ، بالإضافة إلى إنتقاده لسياسة الولايات المتحدة بالتدخل في جرينادا وبنما [٢].

ومن هنا يتبين أن القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه العراق كان قد اتخذ بناء على معطيات مادية وموضوعية ، ولم يكن قراراً عفوياً أو ذاتياً ، وقد شكلت تلك العوامل وتلك المتغيرات بنية الموقف السياسي في تلك الأزمة .

الموقف المصري : -

أما بالنسبة للموقف المصري وعند مقارنته بالموقف الأردني تجاه أزمة الخليج عام ١٩٩٠م ، فإنه يختلف في حيثياته كما يتباين في إنطلاقاته وإن تشابهت عناوين القومية

---

[١] كلمة الملك غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عُقدت في قمة القاهرة بتاريخ ١١ / ٨ / ١٩٩٠ ، مصدر سبق ذكره .

[٢] مقابلة الملك حسين مع شبكة التليفزيون الأمريكية ، أن . بي . سي ، في ٥ / ٨ / ١٩٩٠ ، إنظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والشرعية الدولية والمصلحة الوطنية ، وذلك وفقاً للرؤية السياسية المصرية في تلك المرحلة ، والتي كانت لها حساباتها الخاصة ورؤيتها المحددة .

ويمكن القول أن الموقف المصري وعلى أساس من مقاربته ومقارنته بالموقف الأردني في عناصر الموقف الأردني التي وردت سابقاً يرتكز إلى الإلتزام بالمصلحة القومية من خلال رؤية القيادة المصرية التي كانت ترى في الاجتياح العراقي للكويت ضربة للأمن القومي العربي والمصري [١]، وإخلالاً بالنظام العربي القائم آنذاك ، حيث لا يجوز احتلال دولة عربية ابتداء ، وأيضاً من خلال دولة عربية أخرى عضواً في جامعة الدول العربية ، وإن الإحتلال هو بذاته إحتلال ، بغض النظر عن المُحتل سواء أكان عربياً أو غير عربي .

وإنه لا بد من الإنسحاب العراقي من الكويت وعدم التعرض للحكومة الكويتية الشرعية [٢]، وأنه لا بد من التمسك بالشرعية الدولية من خلال التمسك بقرارات الأمم المتحدة ... كذلك فإن الرؤية المصرية ترى بضرورة حل الأزمة العراقية – الكويتية أولاً كونها قضية طارئة وتعمل على تراجع أولوية القضية الفلسطينية .

أما بالنسبة للوجود الأجنبي فقد رأت القيادة المصرية أن التصلب العراقي وعدم التراجع عن موقفه يستلزم قانونياً إتخاذ القرارات اللازمة لذلك على مستوى الحكومة المصرية والجامعة العربية [٣].

---

[١] حميدة نعنع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

[٢] نص مذكرة مصر للجامعة العربية رداً على مزاعم الكتاب الأبيض الأردني حول أزمة الخليج ، أنظر ملف أزمة الخليج ، العدد (١) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

[٣] المصدر السابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبة لبواعث الموقف المصري ذاك ، فهناك العديد من المتغيرات والأسباب التي صاغته ، وحدت بصانع القرار السياسي المصري إلى إتخاذ هذا القرار .

فمن الناحية الجغرافية لا ترتبط مصر بالعراق بأية حدود جغرافية سواءً من خلال دول يمكن أن تشكل طرق عبور بين البلدين ، وبالتالي لم يكن العامل الجغرافي ضاغطاً على صانع القرار السياسي المصري ، كما كان ذلك لدى صانع القرار السياسي الخارجي الأردني (التجاور) ، ولم يكن للاعتبار الجغرافي ذاك تأثير يذكر على صانع القرار السياسي المصري ، إلا إذا اعتبرنا أن أمن الخليج العربي ومن ثم البحر الأحمر من أبرز اهتمامات الأمن القومي المصري .

أما بالنسبة للمتغير الاقتصادي فقد لعب دوراً كبيراً حيث كان الاقتصاد المصري من أكثر المستفيدين من الاستقرار السياسي في الخليج العربي ، حيث ينعكس ذلك على مدى وقوة استثماراته في مصر بالإضافة إلى وجود أكثر من (٧٠٠) ألف مصري كعمالة مصرية في دول الخليج العربي ، ناهيك عن الامدادات النفطية الخليجية لمصر التي ساهمت في تقدم الاقتصاد المصري وعدم تعثره ، وتعني مشاركة مصر في التحالف المناوئ للعراق كثيراً بالنسبة للنظام الإقليمي العربي ، هذا من الناحية السياسية .

أما من الناحية الاقتصادية فإن ذلك يعني شطباً للديون الأمريكية والخليجية على مصر ، وهو ما يعني شراء صوت القاهرة مقابل ثمن إقتصادي [١].

وقد كان للمتغير الاقتصادي الأثر الكبير على المتغير العسكري الذي إنقاد إلى حركة المتغير الاقتصادي ، حيث شاركت مصر بقوات رمزية في التحالف المناوئ للعراق

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

، وبقدر ما كان ذلك رمزياً إلا أنه كان له وقع خاص في العالم العربي والعالم ، وقد شكل الوجود المصري في قوات التحالف بمثابة ضوء أخضر واسبغ طابعاً من الشرعية ، خاصة فيما يتعلق بالرأي العام الخليجي والشارع العربي في تلك الدول .

أما بالنسبة للمتغير الشخصي فإن العلاقة الشخصية بين الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين قد طبعت بطابع من الشك والتوتر ، وهو ما أثّر على العلاقة بين الرئيس المصري والرئيس العراقي صدام حسين والقيادات العراقية بشكل عام ، والتي استهجنت وقوف الرئيس المصري ذلك الموقف المناوئ للعراق منذ البداية ، وقد قال عنه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بأنه موقف يتسم بالجحود والتقلب [١]. وذلك باعتبار أن العراق هي من اوائل الدول التي ساهمت في عودة مصر إلى العالم العربي .

وبناء على ذلك يمكن القول أن عناصر الموقف المصري التي تم استجماعها تختلف عن مركبات ومكونات عناصر الموقف الأردني وهو ما خلق حالة من التباين في المواقف ، والتباعد في الطروحات ... وذلك إنطلاقاً من يوم ٣ / آب ، عندما فوجئ الملك حسين بموقف مصر ، حيث اصدرت بياناً بإدانة العراق وكذلك بقرار مجلس الجامعة العربية التي اتخذت قراراً مماثلاً ، وكانت المفاجأة " صدمة من أقسى الصدمات في حياته " كما قال الملك حسين في حينها [٢].

مما ادى إلى إلغاء اجتماع جدة المقرر في ٥ / آب بحضور أطراف النزاع ، بالإضافة إلى الأردن ومصر والسعودية ، وبالتالي فتح المجال أمام تدويل الأزمة بعد فشل العرب في إستيعابها واحتوائها .

---

[١] حميدة نعنع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

[٢] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد مثلت نتائج مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في ١٠ / ٨ / ١٩٩٠م ، انقساماً واضحاً في الصف العربي ، فقد أيدت (١٢) دولة عربية من بين ٢٠ دولة حضرت المؤتمر باستثناء تونس شجب الغزو العراقي للكويت ، وطالبت بإعادة الحكومة الكويتية ، وأقرت إرسال قوات عربية إلى السعودية ، وتضمن الوثيقة الموافقة على استدعاء القوات الأجنبية ، وقد رفضت كل من العراق ، ليبيا ، منظمة التحرير الفلسطينية هذا القرار ، بينما التزمت كل من الجزائر واليمن الحياد ، لكن الأردن ومصر وموريتانيا والسودان تحفظت على بعض نقاط القرار ، وبالأخص ما يتعلق باستدعاء القوات الأجنبية إلى الأراضي العربية [١]، وبالتالي وقفت الأردن في موقف مغاير للموقف المصري أبان ذلك المؤتمر ، مما عمق الفجوة في العلاقات بين البلدين .

وفي ١٧ / كانون الثاني / ١٩٩١م ، بدأ الهجوم على العراق من قبل قوات التحالف ، واستمر القصف بالقنابل والصواريخ لمدة (٣٨) يوماً ، ثم انسحبت القوات العراقية من الكويت ، ولم تكتف الولايات المتحدة وحلفاؤها بما تحقق ، بل عملت على استصدار قرارات أخرى من مجلس الأمن ترمي إلى السيطرة على العراق ، فكان هناك قراراً بأن يتحمل العراق تكاليف الحرب ، وقراراً آخر بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل في ٣ / نيسان ، وأعلن العراق موافقته على هذه القرارات ، فبدأت قوات التحالف انسحابها من أراضيه إلى أن أتمت ذلك في ٧ / أيار / ١٩٩١ ، وعلى الأثر بدأت عمليات التفتيش عن الأسلحة الكيماوية وعن خطط العراق لبناء قوة نووية ثم اتخذ مجلس الأمن قراراً بأن يتحمل العراق تكاليف تدمير أسلحته وفرض حظر على بيع الأسلحة إليه ، ثم

---

[١] عبد المجيد الشناق ، (٢٠٠٠م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرضت دول التحالف في آب ١٩٩٢ حظراً على الطيران العراقي المدني والعسكري بالتحليق على الأجزاء الجنوبية من العراق ، وأخذت تشن غارات مدمرة عليه بين الحين والآخر [١].

ولعل من أبرز مفارقات نتائج حرب الخليج أن جميع الأطراف العربية سواء التي كانت مع التحالف الغربي أو ضده لم تكن رابحة ، ولم تحرز أي نصر سياسي أو اقتصادي أو عسكري ، إذا ما قيست الأمور بنتائجها وخواتمها ... كما أن التاريخ لا يخلو من مفارقة تاريخية إزاء الموقف من ازمة الكويت ما بين عام ١٩٦١ و عام ١٩٩١ ، ولعل أهم تلك المفارقات ، أن الأردن في عام ١٩٦١ قد اتخذ موقفاً مؤيداً للكويت ضد هجوم نظام عبد الكريم قاسم ، إلا انه إتخذ موقفاً مخالفاً في عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ م ، وخلال عهد الملك حسين ذاته ، أما مصر حسني مبارك عام ١٩٩٠ – ١٩٩١م قد التزمت الموقف الذي اتخذته مصر عبد الناصر أبان عام ١٩٦١م .

وبانتهاء الحرب في الخليج اتضحت أبرز معالم النظام الدولي الراهن ، ألا وهي التفرد الأمريكي في قيادة النظام العالمي ما يعني وجود مركز دولي واحد للاستقطاب وفقدان العالم لهامش الحركة النسبي تجاه قطب آخر ، ولعل المتغير الاقتصادي الأردني بخلاف نظيره المصري قد كان من أكثر المتغيرات تأثراً بنتيجة أزمة الخليج ، حيث تم فرض الحظر على العراق الشريك التجاري الأول للأردن بالإضافة إلى تقييد حركة ميناء العقبة الميناء الوحيد في الأردن ، وما تبعه من خسارة في قطاع النقل والمواصلات

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والزراعة والطاقة بالإضافة إلى أعداد العائدين الأردنيين من دول الخليج ، وارتفاع حدة البطالة إلى (٨ر١٨ %) [١].

والحقيقة أن الموقف المصري بعد الانسحاب العراقي من الكويت قد طرأ عليه بعض التغير نظراً لوجود العديد من المتغيرات المستجدة والطارئة على الساحة الاقليمية والدولية ، وقد تمثل ذلك برفض مناطق الحظر التي فرضت على العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا في شمال العراق وجنوبه ، وهو ذات الموقف الأردني ، كما أن مصر كانت ضد الضربات الصاروخية التي وجهت إلى العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وقد برز ذلك بشكل بارز في ازمة ١٩٩٧ [٢]، حيث رفضت مصر الضربة العسكرية الأمريكية ضد العراق ، لكنه في الوقت ذاته حذر العراق ونصحه بعدم دفع الأزمة إلى الزاوية الحرجة حيث حذر من خطورة الضربة العسكرية في حال وجهت [٣].

كما أن الموقف المصري ذاك قد تكرر ابان عملية ثعلب الصحراء في الفترة ما بين ١٦ / ٢٠ / كانون الأول ١٩٩٨م ، والتي كانت بمثابة الأزمة الأكثر خطورة على الإطلاق منذ حرب الخليج عام ١٩٩١م [٤]. أما علي صعيد العلاقات الثنائية المباشرة بين الأردن ومصر بعد أزمة الخليج فلم يطرأ عليها أي تطور يذكر .

---

[١] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٨ – ١٤١ .

[٢] كانت الولايات المتحدة طوال عقد التسعينات تشن الغارات وتوجه الضربات الصاروخية إلى العراق بين الفينة والأخرى .

[٣] المواجهة بين العراق والولايات المتحدة ، (تقرير) مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد الأول ، مارس ، ١٩٩٨ ، ص ١١ .

[٤] أحمد إبراهيم محمود ، عملية ثعلب الصحراء : تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٥، يناير/ ١٩٩٩، ص١٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في آب من عام ١٩٩١ وبمناسبة مرور عام على بداية أزمة الخليج ، صدر عن الحكومة الأردنية ما عرف بـ " الكتاب الأبيض " والذي أبرز فيه موقف الحكومة الأردنية من ازمة الخليج منذ نشوبها وحتى نهايتها ، كما تعرض لنشاطات الملك حسين وزياراته واتصالاته الهاتفية ، حيث بلغ عدد الكلمات التي القاها الملك حول الموضوع كما أوردها الكتاب الأبيض (٩) وثائق يبدأ تاريخها من ٢٢ / أيلول / ١٩٩٠ إلى ٩ / حزيران / ١٩٩١ [١].

بالإضافة إلى نشاطات الأمير حسن ومحاضراته واتصالاته ، حيث ألقى الأمير حسن (٣٨) تصريحاً وحديثاً ومقابلة وكتب (٤) مقالات ومحاضرة واحدة في جامعة إكسفورد [٢] .

وفي ١٩ / آب / ١٩٩١م ، شن الرئيس المصري حسني مبارك هجوماً بسبب إصدار الكتاب الأبيض ، وما اعتبرته مصر استهدافاً وإتهاماً لها أبان الأزمة ، بأنها قد قامت بتدويل الأزمة وإخراجها من نطاقها العربي إلى الدولي مما سمح للقوات الأجنبية بالتدخل بشرعية عربية ساهمت مصر فيها بدور كبير [٣].

واتهمت مصر الأردن بتزييف التاريخ في أزمة الخليج العربي وقامت بتوجيه مذكرة توضيحية إلى الجامعة العربية ، وجاء في المذكرة الصادرة في ٣ / أيلول / ١٩٩١ ، أن السرد الذي ورد في الكتاب الأبيض الأردني يشكل انتهاكاً للحقائق الثابتة وتزييفاً للتاريخ بصورة تعكس عدم استقامة القصد ، واعترضت مصر على الرواية الأردنية

---

[١] الكتاب الأبيض الأردني ، الأردن وأزمة الخليج ، (آب ١٩٩٠ – آذار ١٩٩١) ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩١ .

[٢] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٥ .

[٣] إذاعة القاهرة في ٣ / ٩ / ١٩٩١م ــ انظر ملف أزمة الخليج ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لمحادثات الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك في الاسكندرية في الثاني من آب / ١٩٩٠م يوم الغزو العراقي للكويت وتعتبرها لمصلحة العراق ، واستناداً إلى الرواية الأردنية فإن الرئيس المصري لم يفِ بوعده الذي قطعه بالامتناع عن أي إدانة علنية قبل حدوث نتائج مهمة في الوساطة التي يقوم بها الملك حسين مع الرئيس العراقي ، وقد نفت مصر ذلك مؤكدة أن المهمة فشلت [١] .

وعلى إثر ذلك قررت مصر العودة إلى نظام التأشيرة للمواطنين الأردنيين اعتباراً من ٥ / أيلول / ١٩٩١م ، وذلك بعد أن قامت كل من الدولتين بإلغاء ذلك النظام منذ عام ١٩٨٢م ، أي قبل عامين من إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٨٤م [٢].

واستمرت العلاقات الأردنية المصرية على توترها وعلى وتيرتها حتى حدوث الزلزال الذي ضرب القاهرة وأدى إلى وفاة وإصابة أعداداً كبيرة من المواطنيين المصريين ، وقد تم توظيف ذلك الحدث سياسياً من خلال الملك حسين الذي رأى في تلك الحادثة المأساوية باعثاً للتقارب مع القاهرة التي طال الجفاء معها ، فقام الملك حسين بزيارة مصر في ١٥ / تشرين أول / ١٩٩٢م ، ورغم قصر هذه الزيارة حيث استمرت لمدة ساعتين واقتصار أجندتها على التعزية ، إلا أنها حملت بعداً أساسياً كبيراً ، وكان لها دور كبير في ترطيب الأجواء الأردنية المصرية التي توترت ، وأدت إلى وقف الاتصالات ووقف نشاطات اللجنة المصرية – الأردنية العليا [٣] منذ حوالي ثلاث سنوات [٤].

---

[١] نص مذكرة مصر للجامعة العربية رداً على مزاعم الكتاب الأبيض الأردني حول أزمة الخليج ، أنظر ملف أزمة الخليج ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون ..

[٢] تقارير سياسية ، في ٥ / ٩/ ١٩٩١م ، انظر : ملف أزمة الخليج ، العدد ١ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] شكلت هذه اللجنة بعد عودة العلاقات الأردنية المصرية في عام ١٩٨٤ ، وبقيت تنعقد بشكل دوري كل ستة أشهر بهدف إحداث نوع من التكامل الاقتصادي بين البلدين .

[٤] صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، في ١٦ / ١٠ / ١٩٩٢م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الموقف السياسي لكل من الأردن ومصر تجاه عملية التسوية

مقدمة

لم تكن مسيرة التسوية هي الطارئ على أحداث الشرق الأوسط أو النتيجة المباشرة لأزمة الخليج وحربها ، والحقيقة أن أزمة الخليج هي التي كانت المتغير الطارئ المستجد على أحداث الشرق الأوسط ، ووتيرة تفاعلاته وعلاقاته التي كانت تتأزم أحياناً وتسير بوتيرة متسقة أحياناً أخرى .

إن مبادرات التسوية لأزمة الشرق الأوسط لم تنطلق مع طي الصفحة الأخيرة لأزمة الخليج والاجتياح العراقي للكويت ، فقد كان هنالك العديد من المبادرات والمحاولات المتكررة والمتتالية من أجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ، والتي يمكن القول أنها ترافقت مع نشأة دولة إسرائيل ، وازداد زخمها بعد عام ١٩٦٧م ، إذ أصبحت تستند إلى قرارات دولية تتمثل بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إلا أن هذه المبادرات كانت قد تجمدت قبيل أزمة الخليج بفترة وجيزة لا تتعدى الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٩٠ ، حيث توقف الحوار الفلسطيني الأمريكي في نهاية شهر أيار ، بعدما شهدت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية اختلافاً في المواقف تجاه المسيرة السلمية ، مما حدا بوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى : " غسل يديه من الموضوع ، وإبلاغ الحكومة الليكودية في إسرائيل بزعامة شامير في شهر حزيران بأن يتصل به على رقم هاتفه إذا فكر باستئناف المحادثات ، لكن شامير لم يتصل به " [١].

---

[١] مديحة المدفعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد أثار قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ والقاضي بعدم شرعية احتـــلال أراضـــي الغير بالقوة ، وضرورة خروج العراق من الكويت ، أثار هذا القرار موضوع الاحتـــلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال ما عرف بسياسة الربط ، التـــي قـــارنت وقاربت ما بين هذا القرار وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والمتعلق بـــالصراع العربـــي الاسرائيلي .

وبعد أن انتهت أزمة الخليج ، وتم القضاء على قوة العراق العسكرية ، وبعـــد أن ظهر واضحاً تراجع دور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى ، وشعور الولايات المتحدة بقوتها من جهة ، وشعورها بالمسؤولية الأدبية تجاه حلفائها العرب من جهة اخرى ، إضافة إلـــى رغبتها في دفع الاتهام الذي وجه إليها بأنها تكيل بمكيالين في سياستها الشرق أوســـطية ، كل ذلك دفعها إلى القيام بمحاولة لاحلال السلام في المنطقة [١].

وفي هذا المبحث سيعمد الباحث إلى دراسة تداعيات ونتائج أزمة وحرب الخليـــج كمدخل (Input) رئيسي لعملية التسوية في الشرق الأوسط ، ثم توظيفه لبنـــاء نظـــام إقليمي جديد في المنطقة في ظل نظام دولي جديد لا زال يتبلور ولم يستقر بعد ، باعتبـــار أن تلك المرحلة كانت تمثل فرصة مواتية لفرض الاجندة الأمريكية على المنطقة .

فقد جاء في نص الدعوة لمؤتمر مدريد التي وجهتها كل مـــن الولايـــات المتحـــدة وروسيا ، ما نصه : " إنها فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الامكانيات قدماً من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة " .

---

[١] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه الفرصة التي تحدثت عنها الولايات المتحدة وروسيا لم تكن مواتيـــة بالنســبة للأردن ، الذي اضطر في ١٩ / تشرين أول / ١٩٩١ وبناء على قرار مجلــس الــوزراء الأردني رقم ٨٧٧ للمشاركة في ذلك المؤتمر [١].

فعلى الرغم من أن الأردن لم يكن طرفاً مباشراً من أطراف النزاع في ازمة الخليج ، إلا أنه كان من أكثر الدول تضرراً بنتائجها وتداعياتها .

ويقول الملك حسين في ذلك : " إن الأردن هو الدولة الأكثر تضرراً بعد العـــراق والكويت ، لقد تعرض الأردن لضغوط قاسية أثرت على استقراره الاقتصادي والمـــالي ، ولآثار بالغة على وضعه الاجتماعي والسياسي [٢]. بسبب فرض العقوبـــات الاقتصاديــة والحظر التجاري على العراق الذي كان يعد الشريك التجاري الأول للأردن والسوق الأكبر لقطاع الصناعة الأردني حيث يستوفي (٢٤ %) من صادرات الصناعة الأردنية للخــارج ، أما دول الخليج فتستوعب (١٠ %) منها وقد تأثرت نتيجـــة لذلــك (٣٥٠) منشــأة صناعية تحوي (١٢) الأف عامل [٣].

ذلك بالإضافة إلى تضرر قطاع النقل وعودة آلاف المغتربين الأردنيين في الكويت وغيرها من دول الخليج ، وما نتج عن ذلك من خسارة كبيرة في تحويلاتها التـــي كــانت تعتبر رافداً أساسياً للاقتصاد الأردني [٤].

---

[١] توفيق أبو بكر ، مسيرة التسوية (١٩٧٧-١٩٩٤) ، حوارات وشهادات ، عمـــان ، مركــز جنيــن للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٩٧ .

[٢] صالح القرعان ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥ .

[٣] المصدر السابق ، ص٧٦ .

[٤] عمر ياسين خضيرات ، العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ، ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨٨-٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونتيجة لموقف الأردن ، فقد توقفت المساعدات الأمريكية والعربية وقدرت خسارة الأردن نتيجة ذلك بـ (٥٠٠) مليون دولار ، إضافة إلى توقف برنامج التعاون الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، كما أدت الأزمة إلى زيادة حجم المديونية لتصل في نهاية عام ١٩٩١ إلى (٨ر٥٥١٦) مليون دولار [١].

أما بالنسبة لمصر ، فقد طرأت تحولات على متغيرات صانع القرار السياسي المصري ، بالاتجاه الايجابي على عكس واقع متغيرات صانع القرار السياسي الأردني ، وذلك إبتداءاً بقرارها إدانة العراق في ٣ آب ١٩٩٠ ، ومن ثم من خلال موقفها في مؤتمر القاهرة في ٨ آب ١٩٩٠ ، هذا الموقف الذي أدى إلى تدويل الأزمة .

فقد حققت مصر الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية نتيجة للدور الذي لعبته أثناء الأزمة ، إذ حصلت على عدة مليارات من السعودية والكويت [٢]. إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخليجية ، والمساعدات والمميزات التي أصبحت تحظى بها من قبل دول الخليج ، حتى أصبحت في نظر هذه الدول هي الدولة الأولى بالرعاية .

إضافة إلى ان الموقف المصري والذي منح الولايات المتحدة الشرعية بتشكيل التحالف الثلاثيني ضد العراق – على اعتبار أنها الدولة القائد في النظام الإقليمي العربي – هذا الموقف قوبل من الولايات المتحدة بالرضى والذي على أثره قدمت لمصر الكثير من

---

[١] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

[٢] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التسهيلات المالية سواءاً من قبل حكومة الولايات المتحدة أو عبر شروط صندوق النقد الدولي التي اصبحت أقل حدة [١]، والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

وعن هذا الدور المصري يقول ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي : " ومصر الدولة العربية الوحيدة التي وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل ، وهي الدولة العربيةالرئيسية المعتدلة ، استعادت مركزها كزعيمة للعالم العربي " [٢].

وعلى الرغم من هذه المكاسب التي حققتها مصر من وقوفها إلى جانب (التحالف الثلاثيني) إلا أن الأمة العربية بأجمعها كانت خاسرة نتيجة لهذه الأزمة التي ألحقت ضرراً كبيراً في تركيبة النظام الإقليمي العربي .

فقد أظهرت أرقام صندوق النقد العربي أن خسارة العرب بلغت ٦٧٦ مليار دولار خلال العامين ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، ودلت الإحصاءات أن الحرب أدت إلى تشريد ما بين أربعة إلى خمسة ملايين شخص ، وقدّرت تكاليف الحرب ما بين ٧٠ – ٨٠ مليار دولار ، فرض على العرب أنفسهم أن يتحملوا ما بين ٥٤ – ٦٠ مليار دولار منها [٣].

ويمكن لنا القول بأن هذه الفترة قد ميزت بتباين توجهات السياستين الأردنية والمصرية إزاء ازمة الخليج وتداعياتها ، نتيجة للمتغيرات المختلفة التي أثرت في صانع القرار السياسي الأردني والمصري .

---

[١] تقارير سياسية ، في ٢٧ / ١٢/ ١٩٩١م ، أنظر : ملف أزمة الخليج ، العدد ٣ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] ريتشارد نيكسون ، أمريكيا والفرصة التاريخية ، ترجمة زكريا إسماعيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مكتبة نيسان ، ١٩٩٢، ص٢٠٠٠ .

[٣] موسى ، (١٩٩٦م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوجهات الأردنية والمصرية بعد أزمة الخليج : -

في تلك المرحلة – كما يرى الباحث – أنه لا يمكن الحديث عن " علاقات " مصرية أو أي نوع من الاتصال السياسي ، لذلك اصطلح الباحث على هذه المرحلة باصطلاح " التوجهات " لكون هذه التوجهات تعني رصداً لحركة صانع القرار السياسي الخارجي الأردني والمصري في مرحلة ما بعد الأزمة ، وبالتالي السياسة الخارجية لكلا الدولتين ، وذلك لا يعني أن السياسيتين كانتا متعارضتين في المرحلة اللاحقة للأزمة حول القضايا المختلفة ، وخاصة قضية التسوية في المنطقة والتحضير لمؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يجمع أطراف الأزمة ، مما يعني أن السياسة الخارجية الأردنية والمصرية قد تتقابلان في المواقف تجاه قضايا ما بعد أزمة الخليج ولكنهمالم يلتقيا في تلك المواقف ، ونقصد من حيث التنسيق المشترك والتشاور إلا في مرحلة لاحقة قبيل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام .

لذا فبعد إنهيار " مجلس التعاون العربي " إثر ازمة الخليج ، بسبب تباين (مواقف) أعضائه أزاء الأزمة ، مما حدا بتلك الدول العربية المتحالفة مع أمريكا والتحالف الغربي إلىتصنيف الأردن مع بعض الدول العربية الأخرى " بدول الضد " في مقابل إعلان صيغة جديدة للتعاون فيما بين تلك الدول عرفت بـ " إعلان دمشق " وهو ما أعلن عنه في ٦ / آذار / ١٩٩١ ، وهو ذات اليوم الذي أعلنت فيه المبادرة الأمريكية للتسوية في الشرق الأوسط ، وقد ضم دول مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى مصر وسوريا ، واستثنى بذلك الأردن ، وقام بعزلها رغم واقع الجغرافيا المركزي .

وشكل هذا بالضرورة عامل ضغط على صانع القرار السياسي الأردني ، وجعل الأردن أكثر محاصرة بين عرب صنفوا الأردن من دول الضد وبين إسرائيل " ليكودية " ترى في الأردن الضفة الأخرى من أرض إسرائيل ، ولعل ذلك من أكبر العوامل التي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دعت صانع القرار للتوجه نحو مدريد والتسوية في الشرق الأوسط في تلك المرحلة [١]، وهو ما دعا صانع القرار السياسي الأردني إلى القول : " الأردنيون محاصرون " [٢].

وبالتالي كان أمام صانع القرار السياسي الأردني طريق واحد لا طرق متعددة ، وهو طريق مدريد ، وذلك من خلال إحداثية رياضية تبرز وهن المرحلة ، وتؤشر على ضيق هامش المناورة وتقلص حجم الخيارات أمام صانع القرار السياسي الأردني ، لذا قال الملك حسين " إن خسارتنا من المشاركة في المفاوضات ستكون أقل منها فيما لو لم نشارك " [٣].

وهو ما يعكس حاجة صانع القرار السياسي الأردني إلى " موقف النجاة " بقاربه الصغير في أمواج التحولات الكبيرة ، والجنوح إلى البرغماتية الواقعية المصلحية في التفكير السياسي الخارجي في تلك المرحلة لكسر العزلة الدولية والإقليمية الذي فُرضت على الأردن ، وصانع القرار السياسي الخارجي .

إلا أنه وبعد انضمام الأردن إلى مؤتمر مدريد ومشاركته للفلسطينيين في ذات المظلة الأردنية قد بدأ يخرج من طوق تلك العزلة القاسية ، وبدأت محاولات الاتصال السياسي مع العالم العربي ابتداءاً بمصر ، حيث اتصل الملك حسين هاتفياً بالرئيس المصري في ٢٣ / أيار / ١٩٩١ ، وكان ذلك أول إتصال بين الزعيمين ، وتم التباحث حول عملية التسوية والعلاقات الثنائية [٤].

---

[١] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

[٢] خطاب الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٢ / ١٠ / ١٩٩١ ، إنظر : معركة السلام ، وثائق اردنية ، الجزء الثاني ، دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٤ – ١٦ .

[٣] المصدر السابق ، ص ١٨ .

[٤] تقارير سياسية ، في ١٤ / ٥ / ١٩٩١ ، أنظر ملف الملك حسين ، العدد ١٣ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الأردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي المراحل اللاحقة ، إرتفع مستوى التنسيق بين مصر والأردن وامتد إلى دمشق ، مما حدا بهذه الدول (الأردن ، مصر ، سوريا ، الفلسطينيين ، لبنان) إلى التوصل لبناء صيغة إطار تنسيقي تشاوري عُرف بـ (دول الطوق) وهي تسمية تواكب المرحلة السلمية التسووية بعكس التسمية التشاورية للإطار التنسيقي الذي كانت أبان الحروب والذي عُرف بـ دول المواجهة . ذلك الإطار الجديد جعل الأردن يدخل في توليفة عربية لكسر عزلته مع عرابتي أزمة الخليج (سوريا ومصر) اللتين إبتدعا صيغة " إعلان دمشق " مع دول الخليج والذي كان في تلك اللحظات " مصاباً بالاختناق وبدا مترنحاً " [١].

وقد تعززت الاتصالات الأردنية مع مصر أبان الزلزال الذي ضرب مصر في تشرين أول ١٩٩٢ ، والذي أودى بحياة العديد من الضحايا ، مما دعا صانع القرار السياسي الخارجي الأردني إلى القيام بزيارة خاطفة إلى مصر هي الأولى منذ أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، وذلك من أجل تقديم واجب العزاء للرئيس المصري بالضحايا ، والحقيقة أنه وبالرغم من الجانب الانساني لتلك الزيارة ، فإن الجانب السياسي لم يكن بعيداً عنها حيث أزالت هذه الزيارة جبل الجليد في العلاقات الثنائية بين الدولتين ، وقد فتحت تلك الزيارة صفحة جديدة في العلاقات للمصالحة وتطبيع هذه العلاقات ، وكان الملك حسين من اوائل الزعماء العرب الذين قدموا واجب العزاء لمصر وللرئيس مبارك [٢].

---

[١] عبد الله صالح ، اجتماعات الدوحة ومستقبل إعلان دمشق ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ١٨٨ .

[٢] تقارير سياسية ، في ١٧ / ١٠/ ١٩٩٢م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٢ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا يمكن القول أن إنفتاح مصر على الأردن قد عمل على تحسين موقع متغيرات السياسة الخارجية الأردنية ، وزيادة هامش حركة صانع القرار السياسي الأردني وجعله في موقع أفضل مقارنة بما سبق وزيادة قائمة البدائل لديه وقائمة الاختيارات المتاحة أمامه ، وهو ما دعا صانع القرار الأردني إلى القول في النصف الأول من عام ١٩٩٢ : " في الواقع الصورة قد تكون أفضل نسبياً مما كانت عليه في العام الماضي " [١] .

ومما يلاحظ في عام ١٩٩٢ ، أن اهتمام السياسة الخارجية وتوجهاتها كانت مركزة تجاه التسوية في الشرق الأوسط وذلك لأن التوجه نحو التسوية حسبما اعتقد صانع القرار الأردني يعيد الدور الإقليمي للأردن [٢]، الذي فقده في عام ١٩٩٠ ومن خلال إدانة الجامعة العربية والحكومة المصرية .

وقد استمر هذا التوجه بقوة في عام ١٩٩٣ ، وخاصة بعدما تم التوقيع على إتفاقية اوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل لإعلان المبادئ حيث رأت الحكومة الأردنية في الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي نوع من الغبن السياسي ، خاصة وأن الفلسطينين لا زالوا يحتمون بالمظلة الأردنية ، ورغم ذلك فلم يتم إخطار الأردن أو الملك حسين بتلك القناة السرية رغم كون الملك حسين كان يعلم القليل عنها ولكن لا يتوقع منها الكثير من النتائج [٣].

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٥ / ١/ ١٩٩٢م ، أنظر : ملف الملك حسين ، العدد ١٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] هيثم حسن حسّان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٤ .

[٣] للمزيد إنظر : محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، سلام الأوهام ، أوسلو – ما قبلها وما بعدها ، الكتاب الثالث ، الطبعة السادسة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبقدر ما عمل اتفاق اوسلو على تهميش دور صانع القرار السياسي الأردني بعد اتخاذ الفلسطينين لقرارهم المنفرد وهو ما حدا به للتقدم بوتيرة متسارعة للوصول في ٢٦ / تشرين أول / ١٩٩٤ ، إلى معاهدة وادي عربة ... .

العلاقات الأردنية المصرية في مرحلة ما بعد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة) .

في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤ ، تم الاحتفال في وادي عربة – على الأراضي الأردنية – بتوقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ، والتي جاءت في ثلاثين مادة وخمسة ملاحق ، واعتبرت السلام قائماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذ المعاهدة والذي تم في ١٠ / تشرين الثاني / ١٩٩٤ ، في بيت جبرائيل ، ومن ثم إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين على مستوى السفراء في ٢٧ / تشرين الثاني ، وما تبع ذلك من افتتاح السفارات في ١١ / كانون الأول / ١٩٩٤ [١].

ومما يجب ذكره أنه في ٢٥ تموز ١٩٩٤ ، وعند التوقيع على إعلان واشنطن أعلنت كلا الدولتين إنتهاء " حالة الحرب " بينهما ، وهو ما يعني بالضرورة إنتفاء الجوانب والمظاهر العسكرية والحربية السلبية ، إضافة إلى الجوانب السلبية النفسية والإعلامية والثقافية [٢].

لقد أعطت معاهدة السلام مع إسرائيل الدولة الأردنية بعض المتغيرات ذات القيمة الإضافية ومنحت صانع القرار مساحة من الحرية في بعض الجوانب ، إلا أنها عملت على تحديد قراراته في بعض الجوانب الأخرى ، ولعل أهمها الأمن الوطني والقومي وهو ما

---

[١] محمد صقر ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

[٢] المصدر السابق ، ص٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يؤثر بالضرورة الموضوعية على العلاقة الأردنية مع باقي الدول العربية ، كما أنه يعني دوراً مضاعفاً لصانع القرار في صياغة تعريفه للدور الإقليمي المتوازن والوسطي للسياسة الخارجية الأردنية ، في ظل إستيعابه حالة الصراع العربي الإسرائيلي ضمن إطار معاهدة السلام .

ولإيضاح موقف الأردن وأسباب إقدامه على المضي في عملية السلام ، قال رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي : " لقد سبق أن توصل الفلسطينيون إلى إتفاق خاص بهم في اوسلو ، ثم في القاهرة ، والمفاوضات السورية الإسرائيلية ما تزال تتحرك ، ليس معقولاً أن يبقى الأردن مكتوف الأيدي ، إلى أن تنتهي الأطراف من ترتيب أمورها وتوقيع اتفاقياتها ، ففي تلك الحال لا يوجد ضمان بأن الأردن سيحصل على شيء " [١].

لكن لا بد من القول أن معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي ، قد حدت بالولايات المتحدة إلى تقديم مساعداتها للأردن سواء عسكرية أو اقتصادية ، ففي٢٦ / تشرين الأول / ١٩٩٤ ، ألقى الرئيس الأمريكي خطاباً في مجلس الأمة الأردني في اول زيارة لرئيس امريكي للأردن منذ أكثر من عشرين عاماً وقال : " إن الولايات المتحدة والأردن يحاربان بنفس المعركة ، ولذلك دعوني أقول باسم الولايات المتحدة الأمريكية بأننا لن نخذلكم " [٢].

رحبت مصر بإبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ولكن على الرغم من هذا الترحيب ، إلا أنه كان يلازمها شك دائم إزاء حرارة ودفء العلاقة الأردنية الإسرائيلية التي نسجت عليها المفاوضات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي .

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٥ / ١/ ١٩٩٢م ، أنظر : ملف الملك حسين ، العدد ١٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة الرأي الأردنية ، العدد الصادر في ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٤م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل التوتر الذي رافق العلاقة الأردنية المصرية خلال هذه المرحلة ما يؤكد تخوف صانع القرار السياسي المصري من درجة التطبيع التي تنتهجها الدبلوماسية الأردنية .

لقد طلبت مصر عبر قنوات الاتصال من الأردن عدم اتخاذ اجراءات من شأنها دفع إسرائيل إلى موقع الصدارة الإقليمية في المنطقة ، وقالت أن الخطوات الأردنية المتتابعة في الأيام الأخيرة تتقاطع مع الاسرائيلين والسياسة الإسرائيلية بالقدر الذي تتعمق فيه الهوة مع القاهرة [١].

ويرى المصريون أن التقارب الأردني الاسرائيلي يضر بموقع مصر في سياق صراع حاد يجري بين القاهرة وتل أبيب على موقع الريادة الإقليمي .

وفي هذا السياق انتقدت مصر المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الأردن وإسرائيل ، إذ أنها ترى في هذه المشاريع مصدراً لزيادة المداخيل الاسرائيلية وتجعل من الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاداً مهيمناً في المنطقة [٢].

إلا أن العلاقات الأردنية المصرية قد شهدت إنفراجاً في ٢٢ / كانون الثاني / ١٩٩٥ في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك إلى الأردن ، وكانت الزيارة الأولى للرئيس المصري إلى الأردن منذ ٤ سنوات ، لقد أرست هذه الزيارة أسساً جديدة لعودة العلاقات بين الأردن ، وجمهورية مصر العربية بعد أن تم تنقية الأجواء بين البلدين

---

[١] تقارير سياسية ، في ٦ / ٩/ ١٩٩٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد١٤ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة البلاد الأردنية ، في ٩ / ٩ / ١٩٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من شوائب واختلافات هامشية انعكست على هذه العلاقة التي كانت قبل أزمة الخليج من أوثق العلاقات العربية تنسيقاً وتعاوناً [١].

ويرى الباحث ان صانع القرار السياسي المصري حاول من خلال التقارب مع الأردن التخفيف من درجة الاندفاع الأردني تجاه إسرائيل ، كما أن مصر والدبلوماسية المصرية تحاول من خلال هذا التحرك إبقاء الدور المصري كدور قيادي وريادي في المنطقة .

وفي ختام القمة الأردنية المصرية قال الملك حسين : " إن التعاون والتنسيق والعمل المشترك يسود العلاقات المصرية الأردنية من جديد " ، كما أكد الرئيس المصري حسني مبارك على تنسيق وتوطيد التعاون بين مصر والأردن خاصة فيما يتعلق بعملية السلام والمسائل الإقليمية [٢].

ويرى الباحث أنه وبغض النظر عن دوافع صانع القرار السياسي في كلا البلدين في رفع شعار استعادة التضامن وتحقيق المصالحة ، إلا أن المحصلة الأهم أنهما يجدان في هذه المسألة عنصر توافق وانسجام .

وعلى الرغم من أن القمة الأردنية المصرية عُقدت في ذروة التحرك الأردني النشط لصنع القرار السياسي بهدف تجديد الدور الأردني في المنطقة ورسم ملامحه ومحدداته في رحلة السلام إلا أنها وضعت العلاقة الأردنية المصرية في نصابها الصحيح ومسارها السليم ورسمت معادلة توافقية بين عمان والقاهرة .

---

[١] تقارير سياسية ، في ٢٣ / ١/ ١٩٩٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٤ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة الدستور الأردنية ، في ١٨ / ٢ / ١٩٩٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد اسست قمة كانون الثاني ١٩٩٥ أرضية مشتركة للعلاقات الأردنية المصرية التي على أساسها توالت وتكررت اللقاءات بين الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك ، إلا أن بروز إشكالية الحالة العراقية قد أدى إلى توتر العلاقات بين عمان والقاهرة .

فلقد فسّر صانع القرار السياسي المصري قرار الأردن باستقبال صهر الرئيس العراقي الهارب حسين كامل ومنحه حق اللجوء السياسي ، بأن عمان راغبة في لعب دور أكبر من حجمها [١].

هذا الخلاف بين عمان والقاهرة يعود إلى سببين : -

الأول : - أن مصر اعتبرت أن إبراز دور أردني في هذا المجال قد جاء على حساب دورها التاريخي في المنطقة وعلى اعتبار أنها الدولة التي من المفترض أن تكون الأكثر تأثيراً في المنطقة ، وخصوصاً بالنسبة لقضية حساسة ومؤثرة كالقضية العراقية .

الثاني : - أن مصر كانت ترى أن مواقفها حتى بالنسبة للمسألة العراقية تخضع لاعتبارات علاقاتها المتميزة مع سوريا ولقد كان الرئيس المصري حسني مبارك بهذا المعنى يرى أن أي تجاوب وإن كان محدوداً مع الملك حسين وعمان وأنه سيغضب دمشق [٢].

وهكذا فإن موضوع الحالة العراقية قد بقي حاضراً بين الأردن ومصر في كل الاتصالات واللقاءات التي تمت بين الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك .

---

[١] تقارير سياسية ، في ١٦ / ١٠/ ١٩٩٥م ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٤ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٢] صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية) ، في ١٣ / ٥ / ١٩٩٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤتمر عمّان الاقتصادي والعلاقة الأردنية المصرية : -

لم يعد بالإمكان في عالم اليوم الفصل بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية [١]، فكلاهما يرتبط بإيقاع الآخر ، ولذلك يرى الدكتور محمد فضة أن العَلَم يتبع الاقتصاد ، وكذلك الاقتصاد يتبع العَلَم [٢].

وهذه العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد لا تنفصل عن اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ التي أفردت جانباً بارزاً من بنودها للجانب الاقتصادي خاصة في المادة (٧) من المعاهدة ، بعد إنهاء المقاطعة الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل وإلغاء اشكال الحماية الاقتصادية والتجارية أو الجمركية وتفعيل التعاون والاستثمار بين البلدين [٣].

وتفعيلاً لبنود تلك المعاهدة في التعاون الثنائي والإقليمي برز مشروع القمم الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MIENA) كمشروع أساسي يعمل على إعادة تركيب وتشكيل العلاقات الثنائية مع إسرائيل وبالتالي مع المنطقة ، لذا فقد أصبحت الآلية الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من برنامج عملية السلام في الشرق الأوسط [٤].

في الدار البيضاء بالمغرب في تشرين الأولى ١٩٩٤ انتظمت القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وحضرها (٢٥٠٠) مشارك من (٦١) دولة منهم (١١٠٠) رجل أعمال ، وأعلن في البيان الختامي عن مشروعات لبناء مؤسسات

٥٤٩٨٤٤-

[١] إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

[٢] محمد فضة ، مشكلات العلاقات الدولية " دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨١ ، ص ٢٣ .

[٣] محمد صقر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٥ – ٦٦ .

[٤] عزام البرغوثي ، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨ – ٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اقتصادية وسياحية ... ، وكامتداد لمؤتمرات قمة الدار البيضاء عُقدت في عمّان في تشرين الأول ١٩٩٥ القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وكانت ذات أهمية بالغة حيث جمعت بين كبار ممثلي الحكومات ورجال الأعمال بلغ مجموعهم حوالي (٢٠٠٠) مشارك من بينهم (١٢٠٠) رجل اعمال) من (٦٣) دولة [١].

وأبان ذلك المؤتمر برزت العلاقة الأردنية المصرية بشكل كبير ، وغلب عليها طابع التنافس والندية ، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال خطاب وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) في المؤتمر الذي وصف بعض الدول العربية بـ (المهرولة) وكان يقصد بذلك الأردن الذي رأى الكثيرون أنه يقوم بحصد مكاسب إبرامه لمعاهدة السلام مع إسرائيل وأن مصر تنافس لزيادة مكاسبها الاقتصادية والسياسية ، وذلك رغم نفي مصادر وزارة الخارجية المصرية لتلك الأراء وتلك المقولات [٢] .

ويمكن القول أن هذا التخوف المصري يعكس إرتياباً مصرياً من أن يكون الأردن الحلقة الأهم في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية – العربية ، وذلك التخوف له مبرراته من وجهة نظر مصرية ، أولاً : لأن الاردن تطرح العلاقات الأردنية – الاسرائيلية على أساس نموذج للسلام الدافئ ، وعلى هذا الأساس يكون السلام المصري – الإسرائيلي سلام بارد ، وبالتالي ليس نموذجاً . ثانياً : إن اعتبار الأردن حليفاً غير مشارك في الحلف الأطلسي يتضمن قبولاً وتأييداً أمريكياً لهذا الدور [٣].

---

[١] المصدر السابق ، ص ٢٩ .

[٢] صحيفة الرأي الأردنية ، في ١ / ١١ / ١٩٩٥ .

[٣] محمد خير مصطفى ، العلاقات الأردنية – العربية منذ أزمة الخليج (سوريا – السعودية – مصر) ، ورقة بحثية مقدمة لندوة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، ٢٨ – ٢٩ / ٤ /١٩٩٨ ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ص ص ٥ – ٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد رد الملك حسين على قول الوزير المصري بالقول " إن الأردن لم يكـــن أول المبادرين إلى إنهاء حالة العداء مع إسرائيل ، في تلميحات واضحة إلى معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل " [١].

والحقيقة أنه تم وقف تلك التصريحات المتبادلة بين الجانبين لإنجاح القمة المنعقدة ، وللحفاظ على العلاقات الثنائية وتطويرها بدلاً من الإنزلاق في التصريحـــات المتبادلـة ، وبقي التنسيق الأردني المصري مستمراً لدعم وتنشيط التعاون الاقصادي الإقليمي ، وذلـك في إطار الإعداد لقمة القاهرة الاقتصادية في شهر تشرين الثاني ١٩٩٦ ، وكانت تتم بيـن الجانبين مباحثات مستمرة سواء على المستوى السياسي والقنـوات الدبلوماسـية أو بيـن مجموعات عمل الخبراء المختصين من مصر والأردن للتنسيق المشترك لدعـم وتنشـيط التعاون الاقتصادي [٢].

ويمكن القول أن العلاقة مع مصر وان اهتزت في هذه المرحلة ببعض الاهتزازات الشكلية إلا أن مضامين هذه العلاقة قد عملت على تحصينها ودفعها إلى الأمام ، وهو مـا سيبرز في مراحل لاحقة .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد الملك حسين توافقاً كبـيراً بيـن السياسـة الخارجية الأردنية والسياسة الخارجية المصرية ، ففي خطابه أمام مؤتمر القمة العربي فـي القاهرة في ٢٢ حزيران من عام ١٩٩٦ ، قال الملك حسين في إشادته بدور مصر القيـادي في النظام الإقليمي العربي : " أما مصر فهي في القلب والوجدان العربي طليعـة الفـداء النضال التي قدمت وأعطت من دم أبنائها وتضحيات شعبها برغد عيشه وأمنه واسـتقراره

---

[١] الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الرابع ، ١٩٩٥ ، عمان ، منشورات دائرة المطبوعـات والنشـر ، وزارة الإعلام ١٩٩٥ ، ص ١٧٧.

[٢] صحيفة الرأي ، في ٢٣ / ٢ / ١٩٩٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تجسيداً لمعاني القيادة والريادة في أمتنا وكانت في الطليعة في ساحات الوغى مثلما كانت سنان الرمح على طريق السلام " [١].

وفي ٢٤ / أيار / ١٩٩٧ عقد الزعيمان قمة ثنائية [٢]، وقد أكد الملك حسين من خلال هذه القمة على دور مصر القيادي داخل النظام الإقليمي العربي ، حيث قال في مؤتمره الصحفي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك في نهاية القمة في العقبة : " إن الأردن يقف إلى جانب الشقيقة الكبرى مصر ، وتقدم لها في أي لحظة وفي أي وقت كل ما يمكنها من جهد تضيفه إلى جهدها على طريق صنع السلام العادل والشامل في هذه المنطقة لنتيج للإجيال القادمة من بعدنا الحياة الكريمة التي يستحقها " [٣].

أما الرئيس المصري حسني مبارك فقد أكد خلال القمة على أهمية الدور الأردني في تحقيق السلام الذي ينشده الجميع وقال : " كلنا نهدف إلى السلام وقلقون على السلام ونريد الاستقلال في المنطقة حتى نوجه كل جهودنا نحو عمليات التنمية لصالح شعوبنا وهذا الهدف النهائي والرئيس " [٤].

وفي إطار التنسيق والتشاور بين البلدين عاد الزعيمان إلى الالتقاء مرة أخرى في عمان في ٢٩ / تموز / ١٩٩٧ ، وقد أكد الملك حسين خلال هذه القمة على أهمية الجهود التي تبذلها مصر بمالها من مكانة قيادية بالعالم العربي من اجل دفع مسيرة السلام ودعم ومؤازرة الأشقاء الفلسطينيين لنيل حقوقهم على ترابهم الوطني ، وتعتبر هذه القمة من أقصر القمم التي عقدها الزعيمان ، إذ لم تتجاوز الـ (٤٥) دقيقة ، أطلع خلالها الرئيس

---

[١] نبال خماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥٨ .

[٢] تقارير سياسية في ٢٥ / ٥ / ١٩٩٧ ، أنظر : ملف العلاقات الأردنية المصرية ، العدد ١٧ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

[٣] نبال خماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥٩ .

[٤] الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الثاني ، ١٩٩٧ ، عمان ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، ٣٠ / حزيران / ١٩٩٧ ، ص ٢٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصري الملك حسين على مباحاثاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد [١]. ولقد بقيت العلاقات الأردنية المصرية قائمة على مبدأ التشاور والتنسيق حتى وفاة الملك حسين في شباط ١٩٩٩م .

[١] صحيفة القدس العربي ، في ٣٠ / ٧ / ١٩٩٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة الباب الرابع :-

جاء هذا الباب من دراسة الباحث في فصلين إثنين تناول الفصل الأول أثر أزمة الخليج على العلاقات الأردنية المصرية ، اما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط وآثرها على العلاقات بين البلدين .

لقد ادى التباين في موقفي البلدين إزاء أزمة الخليج الى حدوث انقطاع مؤقت في علاقات البلدين إلا أنه لم يصل الى حد القطع الكامل العلاقات الدبلوماسية .

وقد حاول الباحث دراسة كل من الموقف الأردني والمصري والعوامل المكيفة لهذا الموقف والاسباب الدافعة لها .

وفي الفصل الثاني عمد الباحث الى دراسة عملية التسوية وأثرها على العلاقة الاردنية المصرية ، إذ أن انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، وبروز المسألة الفلسطينية ، ساهم في جعل الانقطاع في العلاقات بين البلدين مؤقتاً . وذلك بسبب الرؤية المشتركة لصانعي القرار السياسي الاردني والمصري تجاه عملية التسوية في المنطقة .

كما أن عملية التسوية لا يمكن أن تؤدي ثمارها بالنسبة للأطراف العربية إن لم يكن هنالك تنسيق وتشاور وتوحيد للمواقف .

إلا أن الفترة التي تلت توقيع الأردن على معاهدة وادي عربة ١٩٩٤ ، مثلت مرحلة متقلبة في العلاقات بين البلدين ، هذا التقلب والفتور جاء بسبب تخوف مصر من الدور الذي بدأ يلعبه الأردن في المنطقة ، بعد توقيعه لمعاهدة السلام الأردنية المصرية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة والاستنتاجات

تتسم العلاقات السياسية الاردنية المصرية بخصوصية تتميز عن غيرها من العلاقات الاردنية العربية ، ولعل هذه الخصوصية نابعة من تأثر البلدين بنتائج القضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي وتبعاته .

وقد حاول الباحث دراسة العلاقات السياسية الاردنية المصرية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨١ – ١٩٩٩م ، منطلقاً من دراسة الموروث التاريخي لهذه العلاقة من عام ١٩٢١– ١٩٨١ ومرتكزاً على أرضية المتغيرات المؤثرة في السياستين الخارجيتين الأردنية والمصرية ، سواءاً كانت متغيرات مادية تتعلق بالجوانب الجغرافية والاقتصادية والعسكرية ، أو متغيرات معنوية تتعلق بالنواحي المجتمعية والشخصية القيادية ، أو متغيرات خارجية نسقية ناشئة عن البيئة المحيطة للوحدة الدولية .

وقد قام الباحث بدراسة العلاقات الأردنية المصرية من عام ١٩٨١م – وحتى عام ١٩٩٩م ، منطلقاً من فرضية مفادها أن العلاقات الأردنية المصرية هي علاقات غير مستقرة ، وأن عدم استقرارها مرتبط بالأزمات الإقليمية ، وهذا ما ثبت لدى الباحث من خلال دراسته لأزمة الخليج ، إذ أن العلاقات الأردنية المصرية لم تشهد درجة من التوافق والتطابق والانسجام في التوجهات ، كتلك المرحلة التي سبقت قيام الأزمة ، إلا أن اشتعال فتيل الأزمة في ٢ آب ١٩٩٠م ، أصاب العلاقات الأردنية المصرية بحالة من الشلل ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي بُني عليها البحث .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات : –

أولاً : – إن متغيرات السياسة الخارجية الأردنية والمصرية هي الخريطة المعرفية لواقعها والبوصلة الحقيقية لتوجهاتها وأنماطها السلوكية ، ذلك أن هذه المتغيرات ، (التي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تتبع في آن واحد من المحيط الداخلي للدولة الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن إطاره ، ومن محيطها الخارجي الذي تنفذ ضمن حدوده) ، لعبت دوراً مؤثراً في تحديد مسلكية العلاقة بين البلدين وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني والمصري خلال فترة الدراسة وهذا ما يؤكده الموقف الأردني من خلال رفضه الانضمام إلى حلف بغداد في خمسينات القرن المنصرم وقيامه بالوحدة مع العراق في العقد ذاته كنتيجة لتحركات وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي المصري .

كما أن إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية في أيلول ١٩٨٤ ، جاءت كنتيجة لمجموعة من المتغيرات التي أثرت على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني ودفعته لاتخاذ هذه القرار .

وعلى الجانب المصري وجدت الدراسة أن صانع القرار المصري قام علم ١٩٧٣ بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الأردن نتيجة للمتغيرات الإقليمية التي كانت تمر بها المنطقة في تلك الفترة .

كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية لعبت دوراً مؤثراً في توجهات صانع القرار السياسي الخارجي المصري تجاه الأردن في الفترة التي أعقبت توقيع الأردن لمعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤م ، والذي أدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين نتيجة التخوف المصري من الدور الأردني ، وهذا ما برز إبان مؤتمر عمان الاقتصادي عام ١٩٩٥م .

ثانياً : - إن المتغير المصري سيبقى من أكثر المؤثرات الإقليمية على سياسة وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني .

ذلك إنه ومن خلال استعراض العلاقات الأردنية المصرية تاريخياً (وبشكل خاص خلال فترة حكم الرئيس المصري جمال عبد الناصر) ، نجد بأن صانع القرار السياسي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارجي الأردني كان يتأثر بتوجهات ومسلكيات صانع القرار الخارجي المصري وهذا ما يتضح للباحث من خلال معالجة الظروف التي أحاطت بالكثير من قرارات الملك حسين بن طلال خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين .

ثالثاً : – إن مصر ما بعد كامب ديفيد حاولت أن تبني علاقاتها مع الدول العربية على أساس الفصل ما بين علاقاتها مع إسرائيل وعلاقاتها مع الدول العربية .

ذلك أن الرئيس المصري حسني مبارك ورث عن سابقه (السادات) تركة ثقيلة تمثلت بعزلة مصر عن الوطن العربي على أثر قمة بغداد ١٩٧٨ ، واتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية ، وقد كان الهم الأول لصانع القرار السياسي الخارجي المصري في هذه المرحلة الموازنة بين وجود المعاهدة المصرية الإسرائيلية وإعادة العلاقات المصرية العربية إلى سابق عهدها .

رابعاً : – أن مصر بررت اتجاهها نحو الحل المنفرد مع اسرائيل على اساس أن قرارها سيادي ، كما أن الاردن قام باختراق قرار الاجماع العربي بقطع العلاقة مع مصر (عام ١٩٧٨) ، بذات الحجة ، إذ أنه من خصائص السيادة لإية دولة هو مقدرتها على الدخول في علاقات دبلوماسية وسياسية مع الدول الأخرى .

وكما كان قرار الأردن بقطع علاقاته مع جمهورية مصر العربية ضمن الاجماع العربي نابع من سيادة الدولة فإن إعادة هذه العلاقات قد جاء كتأكيد على أن القرار الأردني هو قرارٌ سيادي .

خامساً : – إن توجهات السياسة الخارجية المصرية اختلفت في مراحل الجهورية الثلاثة ، ففي الجمهورية الاولى (مصر عبد الناصر) تميزت السياسة المصرية بالرومانسية القومية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صانع القرار السياسي الخارجي المصري وجد بأن هذا الدور سيكون على حساب الدور التاريخي لمصر في المنطقة ، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات (الأمريكية الإسـوائيلية – العربية) ، وهذا ما برز خلال قمة عمان الاقتصادية عـام ١٩٩٥ ، ومـن خـلال معالجة صانع القرار السياسي الخارجي الأردني للحالة العراقية في الفترة الأخيرة مـن حكم الملك حسين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصادر و المراجع

أولاً : الكتب

- الأردن حقائق وأرقام ، إصدار خاص بمناسبة العيد الستين لميلاد جلالة الملك الحسين المعظم ، دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام الأردنية ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٥ .
- الأورفلي ، جلال ، الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، بغداد ، مطبعة النجاح ، ١٩٤٤ .
- إبراهيم ، سعد الدين ، مصر والوطن العربي ، الطبعة الأولى ، عمان ، د . ن ، ١٩٩٠ .
- إبراهيم ، عيسى علي ، جغرافيا مصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ .
- أمين ، جلال ، معضلة الاقتصاد المصري ، الطبعة الأولى ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .
- ابن طلال ، الحسن ، السعي نحو السلام (سياسة الوسطية في الشرق العربي) ، عمان ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، ١٩٨٥ .
- ابن طلال ، الحسين ، ليس سهلاً أن تصبح ملكاً ، سيرة ذاتية ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ .
- _____ ، مهنتي كملك ، ترجمة غازي غزيل ، الطبعة الأولى ، مؤسسة مصري للتوزيع ، ١٩٨٧ .
- ابن الحسين ، عبد الله ، الآثار الكاملة للملك عبد الله ، الطبعة الثانية ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- _____ ، الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبد الله بن الحسين ، العلاقات الأردنية المصرية ١٩٢٥ – ١٩٥١ ، الطبعة الأولى ، المجلد الثاني عشر ، ١٩٨٨ .
- أبو بكر ، توفيق ، مسيرة التسوية (١٩٧٧ – ١٩٩٤) ، حوارات وشهادات ، عمان ، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .
- أبو دية ، سعد ، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٨٣ .
- _____ ، عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية (الظوابط والمقومات) ، عمان ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٨٣ .
- _____ ، من مآثر الملك عبد الله بن الحسين ، عمان ، ١٩٩٠م .
- بدوي ، محمد طه ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٧٢ .
- البرغوثي ، عزام ، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الطبعة الأولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧ .
- البحيري ، صلاح الدين ، جغرافيا الأردن ، الطبعة الثانية ، عمان ، مكتبة الجامع الحسيني ، ١٩٩١ .
- التل ، أحمد ، لماذا تراجع العرب ، الطبعة الأولى ، عمان ، د . ن ، ٢٠٠٠ م .
- التل ، عبد الله ، كارثة فلسطين ، مذكرات عبد الله التل ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ .
- جنسون ، لويد ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد المفتي ومحمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، الطبعة الأولى، الرياض ، جامعة الملك سعود ،١٩٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الحديثي ، هاني ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ .
- الحريري ، محمد مرسي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ .
- الحمد ، جواد (محرر ومؤلف مع مجموعة باحثين) ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، الطبعة الثالثة ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٨ .
- الخلايلة ، أحمد عبد الرحيم ، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، عمان ، المطابع العسكرية ، ١٩٩٨ .
- خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني استناداً للمنطوق السامي (١٩٥٢ – ١٩٩٨) ، الجزء الأول ، الأردن والعلاقات العربية ، د ن ، د . ت .
- خير ، هاني ، خطب العرش (١٩٢٩ – ١٩٧٢) ، د . ن ، عمان ، د . ت .
- دائرة الإحصاءات العامة ، الإحصاء السنوي للتجارة الخارجية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الجزء الأول ، ١٩٩٩ .
- الدجاني ، محمد ومنذر سليمان ، المدخل إلى النظام السياسي الأردني ، أركانه ومقوماته ، الطبعة الأولى ، عمان ، مطبعة بالمينوبرس ، ١٩٩٣ .
- الدستور الاردني ، مطبوعات مجلس الأمة ١٩٨٦م ، مديرية المطابع العسكرية ، عمان ، ١٩٨٦ .
- الرافعي ، عبد الرحيم ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات (١٩٥٢ – ١٩٥٩) ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٩ .
- الرفاعي ، عبد العزيز ، وابراهيم عبد العال ، دراسات في الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، د . ت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الرمضاني ، مازن إسماعيل ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مطبعة الحكمة ، ١٩٩١ .
- الســادات ، أنــور ، البحث عن الذات ، قصة حياتي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، المكتبة المصرية الحديثة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ .
- ســعد ، أحمــد صادق ، تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار لين خلدون ، ١٩٧٩ .
- ســليم ، محمــد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٩٨ .
- سليمة ، عايدة ، مصر والقضية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .
- الشــناق ، عبد المجيد ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٦ .
- ـــــ ، المدخــل إلى تاريخ الأردن وحضارته ، الطبعة الثانية ، عمان ، المطابع العسكرية ، ٢٠٠٠ .
- صــقر ، محمد وآخرون ، المعاهدة الأردنية الاسرائيلية : دراسة وتحليل ، الطبعة الأولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٤ .
- صــلاح ، وليــد ، رحلة من العمر ، (مذكرات وليد صلاح) ، الطبعة الأولى ، عمان ، د . ن ، ١٩٩٢ .
- ظبيان ، تيسير ، الملك عبد الله كما عرفته ، عمان ، المطبعة الوطنية ، ١٩٦٧ .
- طايع ، أحمد فرج ، صفحات مطوية عن تاريخ فلسطين ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة ١٩٧٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- العاص ، طارق جميل ، دبلوماسية السلام الأردنية (١٩٢٧ – ١٩٩٥) ، الطبعة الأولى ، عمان ، المطابع العسكرية ، ١٩٩٦ .
- عبد المجيد ، عصمت ، زمن الانكسار والانتصار (نصف قرن من التحولات الكبرى) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٤ .
- عبد الناصر ، جمال ، قال الرئيس ، مجموعة خطب وأحاديث جمال عبد الناصر ، القاهرة ، مطبعة الهلال ، د . ت .
- العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية ، عمان ، طبع بدعم من وزارة الثقافة ، ١٩٩٨ .
- عقيل ، محمد ، مشكلات الحدود السياسية الإسكندرية ، منشأة المعارف، ،١٩٦٧ .
- غالي ، بطرس بطرس ، السياسة الخارجية المصرية (١٩٨٣ – ١٩٩٠) ، الطبعة الأولى ، دار الأنجلو المصرية ، ١٩٩١ .
- الغنيمي ، محمد طلعت ، الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، ١٩٧٥ .
- فضة ، محمد ، مشكلات العلاقات الدولية ، دور السياسة الخارجية ، مطبعة الجمعية العلمية الملكية بدعم من الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .
- الرفوع ، فيصل ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٩٩ .
- فيكتور ، باربارا ،حنان عشراوي ، السيرة والمسيرة ، ترجمة مصطفى الرز ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٠م .
- الكتاب الأبيض الأردني ، الأردن وأزمة الخليج (آب ١٩٩٠ – آذار ١٩٩١) ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الكتاب السنوي ١٩٩٧ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، جمهورية مصر العربية .
- الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣ – ١٩٩٩ ، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، يوليو ، ٢٠٠٠ .
- كوبلاند ، مايلز ، لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، الطبعة الأولى ، بيروت ، الانترناشونال للنشر ، ١٩٧٠ .
- الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، الجزء السادس ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الجزء السادس ، ١٩٩٠ .
- لورنس ، هنري ، اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، الطبعة الأولى ، قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ١٩٩٢ .
- الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) ، الطبعة الثانية ، عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٨٨ .
- محمود ، عبد المنعم حمزة ، أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الناشر بالتعاون مع مركز الكتاب العلمي ، ١٩٩٩ .
- المدفعي ، مديحة ، الأردن وحرب السلام ، ترجمة رشيد أبو غيدا ، الطبعة الأولى ، عمان ، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ .
- مردان ، جمال مصطفى ، عبد الناصر والعراق ، الطبعة الأولى ، بغداد ، المكتبة الشرقية للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ .
- مذكرة مصر للجامعة العربية رداً على مزاعم الكتاب الأبيض الأردني حول أزمة الخليج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المنوفي ، كمال ، اصول النظم السياسية المقارنة ، الطبعة الأولـــى ، الكويـت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
- المحافظة ، علي ، العلاقات الأردنية البريطانية منذ تأسيس الإمارة حتـــى إلغـاء المعاهدة (١٩٢١ – ١٩٥٧) ، بيروت ، دار النهر ، ١٩٧٣ .
- الموسى ، سليمان ، إمارة شرق الأردن ، نشأتها وتطورها في ربع قـرن (١٩٢١ – ١٩٤٦) ، الطبعة الأولى ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٠ .
- _____ ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨ – ١٩٩٥) الطبعة الثانية ، عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٩٩ .
- _____ ، صفحات مطوية من تاريخ الأردن فـــي القـرن العشـرين ، أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦ ١٩٥٢) ، مكتبـة الـرأي ، المؤسسـة الصحفية الأردنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
- تاريخ الأردن السياسي المعاصر (١٩٦٧ – ١٩٩٥) ، الطبعة الأولى ، عمـان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٨ .
- مصطفى ، محمد خير ، العلاقات الأردنية العربية منذ أزمة الخليـج (سـوريا ، السعودية ، مصر) ، ورقة بحثية لندوة السياسة الخارجية واقع وتطلعات مـن ٢٨ – ٢٩ / ٤ / ١٩٩٨ ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان .
- ناتنج ، انتوني ، ناصر ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، الطبعة الأولى ، القـاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٥ .
- نسيبة ، حازم ، تاريخ الأردن السياسي المعـاصر (١٩٥٢ – ١٩٦٧) الطبعـة الثانية ، عمان ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٢ .
- النشاشيبي ، ناصر الدين ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ، بيروت ، منشـورات المكتب التجاري ، ١٩٦٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نعنع ، حميدة ، طارق عزيز ، رجل وقضية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدرسات والنشر ، ٢٠٠٠ .
- النهار ، غازي ، القرار السياسي الخارجي الأردني في ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، دراسة المتغيرات الداخلية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- نيكسون ، ريتشارد ، أمريكا والفرصة التاريخية ، ترجمة زكريا إسماعيل ، بيروت ، مكتبة نيسان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
- الهزايمة ، محمد عوض ، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار عمان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ .
- هلال ، علي الدين ، دراسات في السياسة الخارجية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ .
- الهور ، منير وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧– ١٩٨٥م ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٦ .
- هيلر ، مارك وآخرون ، التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، ترجمة نبيه الجزائري ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الجليل ، ١٩٨٤ .
- هيكل ، محمد حسنين ، عبد الناصر والعالم ، بيروت ، دار النهار للنشر، ١٩٧٢ .
- _____ ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، سلام الأوهام ، أوسلو ما قبلها وما بعدها ، الكتاب الثالث ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة السادسة ، ٢٠٠٠م .
- الوخيان ، نهار علي ، مواقف جلالة الملك حسين بن طلال ، عمان ، الطبعة الثانية ، د . ن ، ١٩٩٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- وزارة الاعلام الأردنية ، دائرة المطبوعات والنشر ، خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان ، ٢١ / ١١ / ١٩٨٤ .
- وزارة الاعلام الأردنية ، مديرية الدراسات والبحوث ، على هامش لقاء القمة الأردني – المصري – الأمريكي ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٤م .
- الوزارات الأردنية (١٩٢١ – ١٩٩٩) ، دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الاعلام الأردنية ، نيسان ، ١٩٩٤ .
- وزارة الاعلام ، دائرة المطبوعات والنشر، وثائق أردنية ، الجزء الثاني، ١٩٩٤ .
- وزارة الاعلام الأردنية ، دائرة المطبوعات والنشر ، خطاب الحسين إلى مجلس الأمة في ١٩ / شباط / ١٩٨٦ .
- وزارة الاعلام الأردنية ، دائرة المطبوعات والنشر ، الوقائع والوثائق الأردنية عام ١٩٩٥ ، الربع الرابع ، الطبعة لعام ١٩٩٦ .

ثانياً : المجلات والدوريات : –

- ابو طالب ، حسن ، السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠ – ١٩٨٧، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٢٢) ، ١٩٨٩ .
- مجلة الاسبوع العربي ، الصادرة في ١٩ / ٥ / ١٩٨٦ .
- مجلة الأسبوع العربي ، الصادرة في ١٨ / ٨ / ١٩٨٦ .
- الجبوري ، جميل ، نشأة فكرة الجامعة العربية ، مجلة شؤون عربية ، عدد (٢٥) .
- حلبي ، احمد ابو الحسن ، استئناف العلاقات الدبلومسية بين مصر والاردن ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٧٩) ، ١٩٨٥ .
- مجلة الدستور المصرية ، الصادرة في ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ .
- مجلة الدستور المصرية ، الصادرة في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- مجلة الدستور المصرية ، الصادرة في ١ / ١٢ / ١٩٨٦ .

- الرشدان ، عبد الفتاح ، مسيرة الدبلوماسية الاردنية عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، وتحديداتها في التسعينات ، مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٤ ، ١٩٩٥ .

- سعيد ، عبد المنعم ، العودة الى الصف ، مصر والوطن العربي ١٩٧٨ – ١٩٨٨ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٢) ١٩٨٩ .

- صالح ، عبد الله ، اجتماعات الدوحة ومستقبل اعلان دمشق ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، العدد (١٣٥) ، يناير ١٩٩٩ .

- طربين ، احمد ، المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٢٥) ، تموز ١٩٨٩ .

- علوي ، مصطفى ، بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، يوليو ، ١٩٩١ .

- غالي ، بطرس بطرس ، سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٩) ، ١٩٨٢ .

- المواجهة بين العراق والولايات المتحدة ، (تقرير) مركز دراسات الشرق الاوسط ، العدد الاول ، مارس ١٩٩٨ .

- محمود ، احمد ابراهيم ، عملية ثعلب الصحراء ، تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٣٥ ، يناير / ١٩٩٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المصالحة ، محمد ، جغرافيا الاردن : اثر المتغير الصهيوني في حركة حـــدوده ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السادسة ، العدد (٥١) ايار / ١٩٨٣ .

- الموافي ، عبد المجيد ، ابعاد الدور المصري في جامعة الـــدول العربيـــة ، مجلـــة السياسة الدولية ، العدد (٦١) ، ١٩٨٠ .

- المجذوب ، طه ، الجامعة العربية والامن القومي في نصف قرن ، مجلة السياســـة الدولية / مركز السياسة والاستراتيجية ، العدد (١١٩) .

- نقرش ، عبد الله ، الموقف السياسي الرسمي الاردني من أزمة الخليـــج العربـــي ، مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، المجلد (٢١) ، العدد (٤) ، ١٩٩٥ .

ثالثاً : الرسائل الجامعية : -

-حسان ، هيثم حسن ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه العـــراق (١٩٩٠ - ١٩٩٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٠ .

-خضيرات ، عمر ياسين ، العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الاردنـــي اتجاه ازمة الخليج ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعـــة أل البيت ، ١٩٩٧.

-الزبون ، محمد سليم ، التمثيل الدبلوماسي الاردني ١٩٥٣ - ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ١٩٩٩ .

- زيادة ، عبد السلام عبد الرحمن ، العلاقات السياسية الاردنيـــة المصريـــة (١٩٤٦ - ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعـــة الاردنيـــة ، ١٩٩٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-سعيد ، فؤاد فائق ، السياسة الخارجية الأردنية (دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، ١٩٨٨ .

- العبداللات ، ارشيد فالح ، العلاقات الاردنية العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٣ .

- القرعان ، صالح ، الموقف الاردني من ازمة الخليج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٣ .

- الماضي ، بدر صيتان ، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٥ .

رابعاً : الأوراق غير المنشورة : -

- ملف العلاقات الاردنية المصرية ، قسم الدراسات والارشيف ، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، الاعداد : (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) .

- ملف العلاقات الاردنية العراقية ، قسم الدراسات والارشيف ، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، الاعداد : (١) ، (٢) .

- ملف الملك حسين بن طلال ، قسم الدراسات والارشيف ، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، الاعداد : (١) ، (١٣) .

- ملف مجلس التعاون العربي ، قسم الدراسات والارشيف ، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، الاعداد : (١) ، (٣٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ملف أزمة الخليج . قسم الدراسات والارشيف ، مؤسسة الاذاعة والتفزيون ، الاعداد : (١) ، (٢) ، (٣) .

خامساً : الصحف الأردنية والعربية : -

- صحيفة الأهرام المصرية ، العدد الصادر في ٦ / ٥ / ١٩٨٢ .

- صحيفة الدستور الاردنية ، العدد الصادر في ٥ / ٤ / ١٩٨٣ .

- صحيفة الدستور الادنية ، العدد الصادر في ٥ / ٥ / ١٩٨٣ .

- صحيفة الدستور الاردنية ، العدد الصادر في ٩ / ١٠ / ١٩٨٤ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢٨ / ٤ / ١٩٨٤ .

- صحيف الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢ / ١٠ / ١٩٨٤ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢ / ١٠ / ١٩٨٤ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٤ / ١٠ / ١٩٨٤ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٤ / ١٠ / ١٩٨٤ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٦ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ١ / ١١ / ١٩٩٥ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٦ / ١ / ١٩٩٦ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢٣ / ٥ / ١٩٩٦ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢٥ / ٢ / ٢٠٠١ .

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٢٧ / ٣ / ٢٠٠١.

- صحيفة الرأي الاردنية ، العدد الصادر في ٤ / ٤ / ٢٠٠١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- صحيفة السياسة الكويتية ، العدد الصادر في ٢ / ١٠ / ١٩٨٤ .

- صحيفة السياسة الكويتية ، العدد الصادر في ١٥ / ٢ / ١٩٨٩ .

- صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية) ، العدد الصادر في ٢٣ / ٣ / ١٩٨٧ .

- صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية) ، العدد الصادر في ١٣ / ٥ / ١٩٨٧ .

- صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية) ، العدد الصادر في ١٦ / ١٠ / ١٩٩٢ .

- صحيفة صوت الشعب الأردنية ، العدد الصادر في ١٨ / ٩ / ١٩٨٤ .

- صحيفة صوت الشعب الأردنية ، العدد الصادر في ٧ / ١٠ / ١٩٨٤ .

سادساً : الإذاعات : -

- إذاعة صوت أمريكا في ٢٧ / ٩ / ١٩٨٤م ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

- إذاعة صوت العرب (القاهرة) في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٤م ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

- إذاعة صوت العرب (القاهرة) في ١٥ / ٩ / ١٩٨٥ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

- إذاعة صوت العرب (القاهرة) في ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٨ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

- إذاعة صوت العرب (القاهرة) في ٢٦ / ٣/ ١٩٨٩ ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتليفزيون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سابعاً : المراجع الأجنبية : -

- Shwadran , Benjamin , Jordan A State of Tension , Council for Middle East af Fairs Press , New York 1959 .

- Mansfield , Peter , The Arabs , London , 1977 .

- Lenczowski , Goerge , The Middle East in World Affairs , Cornell University Press , New York , 1952 .

- Clinton Bailey , Jordan's palestinian Chaenges 1948 – 1983 , A Plitical History , London , West – View Press , 1984 .

- Curtis R . Ryan , " Jordan The Rise and Fail of The Arab Cooperation Council – Middle East Jounal , Vol . 52 , No . 3 , (Summer 1998) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

Jordanian Egyptian Political Relations

1981 –1999

by

Mikhlid Awwad Al-Bakker

Supervisor

Professor Sa`ad Salem Abu Diya

This thesis dealt with Jordanian Egyptian Political Relations from 1981 – 1999 , and that to study the style of the political relations between Jordan and Egypt during this period, the study based on an assumption that these relations are unsettled because of its related to the regional crisis .

And to review this relation paticularly , it studied the historical descendable of the Jordanian Egyptian Political Relations in the first section which dealt with Jordanian Egyptian Political Relations during the period before the independence of in 1946 until 1981 .

The thesis also dealt with the effective Factors in Jordanian and Egyptian foreign policy considering these factors as an epistemic map to study the political trends for both of two countries .

It also studied the mechanism of foreign political decision , considering that these decisions are the interaction process outputs for the Jordanian and Egyptian decision maker .

As a result , it discussed the style of Jordanian Egyptian Political Relations from 1981 – 1999 , and studied it depending on the

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

prominent events in this period , where it discussed the Jordanian Foreign Political decision of resuming the completely diplomatic relations between Jordan and Egypt in september 1984 , then it discussed the effects of the Arab - israel struggle and Iraqi – Iranian war on the relation between two countries , then founding the Arab cooperation council as a result of improvement of Jordanian Egyptian Political Relations, as well it studied the effects of golf crisis and the middle east peace process on the relations between Jordan and Egypt .

Finaly , this thesis resulted in some outcomes , the most important of them was ; that these relations have a strategic dimension and based on the national and pan-national interest , as well that the effective Factors in Jordanian and Egyptian foreign policy are the compass which determines their trends and the behavioral style of their policies .

And the Egyptian effect still one of the most regional and international effects which influence on the Jordanian foreign policy decision maker and that force him to have a direct attention to the Egyptian affair and the Egyptian attitudes with regard to the arabic and regional and international evolutions .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit